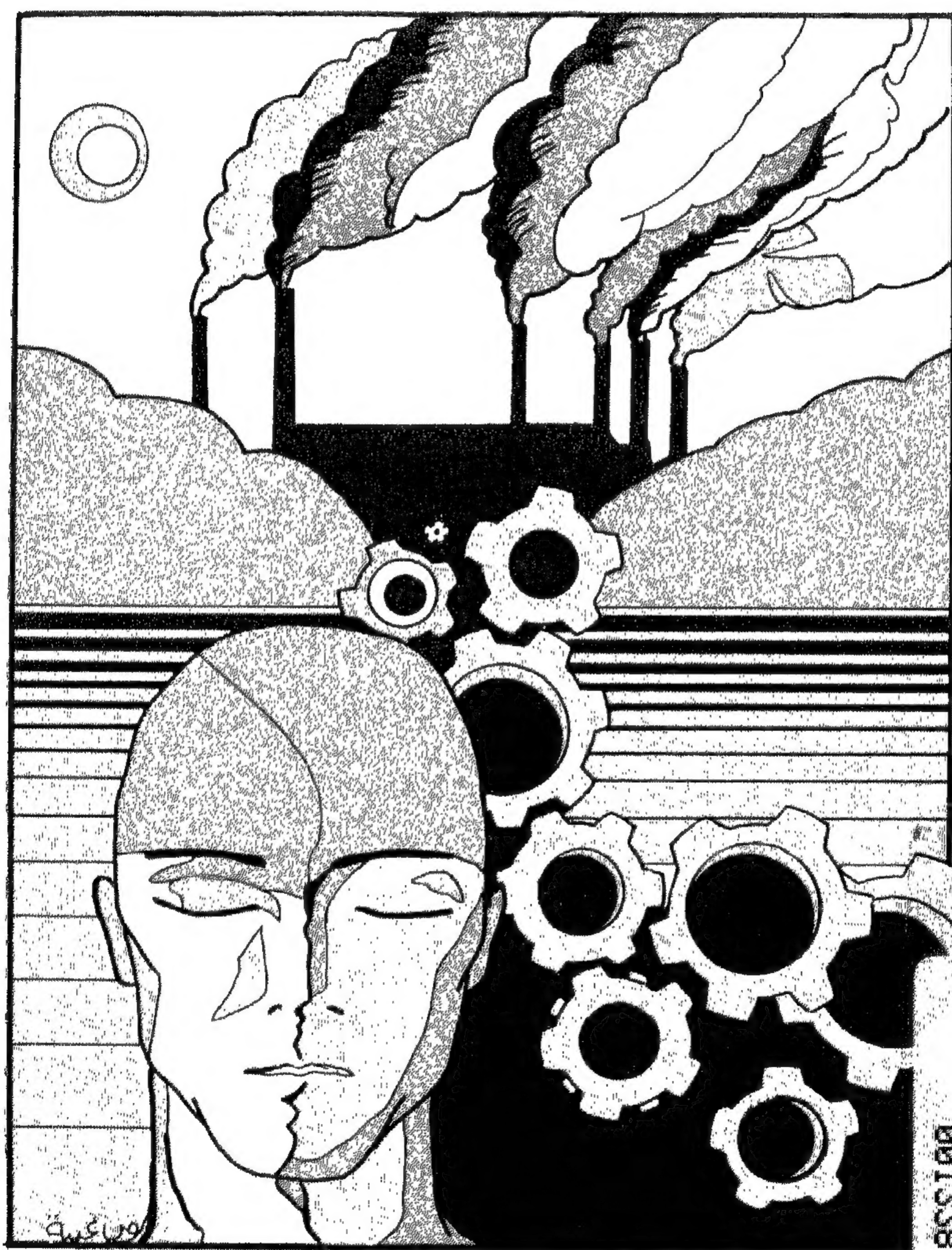


عبارود کب

روجیه

مشروع الأمل



مكتبة الإسكندرية

مشروع الامل

روحيه غارودي

مشروع الامل

دارالآداب - بيروت

الطبعة الثانية

١٩٨٨

تصميم الغلاف

مي غيبة

ما زل النمو اللوحشي وأخطاره

النمو هو إله مجتمعاتنا الخفي . وهذا الإله الخفي هو إله قاسم : أنه يتطلب ضحايا بشرية . واليوم ، يثقل علينا لون من القلق والضيق لم يثقل قط على البشر طوال تاريخهم : هو قلق بقاء الكرة الأرضية وبقاء الذين يسكنونها .

واقعيًا : يستطيع طفل ولد عام ١٩٧٠ ، أن يأمل أن تكون له ، بفضل ما أحرزه علم الأحياء من نجاح ، حياة طبيعية تمتد إلى زهاء مئة عام ، ولكن ألا يوشك النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، إذا لم تتغير نزعاته الحالية تغيراً عميقاً ، أن يقلص هذا الأمل بحيث لا يعيش ذلك الإنسان أكثر من خمسين عاماً ؟

الاتوشك قراراتنا اليوم أن تعرض أولادنا وأحفادنا للموت ؟
ان أسوأ الأخطار ليس هو حتى الحرب الذرية ، بالرغم من ان القوى الكبرى المصنعة قد جمعت منذ الآن متفجرات نووية تكفي لإبادة ما يساوي خمسين ألف مرة مجموع سكان الأرض : فبإمكان المرء ان يأمل أن يمارس تأثير «الكيد المرتد» الذي يقود إلى تدمير المهاجم والمهاجم معا دورا كابحا ، بالرغم من ان الفرضية المجنونة غير مستبعدة على الإطلاق .
ولكن أليس العمل « الطبيعي » للجهاز ، و « منطقته الداخلي » المحض ، اذا بلغا حداً معيناً ، مماثلين لأزماتهما واصطدامهما في القتل والتدمير ؟

ان « أزمة الطاقة » الحديثة التي تأخذ ، في مرحلة أولى ، شكل أزمة « سعر » الطاقة ، هي مؤشر هام : فاستهلاك الطاقة ، بالنسبة لكل نسمة من السكان ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم ، الذي أصبح مألوفاً ، للنمو . فليس هناك أي مركز للتقرير ، اقتصادياً كان أم سياسياً ، فكري

لحظة واحدة بوضع طراز النمو" موضع التساؤل . ان الهم الوحيد كان في ايجاد منتجات او تقنيات استبدالية للبترول ، وسرعان ما قرّر كل بلد من البلدان الكبرى المصنّعة اقامة محطات توليد ذرية ، بكل « انشراح واطمئنان » .

ها نحن اذن مندفعون في سباق لخلق محطات التوليد الذرية . وهذا في الواقع ليس حلا على المدى القريب ، لان بناء وحدة هامة يتطلب خمس سنوات ، وعامة من سبع الى تسع سنوات . بالاضافة الى ذلك ، فان اكثر الفرضيات تفاؤلا يشير الى ان انشطار الطاقة النووية يستطيع ، من هنا الى خمسة وعشرين عاما ، ان ينتج زهاء ثلث الطاقة المستعملة حاليا في الولايات المتحدة واوروبا الغربية والشرقية واليابان واستراليا . ولن يغطى مجنوع الحاجات الا بعد خمسين عاما . وللوصول الى هذه النتيجة ، لا بد من بناء ٣٠٠٠ وحدة نووية من ثمانية مفاعلات ذات كهيربات سريعة ، ينتج كل مفاعل منها ٥ ملايين كيلوات . على ان تعمل هذه المفاعلات طوال ثلاثين عاما تقريبا ، مما يعني انه لا بدّ للحفاظ على الوتيرة نفسها ، من بناء مفاعلين كل يوم في العالم ، خلال مئة عام^(١) .

هذا يقتضي اولاً ، على الصعيد الاقتصادي ، تخصيص ٦٠ بالمئة من الدخل العالمي ، على حساب اشباع جميع الحاجات البشرية الاخرى . ولكن ما هو أخطر ، ان مثل هذه المغامرة النووية يترتب عليها تحريك ونقل ١٥٠٠٠ طن من البلوتونيوم (تكفي كرة منه بحجم حبة شمام لآبادة البشرية كلها اذا وزعت اشعاعاتها توزيعا متساويا ، باعتبار ان جزءا من مليون من الغرام هو الحد الاقصى الذي يستطيع انسان ان يمتصه طوال حياته من غير ان يهلك) ويؤكد « جيسامان » ، من مختبر لورنس في ليفرنون (جامعة كاليفورنيا) ان « من الواقعية مواجهة احتمال تكون

(١) ارقام مأخوذة من تقرير وضعه في سالزبورغ ، في شهر كانون الاول ١٩٧٢ ، كل من « ميزاروفيك » و « بيستل » باسم « نادي روما » لحساب بضعة رؤساء دول او مثليهم .

سرطان لكل ١٠٠٠٠ جزيء من البلوتونيوم « في حين ان وعاء مكسورا واحدا جدير به ان يطلق منه كمية كافية لتكوين ٤٤٠٠٠ سرطان (١) .

الا ينبغي لنا ، قبل ان نأخذ مثل هذه المجازفة ، ان نطرح بعض الاسئلة حول طرازنا النمائي الحالي ، وان تتساءل اذا لم يكن ممكنا تصوّر طراز آخر قائم على تبذير للطاقة أقل ؟ ان مجرد استعمال مياه نهري اللوار والرون لتبريد محطات التوليد الذرية المبنية على ضفافهما سيؤدي الى ارتفاع حرارتهما التي ستبيل حيوانها ونباتها حين تبلغ ٣٠ درجة باستمرار ، وتحدث تغييرات لا يمكن التنبؤ بها في مناخ

(١) ارقام ذكرها البروفسور « رينغ » في كتابه « كيف نتقد كرتنا الارضية » منشورات دويسر لافون ، ١٩٧٤ ، وفيه يذكر ايضا :

« ان البلوتونيوم اذا امتصته الرئة بشكل رديدة من اوكسيد البلوتونيوم يحدث سرطانات رئوية ، واذا امتصه الدم (بواسطة جرح مثلا) يحدث سرطانات عظمية . ولكنه يوجد كذلك بشكل ذائب ويمكن ان تمتصه انذاك الكائنات الحية البحرية التي تلتهم ما تلتقطه مصانع التحويل : فبالامكان ان ، وفقا للحلقات الغذائية ، ان يبلغ الانسان » .
ويصرّح المقدم « كوستو » في مجلس اوروبا الاستشاري بقوله :

« ان استعمال المحيط كقمامة نووية هو حماقة . ولقد كنت عام ١٩٥٩ في اصل مبادرة تنزع الى منع افراغ النفايات الذرية في البحر الابيض المتوسط . وقد نجح عملنا . ومنذ ذلك الحين ، تفرغ هذه النفايات في المحيط الاطلسي ! ولئن كنت ما ازال مقتنعا بان ذلك خطر جسيم جدا ، فهذا بسبب مدته الزمنية . ان غلظة في الحساب غير قابلة للتعويض بالنسبة لعدة اجيال ، في حين ان الاخطاء الاخرى المتعلقة بصور التلوث الاخرى يمكن اصلاحها . والتدابير المتخذة ليست آمنة . ان اوعية النفايات الاشعاعية الواصلة الى اعماق المحيطات تنسحق تحت الضغط . وقد صورت مفتوحة ، فافرة كأنها الصدف ! وان تربية الجمهور هي الامل الرئيسي في مكافحة التلوث . ونداء حقيقي للتمرد هو امر ضروري . يجب ان نصبح جميعا رافضين للتلوث وان تكون جودة الاحتجاجات مصمة للادان ! » .

وادي الرون واللوار (١)

ويجب ان يتضح للجميع ان « الصناعة النووية ، كما يحذر العالم الذري جون غوفمان ، هي صناعة خطرة جدا .. واولئك الذين يتخذون اليوم قرارات في هذا الميدان يلزمون مصير البشرية برمتها ، وذلك لألوف السنين القادمة » .

وقد اوردت نشرة الاونسكو لشهر تموز ١٩٧١ « رسالة ماتتون » التي وقعها ٢٢٠٠ عالم بينهم اربعة علماء نالوا جائزة نوبل والتي تصدر تحذيرا وتورد توصية : « ان تكاثر محطات التوليد الذرية ... يهمل كليا النتائج الممكنة التي تخلقها على البيئة » وتطلب الرسالة ارجاء « تطبيق التجديدات التكنولوجية التي لا نستطيع التنبؤ بنتائجها والتي ليست مما لا غنى عنه لبقاء البشرية .. وخصوصا اقامة مركبات الطاقة الذرية » .

والحجة الجوهرية لانصار المغامرة الذرية « الرسميين » هي ان النشاط الاشعاعي الاضافي ، الذي تحدثه المنشآت النووية ، ليس الا حالة خاصة من النشاط الاشعاعي الطبيعي للتربة والماء والاشعة الكونية ، وهذا صحيح شريطة اسقاط فرقين جوهريين : اولهما ان النشاط الاشعاعي الطبيعي يبقى في حالة الانتشار ، وانه ليس محمولا (ولا مضاعفا) بالحلقات الغذائية التي تفضي الى الانسان . وهكذا فان دراسة لنهر كولومبيا (في الشمال الغربي للولايات المتحدة) الذي يجري قريبا من محطة توليد « هاتفورد » ، تكشف ان النشاط الاشعاعي لعقّة يبلغ النفي ضعف لنشاط الماء الاشعاعي ، ولسمكه ٤٠٠٠٠ ضعف ، ولدعاميص حشرات ٣٥٠،٠٠٠ ضعف ، وللطيور (التي تتغذى من هذه الدعاميص) ٥٠٠،٠٠٠ ضعف ، ويبلغ صفار بيضها نشاطا اشعاعيا يتجاوز بمليون ضعف نشاط الماء الاشعاعي . فليس هناك اذن من « تخفيف » ، بل هناك « تركيز » . بالاضافة الى ذلك ، كيف السبيل الى « تخفيف » غازات او

(١) راجع حول هذا الموضوع مقال السيد جاك بيل ، المدير السابق لغرفة وزارة البيئة ، المنشور في « لوموند » تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٤ .

نفايات الوف محطات التوليد التي يراد تزويدنا بها ؟ ليس بالامكان
التحدث في وقت معا عن « التخفيف » وعن « مضاعفة » بناء محطات
التوليد الى ما لا نهاية .

وهناك وهم آخر ، مرتبط بالاول ، هو وهم « العتبة المقبولة »
بلا شعاع . فالحق ان لكل كمية من الاشعاع ، مهما كانت ضعيفة ،
آثارا بيولوجية ضارة ، بدءا من فساد الدم ولو كان عرضيا ، وألوان
الغثيان والارهاق والقيء ، حتى اصابات النخاع العظمي ، والجهاز
اللمفاوي ، والغدة الدرقية ، والاعضاء التناسلية ، وسرطان الرئة ،
وايضا الدم ، والتأثيرات الوراثية المؤدية الى ولادة اطفال مسوخ .
كتب السيد جيرو المندوب السامي للطاقة الذرية في فرنسا (اذ كان
يشغل منصبا اقل اهمية في التسلسل) يقول في كتيب طبعته وزارة
الداخلية برسم رؤساء فرق الكشف الاشعاعي : « ليس ثمة في النشاط
الاشعاعي مقدار لا قيمة له ، فمهما كان المقدار ضعيفا ، فهو يحتمل
امكانية التأثير » .

ومنذ ذلك التاريخ ، وأعمال « غوفمان » و « تامباين » تميل الى
التدليل ، عن طريق الاحصاء ، بأن ثمة ، على وجه التقريب ، تناسبا بين
مقادير الاشعاعات المتلقاة ونسبة زيادة السرطان وايضا الدم .
وتجربة استعمال الطاقة الذرية ، على حدائة عهدا ، لا تكف عن
تأكيد ضررها على جميع المستويات .

على مستوى استخراج الاورانيوم : ان نصف عمال المناجم فسي
مصانع « جواشيمستال » التشيكية سيموتون بسرطان الرئة ، و ٨٠ بالمئة
من الباقين سيموتون بالتهابات رئوية مختلفة . وثبتت دراسة قامت بها
النقابات الاميركية ان مقدار الاشعاع في مصانع الاورانيوم بالولايات
المتحدة يبلغ ٥٧ ضعف المقدار الرسمي « المقبول » .

على صعيد العلاج : في ندوة « الوكالة الدولية للطاقة الذرية »
لعام ١٩٧٠ ، أذيعت المعلومات التالية : تشيع محطة التوليد النووية ،

تستطيع مع ذلك ان تستولي عليها : وقد وقع الحادث فعلا يوم ٢٨ آب ١٩٧٣ في « اتوشا » ، وكان من حسن الحظ ان المتفجرات لم توضع في اماكن حيوية من جسم المفاعل .

وقد نشرت الصحف العالمية يوم ٤ تشرين الاول ١٩٧٣ ان مصنع « وينسكال » الذريّ (في شمالي انكلترا) قد شهد ارتفاعا في الضغط غير منتظر ، عند اجراء احدى عمليات الفصل ، فأدى ذلك الى قلب نظام تكييف الهواء في الحجرة الداخلية ، وتسربت الى الخارج جزيئات مرتفعة النشاط الاشعاعي . وكان ان أصيب بالتلوّث اربعون عالما وتقنيا ، بالرغم من ملابسهم الواقية . وتجارب الامن التي أجراها بعض البنائين الخصوصيين (في شركتي جنرال الكتريك ووستنكهوس) في خريف ١٩٧٠ ، بناء لتوجيهات « لجنة الطاقة الذرية » في الولايات المتحدة ، تلك التجارب التي أجريت على تصدّعات الاوعية التي تضم المفاعلات وعلى تبريد « قلب المفاعلات » في حالة احتدامه ، أظهرت الوان الغشّ التي ارتكبتها الصانعون : ان ١٣٨ وعاء من اصل ١٤٣ تابعة لشركة « جنرال الكتريك » و ٨٤ وعاء من اصل ٨٨ تابعة لشركة « وستنكهوس » استعملت معادن (فولاذ مقاوم للصدأ) لا تتناسب مع النماذج المطلوبة (بخلاط بالزيركونيوم) ، فضلا عن ان درجات الحرارة المتوقعة لم تبلغ ابدا ، امّا لأنّ الاوعية لم تسخن ، واما لان أجهزة التسخين أصيبت بعطل . وعادت « لجنة الطاقة الذرية » تجري سلسلة من تجارب التبريد ، فأخفقت التجارب الخمس كذلك . وبلغت الامور الى حدّ ان اثنين من مديري قسم « سلامة المفاعلات » هما السيدان « روزين » و « كولمان » توصلا الى الاستنتاج التالي : « ان سلامة تشغيل الجهاز لا يمكن ان تتأكد بصورة كافية من الجسم تسمح باعطاء قاعدة واضحة يتمّ على اساسها منح الرخص » على ان هذا لم يمنع « لجنة الطاقة الذرية » في ٢٦ حزيران ١٩٧١ ، من تبني « مجموعة من مقاييس الموافقة الموقّعة » تسمح بمنح اذن البناء .

وبسبب تأثر الرأي العام بعد نشر وثيقة « اتحاد العلميين المعنيين في بوسطن » ، في شهر تموز ١٩٧١ ، التي تتناول النتائج السلبية لتجارب السلامة ، اضطرت « لجنة الطاقة الذرية » للجوء الى القضاء من اجل الابقاء على تشغيل او بناء ٦٩ مفاعلا نوويا . وبالرغم من ان محرّكي الدعوى ضاعفوا العقبات في طريق اجراء تحقيق كامل ، مستترين وراء « اسرار الصنع » ، فان القضاء اقرّوا وثيقة بوسطن . وفي حزيران ١٩٧٣ ، امرت محكمة واشنطن الاستئنافية بوقف مولّد « اواك ريدج » الاميركي ، في وادي التنيسي ، لوقت غير محدود ، « بسبب ان هذا المولّد يعرض البيئة والصحة الانسانية للاخطار بلا مقابل »

ولكن تجهيز جزء كبير من البرنامج الفرنسي لمحطات التوليد النووية ، بالرغم من التصريحات الرسمية عن « الاستقلال الطاقوي » ، أليس هو منوطا بالشركات نفسها ؟ (١)

ولكن اسوأ الاخطار لا تأتي حتى على هذا المستوى ، بل على مستوى التخزين ونقل النفايات الاشعاعية النشاط (اضافة الى ان المفاعل الذي يستهلك بعد ٣٠ عاما تقريبا يصبح بدوره نفاية) . والحال ان هذه النفايات يجب ان تراقب خلال الآف السنين (مدة « حياة » الجزيء) . وانتشار اشعاع هذه النفايات يصيب الاجسام الحية مانعا الحامض الذي

(١) تحمل لنا « نشرة قسم العلاقات العامة لـ C.E.A بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٢ ،

هذه المعلومات : « انجزت شركة « باكوك ايتالتيك » ، بناء على طلب الـ C.E.A

بناء مولد بخاري بقوة ٥٠ ميفارات بالاشتراك مع الـ E.D.F. ، C.E.A .

ومنذ عام ١٩٦٩ تعمل شركات الكتريك ووستنجهوس وكامبستشون ؛ وباكوك ويلكوكس على بيع مفاعلاتها النووية في اوروبا ، خاصة في فرنسا . ودرجة نجاحها اصبحت معروفة : لقد انتصرت « الشبكة الاميركية » . ومنذ ذلك الحين تكد الخطر . وبعد ان نشرت « المفوضية الاميركية للطاقة الذرية » ، يوم ٢٨ ايار ١٩٧٤ تقريراً يحدد ٨٦١ انحرافاً حصلت عام ١٩٧٣ في الاثنتين والاربعين محطة توليد العاملة وفي الاثنتين والعشرين محطة التسي هي بصدد البناء ، امرت في شهر ايار ١٩٧٤ بتقليص نشاط المحطات انشر التابعة لشبكة المياه العالية التي هي اشد خطراً من شبكة المياه المكيفة الضغط لانها لا تحوي الا دارة تبريد واحدة . والحال ان محطتي التوليد الفرنسيين الاولين في « سان لوران ليزو » تستعملان الشبكة الاميركية الاشد خطراً .

يزيل اكسدة الفحم النووي من ان يلعب دوره كناظم بيولوجي •

وقد أرهفت حسّ الرأي العام الفرنسي (ولو ارهاقا نسبيا ضيقا) قضية براميل النفايات الاشعاعية النشاط المخزونة في « ساكلاي » عام ١٩٧٢ • فقد ظهر آنذاك ان ٥٠٠ برميل ، من مجموع ١٨٠٠٠ برميل ، كانت متشققة • وبعد ان اعلن من جهة ان ذلك لم يكن يشكل اي خطر ، وان ثقل البراميل ، من جهة اخرى ، كان يستغرق وقتا طويلا جدا ، نقلت البراميل خلال خمسة عشر يوما الى « الهاغ » ، وهي قمامة فرنسا الذرية ، حيث تقذف انابيب خاصة هذه النفايات الى اكثر من ٥ كيلومترات في البحر •

ذلك انه ليس ثمة حتى الآن اي حل تقني لمشكلة افراغ النفايات الاشعاعية النشاط •

ان بالامكان اغراقها في البحر ، وبذلك نحول المحيطات شيئا فشيئا الى صحاري او الى بحار ميتة •

وان بالامكان قذفها في اعالي السماء ، وتتصور اذ ذاك تكلفة كمية الصواريخ التي تناسب ونمو الانتاج النووي •
وان بالامكان دفنها في الارض ، لمرآب طوال آلاف السنين الآثار الناتجة عنها •

وأيا ما كانت الطريقة المستعملة ، فان كل حادث في التحريك او في النقل ، حتى ولو كان مجرد شق في وعاء نفايات البلوتونيوم سيجبرنا على ان نحيط بالمراقبة لمدة ١٠،٠٠٠ عام (وهي مدة نصف حياة كل جزيء من البلوتونيوم) مساحات تبلغ مقاطعتين او ثلاثا من المقاطعات الفرنسية • وما يشير القلق - وغاية كتابنا هذا الاجابة على مثل هذا القلق بطرح اقتراحات حسية للمستقبل - ان هذه القرارات تتخذ في وقت واحد خارج كل رقابة من الشعوب ، ومن قبل « مقررين » اقتصاديين او سياسيين هم سجناء المنطق القاتل لهذا النمو الذي يفقد كل غاية انسانية •
اما آخر حجة للتكنوقراطي (اي للذي يطرح دائما سؤال ال

« كيف » ولا يطرح ابدا سؤال الـ « لماذا » (فهي انه لا خيار لنا الا بين المغامرة الذرية والعودة الى عصر الكهوف ..

من الخطأ الفادح ، هنا ايضا ، الاعتقاد بانه ليس بالامكان اشباع حاجات الطاقة (اذا افترضنا اننا لا نريد ان نضع موضع الشك نموذجا للنمو يحتمل مثل هذا التبذير للطاقة) من غير اللجوء الى الحل الانتحاري باقامة محطات التوليد الذرية .

في الحالة الحاضرة ، ومن اجل اتاحة الوقت للعودة الى الوضع السابق ، لا بدّ من اللجوء الى جميع الوسائل : استعمال الفحم الى اقصى حد (بعد ان أدت السهولة التي كان يتمّ بها الحصول حتى الآن على البترول المنخفض السعر من البلدان العربية المستعمرة سابقا ، الى اغلاق آبار البترول بعد الحرب العالمية الثانية اغلاقا طائشا) ، استعمال التفتيد^(١) الى اقصى حد او الرمال الزيتية ، ولكن على الاخص التمهيد للمستقبل لتكريس اهم اعتمادات البحث لاستخدام الطاقة الشمسية ، وطاقة المحيطات وسياخها ، والطاقة الحرارية الجوفية ، وطاقة الرياح، التي اثبتت معاهد البحث الرياحي في الولايات المتحدة انها يمكن ان تشبع اكثر من نصف حاجات بلادها (١٠٠٠ مليار كيلوات سنويا من مجموع ١٧٥٠ مليارا من الكهرباء المنتجة) ولكن شركة « راندكوربوريشن » ذات العلاقات الوثيقة بالسلطة السياسية وبالباتغون تقترح تشجيع استعمال الطاقة الشمسية. ان تغطية ٧٠ بالمئة من الحاجات بواسطة الشمس هي في متناول اليد .

وليس ذلك بالتقاط الطاقة الشمسية بواسطة الكواكب ، اي بشكل مكلف للغاية ومركّز ، بل على العكس بتوزيع مراكز الالتقاط : فبالنسبة لفرنسا وجميع البلدان ذات خطوط العرض المماثلة (من غير ان نتحدث عن بلدان العالم الثالث) يمكن الحصول ، بواسطة صفائح معدنية

(١) التفتيد : مرادف عربي محدث للحجر المتبلر الذي ينطق الى طبقات ، وهو معروف بالفرنسية والانكليزية Schiste

سوداء توضع على السطوح والجدران الأكثر تعرّضا لأشعة الشمس ،على مساكن تؤمن الطاقة الشمسية تدفئتها مع التجهيز المنزلي كله ، وحدة وحدة ، اي بطريقة ذاتية مستقلة .

وليس هذا هو وحده ينبوع الطاقة « النظيف » . فقد ذكرت مجلة TECHNISCHE RUNDschau بتاريخ ١٣ شباط ١٩٧٣ ان « والتر ج هيكال » وزير داخلية وزارة نيكسون الاولى كان يقترح خطة طامحة وواقعية في الوقت نفسه لاستغلال الطاقة الحرارية الجوفية ، اي الطاقة التي يمكن سحبها من درجات الحرارة المرتفعة التي تخرج من طبقات الارض العميقة .

ومبدأ ذلك بسيط : فاذا تقبت بئران حتى الطبقات الارضية الحارة بما فيه الكفاية ، واذا ضخّ في احدهما ماء مضغوط لتلقي أبخرة مرتفعة الحرارة في البئر الاخرى - كما يتم ذلك واقعا منذ اعوام في ايطاليا والمكسيك ونيوزلندا وكاليفورنيا ، باستثمار مالي قدره ٦٨٥ مليون دولار ، فان محطات التوليد ستتج ابتداء من عام ١٩٨٥ طاقة تساوي ١٣٢ مليار كيلوات و ٣٩٥ مليار كيلوات عام ٢٠٠٠ .

والحال ان ٦٨٥ مليون دولار تساوي ، من وجهة النظر المالية ، اكثر قليلا من ثمن زهاء مئة قاذفة قنابل ب ٥٢ (ثمن القاذفة ٦ ملايين) كانت تقصف الفيتنام ، وزهاء خمس عشرة قاذفة ب ١ (وهي نموذج القاذفة المهيأة لتحل محل القاذفة ب ٥٢ ، ويبلغ ثمنها ٤٥ مليون دولار) .

ولكن القضية الجوهرية تبقى : تصوّر نموذج لمجتمع ونموذج لنمو لا يرتكزان على مثل هذه النفقات المجنونة للطاقة ، ويوجهان نحو ترقية انسانية للجميع ، لا نحو زيادة لنفع البعض وسلطتهم .

وبوسعنا ان نضاعف الامثلة لضرورة تصحيح مثل هذه الانحرافات . ولعلّ السيارة واحد من أهم هذه الامثلة . فان الاكثار من هذه الآلة القديمة (التي لم تتح المجال لاي تجديد اساسي منذ خمسين عاما) قد تمتع

منذ نهاية الحرب العالمية الاولى بجميع الامتيازات التي تفرضها جماعات الضغط القائمة على صناعتها ، وهو امر يبدو اليوم ، في جميع البلدان المصنّعة ، انحرافا وشدوذا .

اولا من وجهة نظر اقتصادية : فمنذ تشرين الاول ١٩٧٢ ، تتجاوز حركة السير على الطرق حركة السكك الحديدية . وقد فاخر الناقلون عام ١٩٧٤ بأنهم استهلكوا بواسطة سياراتهم الثقيلة التي يبلغ عددها ٢٨٠,٠٠٠ سيارة ما معدله ١,٥٧ ٪ من الطاقة المستعملة في فرنسا (١) . ومن ١٩٥٨ الى ١٩٧١ ، ارتفعت نسبة حركة الطرق البرية من ٢٧ بالمئة الى ٣٣ بالمئة ، بينما هبطت نسبة السكك الحديدية من ٦٢ بالمئة الى ٣٧ بالمئة (٢)

والحال ان السكك الحديدية تتطلب من الطاقة خمس مرات أقل . ويجب ان نضيف الى ذلك ان تكاليف الطريق السيار يبلغ ثمانية اضعاف تكاليف السكة الحديدية لنفس معدل المرور ، وان محورا يحتمل ١٢ طنا تحت الطريق ٨٣ مرة اكثر من سيارة ييجو ٥٠٤ (في حين ان رسم المرور ليس الا ضعفين فقط) ولكن المكلف والمستعمل هما اللذان يدفعان عجز السكك الحديدية وكذلك رسم المرور على الطرق السيارة . وبكلمة واحدة ، فان التعريفات والاثمان والضرائب قد حددت بحيث ان الافراد والمؤسسات تستقل وسائل النقل الاكثر نفعا للصناع والناقلين والمتعهدين ، ولكن الاعلى ثمنا للامة ولكل مواطن فرديا .

والامر كذلك بالنسبة للنقلات المدنية حيث تشجع وسائل النقل التي تحتل الحيز الاكبر ، ملحقة الضرر المنظم بوسائل النقل المشتركة (كالمetro والايوتوبيس وسيارات الاجرة) ، ومستهلة وصول السيارات الخاصة الى قلب المدينة من الطرق المركزية .

ولم يطرأ اي توسيع لشبكة metro حتى عام ١٩٦٢ ، بحيث ان

(١) تصريح السيد جاك رويير ، المندوب العام الوطني ، في مؤتمر الناقلين على الطرق في هالانسا (نيسان ١٩٧٤) .

(٢) راجع كتابه م . شابو « سوق النقل في فرنسا » داربوي ١٩٧٠ .

الحافلات نفسها التي كانت منذ ثلاثين عاما تنقل ٧٧٥ مليوناً من المسافرين في العام ، تحمل اليوم مليارا ونصف المليار من الركاب المتكويين . وقد كان عدد الاوتوبيسات ٣٧٠٠ في عام ١٩٣٨ ، واصبح عددها ٣٥٠٠ فقط عام ١٩٦٧ ، وكان عدد سيارات الاجرة ٢٠٠٠٠ عام ١٩٣١ ، واصبح العدد ١٣٥٠٠ عام ١٩٦٧ (١) .

لنحاول الآن ان نوضح التكلفة الاجمالية للنقل السيّار في فرنسا، بينما كانت الآليات السيارة تعدّ ١٥ مليون وحدة عام ١٩٧٠ ، وكان ٦٠ بالمئة من العائلات تملك عام ١٩٧١ سيارة واحدة على الاقل .

اولا ، مجموع مبيعات الشركات . ان هناك عمليا اربع شركات تتوزع الاسواق كلها تقريبا : رينو ١٤ مليارا ، بيجو ٥،٤ مليارات ، سيتروين ٥،٣ مليارات ، كرايزلر - فرانس (سيمكا سابقا) ٣،٣ مليارات . هناك اذن اكثر من ٢٨ مليارا لصناعة السيارات . ويجب ان نضيف ١٩ مليارا للادوات (عجلات ، اجهزة كهربائية ، زجاج ، نسيج الخ) .

كما يجب اضافة ٢٠ مليارا للوقود (العام المعني : ١٩٧٠) . ويجب اضافة ١٥ مليارا لخدمة الصيانة (مرائب ، محطات خدمة ، الخ) . نبلغ حتى الآن ٨٣ مليارا (على سبيل المقارنة ، نذكر بان ميزانية فرنسا العامة في الفترة نفسها تبلغ ٢٦٠ مليارا) . ولكن هذا ليس كل شيء .

ففي عام ١٩٧٠ ، اتفق في فرنسا اكثر من ١١ مليارا للطرق : ٤،٤ مليارات دفعتها الدولة ، ٦ مليارات دفعتها البلديات والمقاطعات ، و ٧٥٠ مليوناً دفعها القطاع الخاص ! ولا بدّ من ان نضيف ما تكلفه شرطة السير من مجموع المليار والنصف الذي تنفقه الشرطة .

(١) ارقام اوردها ١ . سوفي في كتابه « دواليب الخلف الاربعة : دراسة عن السيارة » منشورات فلاماريون ١٩٦٨ .

وحول مجموع المسألة راجع كتاب جوليان هافر وهيرفيه ميكايل : « لف ، او قضية السيارة » منشورات مركز دوفرانس ١٩٧٢ .

وتكلف الاضرار المادية الناتجة عن حوادث الطرق ٩ مليارات ،
و٤٠ بالمئة من التأمينات (وهي ١١،٥ مليارات عام ١٩٧٠) متعلقة بقطاع
السيارات .

وبكلمة واحدة ، يكلفنا نظامنا النقلي اكثر من ١١٠ مليارات ، في
حين ان الميزانية العامة لفرنسا للسنة نفسها هي ، كما سبق ذكره ،
٢٦٠ مليارات .

ومن وجهة نظر العائلات ، تشكل السيارة بالنسبة لـ ٦٠ بالمئة من
السكان الذين يملكون سيارة ، ٢٣ بالمئة من تفقات العائلة (١) .

لقد ضحي بكل شيء من اجل السيارة الخاصة التي يستولي رايها
على ٣٠ ضعفا من المكان المخصص لراكب الاوتوبيس . وكل متر من
الضواحي التي يخلق بناؤها رثتي باريس ، اذ يغطي بالاسمنت والزفت
مسافات عريضة خضراء من « غابة بولونيا » و« غابة فانسين » وجميع
الارباض ، يكلف ٥٦٠٠٠ فرنك (اي ثمن مسكن) والنتيجة العملية
الاولى لهذا التوجيه ، الذي يضحي بكل شيء في سبيل السيارة الخاصة،
ان الاوتوبيسات التي كانت ما تزال تسير بسرعة ١٤ كيلومترا في
الساعة عام ١٩٥٢ ، وبسرعة ١٠ كيلومترات في الساعة عام ١٩٧٠ ،
كما تشير « شبكة النقل العامة » ، تماثل بذلك سرعة مركبات
الخيال التي عرفها القرن الماضي ! (٢)

(١) تهتم الشركات اهتماما بالغا بالاستهلاك المبكر للسيارات ، ليس استهلاك المحرك او
الكوابح ، بل استهلاك الهياكل ، وذلك باستعمال صفائح اقل سماكة ومتانة ، ومفصلات
ومفصلات الابواب ضعيفة المقاومة .. بحيث ان الصيانة تصبح مدمرة بعد ٦٠ الفا او ٧٠
الفا من الكيلومترات . هذا ، من غير اشارة الى الشيخوخة « النفسية » الناتجة من
التجديدات الكاذبة التي تزعمها « صالونات السيارات » وعن الدعاية والاطلاق ..

(٢) يقدر السيد بورغين ان ضياع الوقت (عام ١٩٦٧) من جراء الصعق الطرق وازحام
السير في المنطقة الباريسية كان يمثل ١٠ مليارات من الفرنكات ، و٤٠ مليارات لموضوع
البلاط (اي ٨ بالمئة من الدخل القومي) .

وانها لديماغوجية محضة ان يقال « يجب تحسين النقلات العامة »
اذا لم يقل في الوقت نفسه : « يجب خفض انتاج السيارات الخاصة
خفضا كثيفا » . وفي هذا الميدان ، أعطى الحزب الشيوعي الايطالي مثالا
في رفض الديماغوجية : فحين كان استخدام عمال شركة « فيات » في
تورينو ، مهددا تهديدا خطيرا ، لم يتردد انريكو برلنغر ، السكرتير العام
للحزب الشيوعي ، في طرح المشكلة الحقيقية ، مشكلة « الاستعمال
غير الطبيعي للسيارات الخاصة » المؤدي الى « وضع لا يحتمل في المراكز
المدينة » . وقد انتهى الى القول ان هذا الوضع يتطلب « اعادة تنظيم
جذرية لنظام النقلات العامة » بمنع وصول السيارات الخاصة الى المراكز
المدينة . وقال : « ليس هناك من يقترح وقف انتاج السيارات الخاصة
واستعمالها ، ولكن كميته لا يمكن ، في مجتمع حضاري جيد التنظيم ،
ان تبقى كما هي اليوم » (ملحق جريدة « اونيتا » يوم ١١ كانون
الاول ١٩٧٤) . ونضيف ان رفض الديماغوجية هذا لم يمنع الحزب
الشيوعي الايطالي ، بعد ذلك بقليل ، من ان يحرز اكبر نصر انتخابي احرزه
حزب شيوعي غربي ، اذ حصل على ٣ بالمئة من الاصوات .

وبالطبع ، فان الدولة ، يعني هنا ايضا المكلفين ، تدفع ٧٠ بالمئة من
العجز في موازنة « شبكة النقلات العامة » ، وكذلك عجز « الشركة
الوطنية للسكك الحديدية » .

ولكن ذلك ضئيل بالنسبة للخسائر البشرية . فقد سبق للرئيس
جونسون عام ١٩٦٥ ان لاحظ ان الولايات المتحدة قد فقدت في الفيتنام
ذلك العام ١٧٣٤ قتيلًا و ٦٠٠٠ جريح ، وفقدت في حوادث الطرق
٤٩،٠٠٠ قتيل وثلاثة ملايين ونصف المليون من الجرحى . وخلال خمسين
عاما ، قتل ٣٨٠،٠٠٠ اميركي في الحروب ، وخلال خمسة وعشرين عاما ،
قتل مليون ونصف المليون على الطرق .

والمعدل السنوي لبلدان السوق الاوروبية المشتركة يرتفع في
ضحايا السير الى ٥٠،٠٠٠ قتيل و ١،٢٠٠،٠٠٠ جريح .

وبالنسبة لمجموع البلدان المصنّعة ، يبلغ معدل الوفيات فسي حوادث السير ٢ الى ٣ بالمئة من عدد السكان .

اما في فرنسا ، فقد بلغ مجموع قتلى الطرق ١٧٤٠٠٠ عام ١٩٧٢ ، ومجموع الجرحى ٣٨٠٤٠٠٠ . وكان عدد الضحايا خلال عشر سنوات ، من ١٩٦٢ الى ١٩٧١ ، ١٢٩٤١١١ قتيلا على الطرق و ٢٦٩٤٤٠٦٥ جريحا . (١)

ومعظم الضحايا في فرنسا من الشبان : فمن مجموع ١٠٠٠ قتل من الشبان والشابات الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاما ، يموت ٣٦٦ على الطرق ، و ٢٦٢ تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و ٣٠ عاما ، و ١٧٥ بين ٣٠ و ٣٥ عاما ، وتهبط النسبة باستمرار حتى تبلغ ٣ بالمئة لمن كانت سنهم ٨٠ عاما . ومن مجموع ٩٠٠ يموتون بين ٢٠ و ٢٥ عاما ، ٤١٣ هم من ضحايا الطرق .

ولا مجال لانكار فعالية الحدّ من السرعة : فهو قد خفض فسي السويد عدد الحوادث الى ٥٥ بالمئة ، وخفضها في انكلترا الى اكثر من ٥٠ بالمئة (٢)

واذا كانت الدولة شديدة « المجاملة » لهذا المخدّر ، وهو أقتل مخدّر للبلاد ، وتبدو شديدة التأثير بجماعات الضغط التابعين « لاتحاد الطرق » ، فلانها تنتزع منهم الحد الاقصى من « الضرائب غير المباشرة » واكثرها ديماغوجية : فالتصدير وحده جلب بالقطع النادر فائضا مقداره ٤٥٠ مليارات في عام ١٩٧٠ . ولكنها خصوصا حصلت في العام

(١) اذا كان معدل ضحايا الطرق في فرنسا وحدها ١٦٠٠٠ قتل و ٢٥٠٤٠٠٠ جريح سنويا ، فان معدل الضحايا في جميع وسائل النقل الاخرى مجتمعة (القطارات الحديدية الثقليات العامة الخ) هو ٤٠٠ قتل و ٤٠٠٠ جريح ، وبالايقاع الحالي ، فان ٢ بالمئة من اولادنا يقتلون في السيارات ، و ١٥ بالمئة يصابون بعاهات و ٢٥ بالمئة بجروح اقل خطورة (المجموع ٥٢ بالمئة) .

(٢) ان امهر السائقين الخطره .. فان عددا من اشهر سائقي السيارات قد انتزعت منهم الون السوافة بعد ان هربوا الرقم القياسي .. في حوادث الطرق !

نفسه على ٣٦ مليارا كعائدات من امتلاك السيارات واستعمالها • اي اكثر من ٢٠ بالمئة من عائدات الموازنة ، بدءا من ٨٠ سنتيما على كل لتر من البنزين و٩٠ على كل لتر من الممتاز •

ولا يتوقف الضرر هنا فان السيارة ، هذه « البقرة المقدسة » لبلادنا المسماة « المتطورة » ، هي مصدر للغازات الخائفة • فهي تنفث :
١ - غازات من اوكسيد الفحم تقتل بمقادير بسيطة (١ بالمئة من نسبة التركيز في الهواء) وتولد امراض فقر الدم حتى بمقادير دقيقة جدا •
٢ - غازات من الهيدروكاربور غير المحترق ، تسبب السرطان •
٣ - غازات من اوكسيد الازوت ، تسبب اضطرابات تنفسية •
٤ - غازات من الرصاص ومشتقاته (اضافيات البترول) وهي سموم بطيئة •

ويرفض المكررون ازالة هذه الغازات ، محققة بذلك ارباحا اضافية ، ومتيحة لصانعي اوعية الاتقالات فوائد جوهرية •
ان ٢٥٠،٠٠٠ طن من الانهدريد الكبريتي تسقط سنويا على باريس ، ويجب ان يضاف اليها الرصاص والبنزوييرين (المسبب للسرطان) • وبكلية واحدة ، فان السيارة تشكل من ٢٠ الى ٣٠ بالمئة من نسبة تلويث الهواء في فرنسا و٤٠ بالمئة في الولايات المتحدة •

والاقتراحات تصدر بوضوح عن هذه الوقائع الاساسية التي تخفيها عن الحملات بعناية جماعات الضغط المرتبطة بالصناعات السيارة وبتعمهدي الطرق وشركائهم ، الخاصين او العامين ، في الصحافة او الادارة • لا بد من اتخاذ سلسلة من التدابير الاتقالية او المباشرة :

١ - ترميم وتوسيع خطوط السكك الحديدية الثانوية وتنمية وتجديد آليات وتقنيات الخطوط الكبرى بقصد منع التقلبات البرية ذات المسافات الطويلة التي ترفع بمقدار ٢٠ بالمئة (نسبة الى تقلبات السكك الحديدية اذا اصلحت وكيّفت) ثمن الخضار مثلا بين « شاتوبريان »

وسوق الخضّر في باريس (١) .

٢ - اتباع سياسة مالية مناصرة كليا للنقل العام بمضاعفتها وبتخفيض تكاليفها (مترو ، اوتوبس ، سيارات اجرة) وجعلها اكثر راحة بقصد منع دخول السيارات الخاصة الى المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

٣ - مطالبة شركات السيارات بمخططات للعودة الى انتاج الناقلات العامة ، والبحث عن اشكال اخرى من المحركات اللاملوثة .

٤ - ايقاف شق الطرق السيارة التي بلغ اتساع شحكتها حدا كافيا بمجرد ان تكون محررة من النقل البري ذي المسافات الطويلة ومخفضة بالعودة الى توسيع النقل الحديدي . ان تكاليف شق الطريق السيار هي ثمانية اضعاف السكة الحديدية بالنسبة للعدد نفسه من الركاب المنقولين .

ولكن المشكلة اشد اتساعا على المدى الطويل . ان مدنا والبلاد كلها قد ضعي بها في سبيل السيارة ، ليس فقط ماديا ، بل معنويا ، اذ اتخذت السيارة وسيلة تعويض عن المكبوتات . فالانسان المقهور بالعمل او بالمدرسة او بالاهل « يطلق مكبوتاته » عند المقود او على الدراجة البخارية اللذين يصلحان كمخدر تعويضي يصعد الطبقات المخيطة « الزواخية » الاشد تخلفا ، طبقات انسان الكهوف ، ويعمل على مسح الفرد الى مريض عقلي عدواني بمجرد ان يكون تحت يده مقود سيارة او دراجة بخارية ، وان يكون تحت قدمه آلة مسرعة .

ولكن كيف نتحرر من السيارة ؟

(١) في عام ١٩٧٢ ، تحدثت جريدة « اوتوجورنال » عما اعتبرته انصارا بالسبق الذي احرزه النقل على الطرق (٢٨,٧ بالمئة من اجور الشحن) نسبة للنقل بالسكك الحديدية (٢٨ بالمئة) . والحال ان نقل . . طن من بضاعة ما ، وهو ما يساوي حمولة شاحنة حديدية تجرها قاطرة واحدة يقودها رجلان يتطلب . . شاحنة سيارة ، اي . . محركا بسبب التلوث ، و . . سائقا على الاقل .

انه مشروع ممكن تماما شريطة الا نستسلم بعد للآلية العمياء التي لا تؤسس الا على منافع البعض وعلى التكيف النفسي لأكبر عدد ممكن ، وشريطة ان نشط الخيال الخلاق ، كما هو الشأن بالنسبة للمولدات الذرية ، لتوجيه البحث العلمي توجيها مختلفا وتكيف الانتاج في الفروع الصناعية الرئيسية (١) .

هناك اولا وسائل اخرى للنقل لا بد من اختراعها او تطويرها ، تتلاءم كل منها مع حاجة خاصة معينة .

فبالنسبة للنقلات المدنية (ومن ثم للمسافات المحدودة) يمكن في مركز المدن الكبرى المحررة من السيارة ان تنمو وتتطور النقلات المتواصلة من طراز الارصفة الآلية المستعملة منذ عام ١٩٦٤ في مترو «شاتليه» بباريس ، والقطارات الصغيرة ذات المحرك الكهربائي (وذلك بتجويد مختلف النماذج المستعملة في المعارض الدولية الكبرى ، في مونتريال او اوساكا مثلا ، او في ديزنايلاند بكاليفورنيا) .

اما بالنسبة للمسافات الاطول ، فهناك قطارات المترو السطحية او الجوية (بعد ان أصبحت قطارات المترو تحت الارض اجبارية لافساح المجال للسيارة على الارض ، مكلفة بذلك اعتمادات باهظة) التي تجري على وسادات هوائية او على حقول مغناطيسية ، وليس على عجلات ، او التي تنزلق على دعامات اسمنتية او معدنية ، وبامكانها ان تسير بسرعة ٦٠ او ٨٠ كيلومترا في الساعة .

وقد اقترحت حلول اخرى مثل « السيارة المبذولة » اي التي يمكن ان يستعملها عدة اشخاص (من طراز المهندس مارتان) ويبلغ ثمن ١٥٠,٠٠٠ سيارة من هذا الطراز مليار فرنك ، اي تكاليف ١٠ كيلومترات من الطرق السيارة المدنية ١

هذه المجموعة الاولى ، التي ستغير طراز الحياة تغييرا جذريا ، اذ

(١) ان السيارة ، بصناعتها وصيانتها ، تشغل اليوم مليونين من العمال ،

اي ١٠ بالمئة من السكان النشطين .

تقلّص مدة النقلات وتحدّ من تعب ملايين العمال وعدم راحتهم ، يمكن ان تتحقّق لصالح ثمانية ملايين شخص في المنطقة الباريسية مثلاً ، بالاعتماد المالي نفسه والعلمي الذي تبتلعه منذ سنوات أئمن آلاتنا واقلها فائدة : طائرة الكونكورد وموكبها « رواسي لا تفر » . لقد كان بالامكان اختراع خدمات كثيرة اخرى وتشجيع البحث العلمي والتقني بشكل اقوى .

ولمزيد من جعل امكانية التنقل اكثر فردية ، وضعوا في الدراسة سيارات اجرة (بمحرك كهربائي او هيدروجيني) مزودة بجهاز ارسال للنداء او الدعوة ، وبطرق سهلة للقيادة ، وبرمجة لخط سير الرحلات على اشربة ممغنطة ، وبحماية بواسطة العيون الالكترونية ، للتجول حتى بدون سائق . والواقع ان هذا الطراز من القيادة قد نفذ تقنيا منذ عام ١٩٧٠ ، على يد « مختبر ابحاث الطرق » .

اما بالنسبة للمسافات الطويلة ، فمن الممكن اولا تجديد شبكة السكك الحديدية وتوسيعها بواسطة القطار العنفي او القطار الجوي ، بسرعة تفوق ٢٠٠ او ٣٠٠ كلم في الساعة (وهناك نموذج مستعمل في محطة اورليان) وفي الاتحاد السوفياتي طراز آخر يعمل على سلك هوائي بسرعة ٦٠٠ كلم (١) .

ومن اجل العطل والاجازات (ومن اجل تنقلات عمل فردية اخرى) يبدو من الملحّ شركة المشاريع الكبرى لتأجير السيارات باستبدال المحركات النفطية بمحركات اخرى ، وبخلق اجهزة للادارة والتنسيق لا تكون حكومية ولا خاصة ، بل اجهزة من طراز مشترك وتعاونيات يديرها المستعملون .

ومشكلة السيارة ، كمشكلة الطاقة ، ليس فقط مسألة تقنية واقتصادية ، بل هي اولا مسألة سياسية ، اي مسألة غاية اجتماعية . ويحسن بمن يود ان يتعلّم ان يفكر على مستوى الكرة الارضية (اي بالنسبة لبقاء او لفناء اولادنا واولاد الاطراف الاخرى في العالم)

(١) بشأن هذا كله ، راجع كتاب جوليان فاير وهيرفيه ميكائيل السابق ذكره .

ان يتذكر امرين هاميين :

١ - ان كل سيارة خصوصية تصنع ، تعمر سكان العالم الثالث من الفولاذ الذي تحتاجه عدة محاريث .

٢ - ان كل صبة اسمنت او زفت لمسافة كيلومتر من طريق سيّار، تغطي قبر ٥٠٠ نسمة من سكان العالم الثالث فوق ارض فلتت اراضيها القابلة للفلاحة بنسبة ٤٤ بالمئة ، ولا يمكن لمساحتها الزراعية ان تمتد بفعل جثّ حراجها ، او ان تصبح اكثر انتاجا بالتدريع الكيماوي ، من غير ان تخلق خطرا هائلا لتحويل المناخات او استنفاد الاراضي .

اما اولئك الذين لا يتأثرون باعتبارات التضامن البشري او الاخلاقي ، فنذكرهم فقط بأن سكان العالم سيتضاعف بعد خمسة وعشرين عاما ، في اكثر التقديرات تفاؤلا (١) ، فيرتفعون من ثلاثة مليارات نسمة الى ستة مليارات ، وان خمسة من هذه المليارات الستة سيكونون في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، مع ٢٠ مليونا من الاولاد الميتين جوعا كل عام . ويستحق الامر التفكير حول الوان التوتر التي ستتج عن هذه الوقائع .

ونستطيع ان نضيف بعض الامثلة المؤثرة عن أضرار النموّ الوحشي .
واحد الموضوعات النموذجية هو التحضير السرطاني الذي ينتج عن « حرية » المضاربة المالية والعقارية . ويكفي ان تترك الارض ، كما يحدث ، لـ « قوانين السوق » للوصول الى هذه الآلية الشديدة البساطة :

١ - تشتري شركة او « متعهد » ، على بضعة كيلومترات من مدينة ، حقول فلاح محروثة ، وهذه الاراضي القروية تباع بثمان منخفض جدا ، لان « خطط تنظيم المدن » تمنع البناء عليها .

٢ - بعد بضعة اعوام ، يحصل « المتعهد » نفسه او الشركة نفسها ، بالتواطؤ مع ادارات الدولة ، على « خرق » للقانون ، هو الطريق الملكي

(١) بناء على احصائيات منظمة الامم المتحدة .

للمضاربة ، يسمح بالبناء على الأرض القروية . وسرعان ما تنقلب
« الشركة الزراعية » الى « شركة عقارية » كما حدث فعلا في
« اليافر » قرب « باريزون » . وتتضاعف اسعار هذه الأرض ٣٠
او ٤٠ او حتى ١٠٠ مرة .

ويوضح فيليب سان مارك (١) ان ٢٠,٠٠٠ مخالفة اعطيت بين ١٩٦٠
و ١٩٦٤ ، و ٨٠,٠٠٠ بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ . وظل المدّ يرتفع ، فأصبح مجموع
المنافع التي حققتها الشركات العقارية في فرنسا ٤٥ مليار فرنك (اي
معادل موازنة وزارة التربية الوطنية) .

والفضائح الصغيرة التي تنفجر دوريا ليست الا صنع الحمقى الرعناء،
لان « قانون السوق » يسمح بتدبير هذه الجرائم بطريقة « شرعية »
تماما . وقد أصبحت الفضيحة « الشرعية » من شدة الوضوح بحيث ان
« البان شالاندون » قد كتب يقول ، حين كان وزيرا للتجهيز والاسكان:
« أخشى الا نستطيع ان نتجنب ، وربما بطريقة فظة ، طرح مسألة حق
الملكية نفسه » .

وقد طالبت مجلة « ريسبونسابل » التابعة « لحركة الاطلسات
المسيحية » في عدد آذار ١٩٧٤ ، بوضع حد للمضاربة العقارية ، لان
مسألة الاراضي الريفية التي يبلغ ثمن المتر المربع منها ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠
فرنك واحيانا ١٠,٠٠٠ فرنك تعني « اثراء غير مشروع يفاقم الظلم في
مجتمعنا » ، وليس ذلك فقط ، بل ان من المستبعد الاحتفاظ ، على مثل
هذه الاراضي التي يزداد ثمنها بمعدل ١٥ بالمئة سنويا والتي تشكل بعد
بضع سنوات ٨٠ بالمئة من سعر تكلفة عقار — من المستبعد الاحتفاظ
بمسافات خضراء يصبح ثمن كل شجرة كبيرة فيها مليون فرنك (٢) .

(١) الرئيس السابق لبعثة « تنظيم شاطيء الاكوتانيا » في تراسته « شركة الطبيعة » .

(٢) انظر كتاب ميشال باتاي « بلا سقف ولا قانون » منشورات كالمات ليفي ، ص

١١٠ ، ١٩٧٢ . ان ثمن الأرض في باريس يشكل عادة ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من سعر تكلفة عقار .

انظر كتاب كلود بورديه : « باريس لن ؟ » منشورات سوي ١٩٧٤ ، وهو يشيت خصوصا

ان « مصرف باريس والبلاد الواطئة » قد ابنتى لنفسه امبراطورية في باريس ..

واذا أريد وضع حدٍّ للمضاربة العقارية ولتتأجها : التمييز الاجتماعي وتخطيط المدن الفوضوي الخائق وعجز التجهيزات الجماعية ، وإذا تذكرنا ان المضاربة هي الامتياز الخاص لفوائض القيمة المنسوبة لزيادات الاسعار في الاملاك العقارية والتي لا تمثل اية خدمة ، فلا مجال امامنا الا لحلّ جذري . ان هذا الاثراء غير المشروع هو مناهض للمجتمع . ولا يمكن وضع حد له الا بتجنيب الاراضي « قوانين السوق » ، وذلك بجعلها اراضي بلدية وبمشاركتها ، ممن غير مساس بالتحقيقات وبالعقوبات بحق العملاء الاقتصاديين الذين حصلوا على مخالفات وبالأجهزة الادارية او السياسية التي منحها .

وحتى في اقتصاد السوق ، اذا كان طبيعيا ان يرفع عمل الفلاح في الارض المغذية سعرها لان هذا العمل قد استصلحها وأثراها ، فانه لأمر فظيع ان يزداد سعر الارض المعدة للبناء قبل ان يصيبها اي عمل بالتغيير (١) .

ان المضاربة العقارية تحول دون اي تطور عضوي او بشري لتخطيط المدن ، اي كل خلق لبيئة بشرية للناس : انها تلخص وترمز السي

(١) هناك عدة مقاربات محسوسة لهذه المسألة :

- اولا اشكال تعاونية للبناء العقاري (تمديد لمبادرة « القنادس » التي تمت عقب الحرب العالمية الثانية ، وهي حركة مجموعات تشترك في بناء بيوتها ، على ان تتجاوز الان مرحلة الحرفية) تتبع الافلات ، ولو جزئيا في النظام الحالي ، من مضاربات المتعهدين . وبعد ذلك ، محاولات مختلفة لخلق مساكن « بيئية » من اجل التحرر (ولو جزئيا ايضا في النظام الحالي) من الضغوط ومن تكثيف المدن المجسية . وهناك مثل نموذجي هو مثل المهندس المعماري الانكليزي « كاين » الذي بنى في الضاحية اللندنية غرينورث جناحا مساحته ١٢٠ مترا مربعا لشخصين باقل من عشرة الاف فرنك على ارض مساحتها ٥٠٠ متر مربع . وفي الجناح قاعة جلوس من البلاستيك الشفاف تستعمل ايضا مصرى بمدة مستويات (مجموعها ٤٠٠ متر مربع) لحديقة بقلية قادرة على انتاج خمسة كيلوغرامات من الخضار او الفاكهة يوميا . وتؤمن الامطار ثمانية لترات من الماء يوميا ، ويسمح الجهاز الشمسي بتجميع الحرارة لتأمين حرارة دائمة في المسكن . ويمكن ان يضاف الى ذلك محرك هوائي لانتاج كهرباء المنزل بطريقة ذاتية .

مساويء المفهوم الفردي المنحط للملكية الخاصة . والحق ان مهمة الاستثمار في هذا الميدان ، اكثر منه في اي ميدان آخر ، لا يمكن ان تكون مهمة فردية، بل هي وظيفة اجتماعية . فمن المهم اذن ان تمر كل معاملة تجارية بشأن الاراضي بمكتب عقاري بلدي او وطني يديره المستعملون ويعلن اولا عن مشاريع تخطيط المدن وعن الشروط التقنية والمالية لتنفيذ هذا التخطيط ، على ان تكون اسعار الاراضي محددة خارج السوق ، وفي صالح مجموع المستعملين والمجتمع كله .

والامر كذلك بالنسبة للتسليح . لقد أدان الرئيس ايزنهاور سابقا المركب العسكري الصناعي ، وأثبتت حرب الفيتنام الدور الذي قامت به جماعات الضغط التابعة لمنتجي السلاح ، هذا الدور الذي ادى الى مذبحه كبيرة للشعب الفيتنامي ، والى التواء ، في اميركا نفسها ، للاقتصاد الذي ضحى من اجل منافع بعض الافراد بالتجهيزات الجماعية للامة . ولنذكر اولا ، بشكل عام ، بأنه يخصص سنويا ، في العالم ، ٢٠٠ مليار دولار للتسليح .

واذا راجعنا ارقام بعثة التسليح الوزارية في فرنسا نفسها ، فبان مجموع مبيعات المصانع المرتبطة بالتسليح قد بلغ عام ١٩٧٣ عشرين مليار فرنك ، منها ٥٠٠ مليون لشركات خاصة (١) حولت فرنسا الى تاجر سلاح : ففرنسا هي ثالث بائع سلاح في العالم (بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) وتمثل صادرات السلاح ٢٥ بالمئة من صادراتها كبضائع تجهيز ، و ٨ بالمئة من صادراتها الكلية (ستة اضعاف قيمة صادراتنا من الآلات) والحق ان هذه التجارة تشجع رسميا (كالمضاربة العقارية) ، اذا حكمنا على ذلك من الاعفاءات الضريبية التي تتمتع بها المنشآت المعنية (٢) .

ومن المهم ان يعترف الجمهور مدى اتساع هذه التجارة ، والتواطؤات

(١) عن مجلة « انتربريز » العدد ٩٦٦ تاريخ ١٤ - ٢٠ اذار ١٩٧٤ ، ص ٥٤ .

(٢) راجع تقرير « ديوان المحاسبة » الوارد ذكره في جريدة « لوموند » ٤ تموز ١٩٧٢ .

التي ترتبط بها ، وتخصيصات هذه الاسلحة ، والارباح التي تحققها لمصانعها الخاصة ، والضرر الخطير الذي يلحق بالامة من جراء ذلك (١) ويسهل ايجاد الحلول بمجرد ان يعي كل فرد الخطر الذي يشكّله تسليم المصالح الحيوية لشعب برمته في الداخل والخارج الى المصالح الخاصة . فيحسن اذن ، هنا ايضا ، مطالبة المعنيين بخطة لتقويم الانعراف على ضوء همتين اساسيين :

١ - ان الاسلحة التي يمكن لدواعي الدفاع العسكري للامة ان تجعلها ضرورية لا يمكن بأي حال ان ترتبط بمصالح خاصة . ان الترسانات يجب ان تتحرر من هذه التبعية . والمؤسسات التي تنتج ادوات اخرى ينبغي ان تخضع للتشريع الوطني نفسه .

٢ - ان الترابطات العالية ، على السلم العالمي ، قد جعلت الحروب المحلية من شدة التفجر ، وجعلت تجهيز العالم الثالث من الضرورة بحيث لا يمكن ، من جهة ، التساهل بتوزيع السلاح لصالح بعض الافراد ، ولا يمكن ، من جهة اخرى ، نسيان ان اسواقا هائلة يجب ان تفتح لتقديم تجهيزات (وخاصة زراعية) تكون متناسبة مع حاجات دول هذا العالم الثالث في اطار علاقات جديدة بصورة جذرية (انظر الفصل الخاص بالترابطات) .

اننا لم تقدم حتى الآن الا امثلة مميزة عن « النمو الوحشي » ، اي نمو مجتمعات تتطور بشكل فوضوي ، محتقرة الطبيعة والبشر ومستقبلهم ، من غير اية رؤية متكاملة للحفاظ على الكرة الارضية وتفتح البشر ، ومتنامية سرطانيا وفق شهوة الربح او ارادة القوة لدى الاقوى . وقد يبتنا بعض النتائج المادية ، من حيث التبذير الاقتصادي والخسارة في الارواح البشرية . ومن المهم ان نحدد كذلك النتائج المعنوية لمجتمع النمو هذا ، وللانسان الذي تميل الى خلقه . نعود فنذكر بنقطة انطلاق فكرتنا : ففي نهاية القرون الوسطى،

(١) راجع « فرنسا متاجرة بالاسلحة » منشورات ماسپرو ١٩٧٤ .

وفي بداية « النهضة » (اي بداية ميلاد الرأسمالية والاستعمار)
تبعت ديننا يعلم الخضوع اثاره منهجية للشهوة .

هذه الاثارة ، التي هي اليوم روح مجتمع النمو الاعمى الغربي ،
قد قلبت في نهاية هذا القرن العشرين نظام مجتمعات العوز الذي ساد
قرونا عديدة . فليست القضية اليوم ان نتج لنستطيع اشباع حاجتنا ، بل
انهم على العكس يقنعوننا بأن نستهلك ونبذر حتى نستطيع ان نتج .
وكل شيء يجري كما لو كنا خاضعين لآلة تنتج بضائع وتخلق اسواقا
وتصنع او تكيّف المستهلكين ، لاشباع حاجات هذه الآلة الكلية
القدرة ، قبل كل شيء (١) .

وتلعب الدعاية والاعلان دورا رئيسيا كطقس جنوني في ديانة
النمو هذه .

وهو اولا طقس مكلف : ٢٠ مليار دولار سنويا (٢) ، وهو خصوصا
طقس مبذّر : فهذه الدعاية تلعب دورا مخربا بالنسبة للطبيعة والبشر
كذلك . فان عدد الأحد من جريدة « نيويورك تايمس » مثلا ، الذي
يحتوي ٩٠ بالمئة من الاعلانات يمثل في عجينة الورق قطع ١٥ الى ٢٠
هكتارا من شجر الغابة الكندية ، ويمثل عددها اليومي ٦ هكتارات ،
وهذا يفوق كل ما يتطلبه في العام طبع جميع الكتب المدرسية فسي
الكامرون . وهذه الدعاية مرتبطة داخليا بالتبذير ، لان مهمتها
الاساسية ابطال درجة (٣) ثوب او سيارة او تلفاز او جهاز منزلي في
عام او عامين ، خالقة « الدرجة » التي كان اوسكار وايلد قد وضع لها
تعريفا رائعا : « هي ذلك الشكل من القبح الذي لا يحتمل بحيث يجب
تغييره مرة كل ستة اشهر ! » والحق ان العملية الاعلانية تزاوج العملية

(١) انظر بخاصة مؤلفات فانس بكار ، ابتداء من كتابه « فن التبذير » الذي نشر في
الولايات المتحدة وفي فرنسا ، منشورات كالمان ليفي ١٩٦٢ ، وكذلك كتاب جالد فيرانك
وولتر هيلجرز : « المستهلك في الفخ - الملف الاسود للاستهلاك » منشورات « اوفريير »
بروكسل - باريس ، ١٩٧٤ .

(٢) رقم اوربته جريدة « انفورماسيون » تاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٧٢ .

(٣) ترجمة لكلمة « موضة » الاجنبية (عن قاموس « المنهل ») .

الصناعية والتجارية التي تلخص بوضع المنتجات خارج التداول قبل استهلاكها التقني ، سواء كان الامر يتعلق بالسيارات او بالمصايح الكهربائية او بجوارب النيلون ، التي يكلف منتجها نفسه بتقصير المدة الممكنة لاستعمالها .

وتلعب الدعاية ، بسبب من طابعها التويمي ، دورا اكبر في تبليغ الانسان وتكييفه . فان اللافتات الاعلانية (٢٠٠ مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة) تشوّه المناظر (وقد أتلّف طلاب ميشيغان منها بالآلات تقطيع ، في امسية واحدة ، اكثر مما أتلّفت الحكومة الاتحادية في خمسة اعوام) (١) من ذلك ان « صالونات السيارات » تقدم كل عام تغييرات تافهة على أنها تجديدات تقنية من الطراز الاول . من اجل ان تبطل بشكل اسرع درجة سيارات جعل استهلاكها بالتصليح اسرع او اكثر كلفة ، في حين انه كان موجودا منذ ثلاثين سنة واكثر تقنيات ومواد تسمح للسيارات بأن « تدوم » ٥٠٠،٠٠٠ الى ٦٠٠،٠٠٠ كيلومتر، بل حتى مليون كيلومتر ، من غير ان تتطلب في شيخوختها صيانة مدمرة التكاليف . وتعد سباقات السيارات التي تحوّل السائقين الى رجال - مضطّرين (٢) دعاية للعلامات الصناعية ، مظهرا آخر لهذه الدعاية « البافلوفية » التي تنزع الى ان تضاعف ، على الطرق ، من أسميناهم المعتوهين العدوانيين الذين يسيل لعابهم امام الادوات والآلات او امام اجسام « السيارات السريعة » كما يسيل لعاب كلب بافلوف امام المصباح الكهربائي الذي يعد بكتلة اللحم المألوفة (٣) . وهناك ايضا تمزيق برامج الراديو والتلفزيون بالاعلانات الدعاية ،

(١) اورد ذلك كلود جوليان في كتابه « انتحار الديمقراطيات » منشورات غراسيه

١٩٧٢ ص ٨٦ .

(٢) الرجل المشطر Homme - sandwich رجل يحمل لوحين اعلائيتين على ظهره وصدره

(٣) دافيد رايسمان ، مؤلف كتاب « الجمهور المتوحد » ، يقيس في كتابه « الوفرة

لماذا ؟ » (منشورات دابلداي ، نيويورك) كيف ان السيارة تمنع لاكثر الناس تجردا من الإنسانية وهم قوة كانت، لعجزها عن التعبير عن نفسها بالشخصية أو الساحة أو الإبداع ، تجد بديلا سهلا في مسرع السيارة .

والتأثير الذي تمارسه هذه الأخيرة على الصحافة سياسيا : فكيف تستطيع جريدة يومية او اسبوعية او شهرية ان تفلت من هذه الضغوط حين تكون ٨٠ بالمئة من مواردها آتية من الاعلانات ؟ (١)

ان الدعاية تشكل عدوانا دائما على الانسان الذي تخضعه لقصف من الانباء الكاذبة وتشير فيه شهوات وهمية غير محدودة ، سواء بشكل مباشر كالاعلان بالنيون وكتكليف السلع ومستهلكيها ، او بشكل غير مباشر في الفيلم او الرواية او الاذاعة المتلفزة ، حين تقدم نماذج من السلوك المترف السهل الذي يتقاد المشاهد ، على نحو خفي ، السى تقليده او الحصول عليه بكل وسيلة ، حتى ولو بالجريمة .

في هذا العالم « الاستهلاكي » ، كما يقول ادغار موران ، « لا يتقاد مجتمعنا بعقلانية اقتصادية ، وانما يقاد مدفوعا ، كأنما بالروبصة ، بجدلية الحاجات التائهة والقوى العمياء » (٢)

والمسألة هي ان نستبدل بدعاية غايتها اطلاق فعل الشراء لصالح المنتج ، اعلاما غايته الترقية الانسانية لحاجات المستهلك .

وفي الفصل الذي خصصناه للتربية بدء اجابة على هذه المسألة .

مجتمع النمو هو مجتمع جرائمي (٣)

واللااخلاقي الذي يصرح ، في رأي افلاطون ، ان الفضيلة هي في ان يكون للمرء أشد الشهوات التهابا وان تكون له القدرة على اشباعها ، يكتفي بان يجعل من قانون المدينة (وهو قانون الامبريالية الأثينية النهائية) القانون الداخلي لحياته الخاصة . وليست الاشكال الجديدة للجريمة ولعنف الافراد في ايماننا الا تعبيرا نفسيا لدى الفرد

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص للكرس للراديو والتلفزيون .

(٢) مقدمة لكتاب اندريه كاديه وبرنار كاتولا « الاعلانات » منشورات بايو ١٩٦٨ ، وفيه يبين المؤلفان انه في اللحظة التي بدا فيها الانتاج يفوق الطلب ، اصبح الاعلان ضرورة ملحة الى ابعد حد .

(٣) راجع كتاب العالم الجرائمي الفرنسي جان بينابيل « المجتمع الجرماني » « منشورات كالمان - ليفي ١٩٧١ .

عن قانون مجتمع النمو الوحشي نفسه .

ويشير « نادي روما » الى ان « باستطاعتنا ان نعزو الى النمو ..
انحرافات اجتماعية من مثل ادمان المخدرات السامة ، وازدياد نسبة
الاجرام ، وخطف الطائرات ، والمذابح وتذر حرب عالمية ثالثة » (١) .

كلمة واحدة في هذه العبارة تبدو لي غير دقيقة ، هي « انحرافات
اجتماعية » في حين ان هذه الاشكال الجديدة من الاجرام ليست
« انحرافات » الا بالنسبة لحكم اخلاقي قائم على مقاييس تختلف عن
مقاييس مجتمع النمو : انها ، بالعكس ، في الخط المستقيم لمنطق
النظام الداخلي .

كان الاجرام التقليدي مرتبطا على العموم بالفقر : كان ثمة علاقات
وثيقة بين البؤس وادمان الكحول والسل والبغاء والسرقة
والاستعطاء والتشرد .

اما الاشكال الجديدة للاجرام التي تظهر في منتصف القرن العشرين:
اجرام منظم ، اجرام بـ « ياقة بيضاء » ، عنف مجاني ، فهي على العكس
مرتبطة بالنمو ، وليس بالعوز (٢)

فهي اما اندماج بالحركة من اجل الدخول الى « مجتمع الاستهلاك »
وذلك بطرق غير شرعية ، لعجز عن تنفيذ ذلك ، كالأخرين ، بالطرق
الشرعية ، او هي رد فعل للحرمان والنبد تجاه هذا المجتمع .
وطراز « الابتزاز » بالتهديد الذي كان رائده آل كابون في اميركا،
والذي يقوم على اقتطاع جزء من مال الصناعيين او التجار بتهديد الانتقام،
ليس الا شكلا آخر ، خارج الشرعية ، من العُشر الذي تقتطعه المضاربة
العقارية .

وليس « السلب بالقوة » الا شكلا آخر ، يكاد يكون حرفيا ، من
سلوك الدول المصنعة تجاه بلدان العالم الثالث التي تجرد من ثرواتها

(١) « اية حدود ؟ نادي روما يجيب » منشورات سوي ١٩٧٤ .

(٢) انظر « اشكال العنف والمجتمع » في « الاقتصاد والانسانية » منشورات

« اوفريير » ١٩٦٩ .

بقوة السلاح . فكيف يُطلب من الصبي الذي كان آلة لهذه السياسة الرسمية ، في الجزائر او الفيتنام مثلا ، ألا ينقل هذه الطرق الى حياته الخاصة واليومية ، حين يعود الى الحياة المدنية ، بلون من العنف ، مجاني بقوة العادة ، او منحاز بضغط قانون النظام ؟

أتكون تجارة المخدرات ، والمقامر السرية ، وتنظيم البغاء ، واستغلال الرجل للمرأة ، مختلفة بطبيعتها عن التجارات الاخرى الضارة، كتجارة الاسلحة ، او عن الوان القمار الاخرى كقمار البورصة ، او عن استغلال الانسان للانسان بصورة عامة ، او عن الدعارة الاقتصادية والصحفية والفيلمية والتلفزيونية ؟

ان تأثير الجريمة والسياسة والاعمال التجارية ، في مثل هذه المجتمعات يظهر كل يوم ، منذ علاقات آل كابون مع الاعيان السياسيين الذين كانوا يشاركون في جنازة اللص الشقي ، ومنذ ستافيسكي في فرنسا الذي كانت اعمال النصب والاحتيال التي كان يرتكبها مرتبطة بأعمال عدة وزراء ورجال اعمال يتمون الى الطبقات العليا ، وقد نال جميعهم أوسمة ، حتى أحدث الوقائع المتصلة بالاوساط نفسها ، الاوساط الرئاسية في اميركا ، والبتروولية في ايطاليا ، والبرلمانية والعقارية في فرنسا ، اذا اردنا ان نقصر الحديث على القسم المغمور وحده من الجبل الجليدي .

من رالف نادر الذي يذكر في الولايات المتحدة ان مكان عدد كبير من رجال الاعمال ومن الشخصيات السياسية يجب ان يكون في السجن، حتى الشبان الذين يستعملون المخدر « كطريقة للاحتجاج على قوانين مجتمع لا يتقبلونه » (كما ذكر وزير فرنسي عام ١٩٧٣ بقوله : « ان المخدر هو داء المجتمعات الاستهلاكية ذات النظام الليبرالي (١) » ان هناك استمرارية كاملة بين قانون مجتمعات النمو وقانون الجريمة .

(١) ربما كان اصح ان يقال ان استعمال المخدر يعبر عن رغبة الفرد في ان يشعر انه مختلف عما هو . انه طريقة وهمية بالخروج من الذات ، بالحصول على « مكان اخر » للتخلص من مشاعر فقدان الهدف ، والمجز امام عالم ساحق ، والانسلاخ والارتهان.

ولا بد ان تعاني اقتصاديات وطنية عديدة من بطء استهلاك الكحول
او التبغ . وصحيح ما يشير اليه « سوفي » في « المركز الدولي لعلم
الاجرام » في مونتريال من « ان السرقة ليست الا تحويلا لا يتقص
الاتاج الوطني الخام ! »

ان النمو هو ، اساسا ، نموّ العدوانية . ضد الطبيعة . ضد
الانسان . والواحد يفترض الآخر : فليس بالامكان شنّ هذه المعركة
الوحشية العمياء بدون تنظيم البشر وفق نظام ووحشية يكونان على
مستوى مثل هذا الهجوم .

والحق ان هناك امراضا أخرى سُميت بـ « امراض المدنية » سببها
مجموع طرائق العيش في مجتمعاتنا .

والمثال الاشد نموذجية هو ما سمّاه « سايل » عام ١٩٣٦ بـ
« الضغط » ، ذلك الاضطراب الذي تحدثه في الجسم العضوي الوطأة
او الصدمات او الاعتداءات التي لا يستطيع ان يواجهها . ففي ظروف
الحياة الراهنة ، بالايقاع والتوتر النفسي المفروضين علينا ، تبدو
الضغوط والحالات الطارئة وألوان القلق والحصر شديدة التخريب ،
يموت في فرنسا كل عام ٢٢٥،٠٠٠ شخص بأمراض القلب العرقية ،
منهم ١٥٠،٠٠٠ بسداد نسيج القلب العضلي (فرنسي واحد كل ربع
ساعة) و ٢٠ بالمئة من الامراض معزوة الى ذلك . (تقرير الدكتور بولار
عن « تصلب الشرايين » في المؤتمر الثاني لرابطة دراسة امراض
المدنية . محضر نشرته دار باير ، باريس ١٩٧٣) . وهذا يمثل اكثر من
٢٠ بالمئة من الوفيات .

والاسباب الرئيسية هي التبغ ، الذي يضاعف أربع مرات قوادر
الامراض القلبية ، والقعود المستمر والاختفاء الغذائية (زيادة الوحدات
الحرارية الاجمالية ، والسكر والدهن (١)) . واذا لم تذكر الا
مثال التبغ ، فان خطر الوفاة بسرطان الرئة هو حوالي ١ بالالف

(١) الدكتور اسكوفيه - لامبون : « القلب والحياة العصرية » جريدة « لوموند »

بالنسبة لمن لا يدخن ، ويبلغ ١٠٠ بالآلاف بالنسبة لمن يدخن ٤٠ سيكارة
في اليوم (١) .

ولكن بدلا من حظر كل دعاية للتبغ ومن المطالبة بتثبيت كمية
القطران والنيكوتين على علبة السكاير ، ومع الاشارة الى ان ذلك يضاعف
مئة مرة خطر سرطان الرئة ، ويزيد بشكل كبير خطر انسداد نسيج
القلب العضلي - بدلا من ذلك فان شركة الحصر الوطني للتبغ في
فرنسا والشركات الخاصة في الخارج تستخرج من المرض والموت
منافع او موارد مالية (٢) .

ان مسألة تغيير مشروع الحضارة هو اليوم مطروح بالحاح مخيف،
في حين انه ليس ثمة مسؤول سياسي لاي حزب من الاحزاب اشار الى
هذا الخطر في اي من البلدان « الغريبة » .

وليس غرض هذا الكتاب الجوهرى ان يش معركة كلامية ، بل
ان يقدم مقترحات حسيّة وشاملة في وقت واحد ، ما دام الزمن لم يفت
بعد . ولكي نضع مقرراتنا في المنظور التاريخي لانحرافاتنا الانتحارية
الحالية ، لنذكر هنا رمز النيلوفر الذي عرضه رويسر لاتييس ليصور
الازمات والاطار والحالات المستعجلة للنمو « الأسّي » : « ان زهرة
نيلوفر فوق بركة ، تضاعف مساحة سطحها كل يوم . واذ نعرف انها
تحتاج الى ثلاثين يوما لتغطي البركة كلها ، خاتمة كل شكل من اشكال
الحياة المائية ، فمتى تغطي نصف البركة ، وهي الحد الأقصى للتحرك ؟
ان الجواب ، على بدايته ، مقلق : انه اليوم التاسع والعشرون . ان الوقت
يلعب هنا دورا حرجا وخصوصا جدا : فيجب ان تتنبأ مسبقا ، على نحو
كاف وملائم ، بأخطار نمو أسّي وبتأثيره ، اذا اردنا ان نوقفه ونكسره
... وحين يكون نصف البركة فقط مغطى ، في حالة زهرة النيلوفر ، فان
الوقت ربما يكون قد فات للتحرك والعمل ، لانه ليس امامنا بعد الا

(١) م.د. اسرائيل : « التبغ في فرنسا والعالم » منشورات بيرجيه ليفرو ، ١٩٧٣ .
(٢) نذكر هنا ان مجموع مبيعات شركة الحصر الوطني للتبغ في فرنسا تساوي
مجموع موازنة وزارة الصحة العامة ..

اربع وعشرون ساعة .. (١) « اننا اليوم لم نبلغ هذا بالنسبة للنمو
الوحشي : فالكارثة لن تحصل الا بعد ٢٥ عاما ، وعند ذلك يكون
سكان العالم قد تضاعفوا . وهو ما يفرض علينا ، مثلا ، ان نبني في
هذه الاعوام الخمسة والعشرين عددا من البيوت يساوي ما هو موجود
حاليا ، وكذلك الشأن بالنسبة لجميع وسائل الحياة الاخرى . ان على
البشرية ان تنجز في هذه الاعوام الخمسة والعشرين مثلما انجزت
منذ بدء تاريخها . ولعل ذلك ان يكون ممكنا ، شريطة ان تقرر
اتخاذ التدابير الضرورية منذ الآن .

ولقد أردنا ، قبل ان نرسم أي مشروع للمستقبل ، ان نورد بعض
المشكلات التي خلقها طراز النمو الذي هو طراز « الغرب » منذ
النهضة والذي وجد في الرأسمالية شكله النموذجي . ان طراز النمو
هذا يتميز بتكاثر فوضوي « سرطاني » للنشاطات والحاجات التي تؤدي
الى تطور تشنجي وقاتل في وقت ما .

ان الاشتراكية لا يمكن ان تتحدد فقط بوسائلها : انها لا
تقتصر على مجرد اقامة شكل آخر للملكية ، اي على سعيها لان تدير ،
افضل من الرأسمالية ، مشروعاتها ، متيحة انتشارا للتقنيات والنتاج
لا قيد عليه . فالاشتراكية تفترض اولا متابعة غايات اخرى . انها ، في
هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، تقتضي طرازا من النمو لا يكون
مقياسه اقتصاديا فقط بل يكون انسانيا .

ان الاشتراكية لا يمكن ان تولد الا مع طراز جديد من النمو ، الا
مع مشروع جديد للحضارة .

(١) روبير لاتيس : « من اجل نمو اخر » منشورات « سوي » ١٩٧٢ ، ص ٢٢ و ٢٤ .

السوق والمنشأة والنمو

من اجل انشاء استراتيجية فعالة للتغيير ، من الضروري ان نحدد تماما النبع والمبدأ اللذين وُلدت انطلاقا منهما ونمت البنى الجوهريّة لمجتمعنا الحالي .

ان الانشقاق التاريخي لهذه النهاية للقرن العشرين هو اكبر انشقاق منذ نهاية القرون الوسطى ومطلع النهضة ، وهي حقبة أرسيت فيها الاسس الاقتصادية لمجتمعنا الراهن : تعميم السوق وهيمنته . و« النهضة » كذلك هي لحظة انقطاع تمّ فيها ذلك التحول في المعتقدات الروحية التي سبق لنا ان حددناها : فقد تبع دينا كان يعلم الخضوع والقبول لمجتمع جامد ، تنشيط للرغبة وللمنشأة التي أصبحت اليوم ديانة النمو

كان مجتمع القرون الوسطى مجزأ الى مجتمعات ريفية صغيرة تعيش في اقتصاديات مغلقة مقسّمة لا علاقة سياسية لها الا العلاقة الشخصية بين سادتها واقطاعيينها الخاضعين بعضهم لبعض ، وليست لهم ثقافة او مدرسة الا ثقافة الكنائس التي تشكّل « مسيحية » معينة ، في اوروبا كلها ، عبر مراتب منسوخة عن مراتب العالم الاقطاعي .

كيف يتمّ التغيير ؟ انه يبدأ ، في القرن الحادي عشر ، مع الصليبيين الذين يشقّون من جديد الطرق التجارية الكبرى التي اختفت منذ نهاية الامبراطورية الرومانية ، بعد ان حطمت المحاور الأرضية الكبرى ، منذ القرن التاسع ، بفعل الغزوات الجرمانية ، والمحاور البحرية الكبرى ، في البحر الابيض المتوسط ، منذ الفتح العربي ، ابتداء من القرن السابع .

والحق ان اعادة الطرق التجارية اتاحت نموّ طبقة اجتماعية جديدة:

طبقة الباعة • فمعهم ولدت المدن كأسواق وكما ركز للاتاج • وقد كان هؤلاء الباعة وسادة المنشآت ، لكي يؤمنوا سلامة متاجرهم ومبادلاتهم وتقلياتهم التجارية ، يتجمعون في « بورجات » (١) محصنة هي التي أكسبتهم اسم « بورجوازيين » • انهم يتحدون لتشكيل « البلدة المحلقة » • يقول « ميثاق بوفيه » منذ القرن الثاني عشر : « ان كل انسان يتجد الآخرين ولا يسمح بأن ينتزع منه شيء » • وقد انتهى الامر بهؤلاء « البورجوازيين » الذين تناموا اولاً بمشقة وجهد في مسام المجتمع الاقطاعي وتعرضوا لعداء الموالى ، الى تشكيل سلطة ثانية بان اتزعوا تدريجياً من الموالى الاقطاعيين « اعفاءاتهم » (اي الحريات الضرورية لنشاطهم) •

ولكي توسع هذه البورجوازية الناشئة المزدهرة مدى منشآتها وتجارتها ، اعتمدت على أحد هؤلاء الاقطاعيين ، ملك فرنسا ، في وجه الموالى الآخرين الذين كانوا يتهبون او ييتزون المال من قوافل البضائع حين كانت تمر باقطاعاتهم •

وقد قبل الملوك مختارين هذا التحالف الذي سمح لهم بتوسيع سلطتهم • وهناك أمر لشارل الخامس يصف هذه السياسة بوضوح : « للملك وحده ، وتجاه كل شيء ، في مملكته كلها وليس لسواه ان يمنح وينظم كل المعارض والاسواق ، وكل شيء بحفظه وحمايته » •

وكانت البورجوازية ، لقاء هذه الحماية لعملها ولتجارتها ، تساعد الملك بمالها وقوتها • وهذه المساعدة من قبل قوة اجتماعية مزدهرة مكنت لويس السادس وفيليب اوغست وسان لويس ان يصبحوا مجتمعين لأرض فرنسا ضد التقسيم الاقطاعي •

وبعد أزمة النمو التي سببتها حرب ملوك فرنسا الطويلة ضد اقوى موالىها ، ملك انكلترا ، وبعد الكوارث العسكرية للاقطاعية المنهارة (كريسي ، بواتيه ، ازنكورت) امام الجيش البورجوازي

(١) جمع « بورج » Bourg وهي البلدة . والحرف الاخير ، اي G ، لا يلفظ بالفرنسية ، ولكننا اثبتناه هنا لتظهر الاصل الاجنبى لكلمة « بورجوازية » (المترجم)

للنبالين الانكليز ، وبعد الانتصارات الشعبية ، من دوغسكلان حتى جان دارك ، التي أتقنت الوحدة الوطنية ، بعد هذا كله أعطت البورجوازية الصاعدة الدولة جيشا وطنيا مستقلا عن الاقطاعيين : أنشأ مستشارو شارل السابع البورجوازيون أجهزة الدولة الجديدة على طراز منشآتهم الفعالة . وكانت اقامة موازنة عادية للجيش الوطني عام ١٤٣٩ ، تعني مع ظهور « شركات الأمر » بالنسبة للخبالة ، ومع ظهور مشاة « النبالين القناصة » ، ومع ظهور المدفعية ، تصفية لبقايا الاقطاعية الفاسدة في الجيش .

وبفضل هذا الجيش ، قضى لويس الحادي عشر على آخر الاقطاعيين وأنجز توحيد الارض الفرنسية . وقد أكمل عمله بجهد قوي للتوحيد الحقوقي والاقتصادي والسياسي : فأقام البرلمانات و « الدويلات » الريفية . وكتب فيليب دو كومين يقول : « لقد أراد ان يتم في هذه المملكة استعمال عادة ووزن ومقياس ، وان توضع جميع العادات في كتاب جميل بالفرنسية » . وقد كان هذا بمثابة نواة البرنامج الذي ستحققه الثورة الفرنسية (١) ونابوليون ، خالق اسس « الدولة » البورجوازية حتى أيامنا .

وهكذا كانت السوق والمنشأة وسيلتي تحريرنا تجاه العوز والرق الاقطاعي .

فبأي جدلية تاريخية تحولنا ، من نهاية القرن الثامن عشر حتى أيامنا ، الى تقيضهما : وهو النمو الذي يتكشف عن انه أشد قتلا من العوز وانه مولد الوان من الظلم والصراع والانسلاب أعنف مما كانت في الماضي ؟

(١) من الملاحظ ان « لافاييت » ، في عيد « الفيدراسيون » يوم ١٤ تموز ١٧٩٠ الذي ختم فيه الميثاق التشريعي الاول للامة العصرية ، حين نطق ، باسم جميع مندوبي الحرس الوطني بالقسم الاكبر ، لم يقسم فقط على المحافظة على الدستور ، بل وعد ، وهو يؤسد انجاز المشروع الاقتصادي والوطني والسياسي الذي اشرنا سابقا الى خطوطه الاولى مع شارل الخامس ، وعد بان « يحمي أمن الافراد والممتلكات ، والتنقل الحر للحبوب والمواد الغذائية وجباية الضرائب العامة . »

كتب براتراند دوجوفنيل ملتصقا للمشكلات التي يطرحها « النمو »
أصلا زمنيا فقال :

« انني أرمز الى مولده بـ « زواج » « وات » و « بولتون »
منذ قرنين تماما . فان « وات » قد جلب وصفا عملية لاستغلال
القوى المحركة القادرة جدا وبشمن رخيص ، التي كان « دنيس باين »
قد بشر بها منذ عام ١٦٩٠ ، وجلب « بولتون » الرساميل لبناء الآلات
التي تسمح بعد ذلك بتحريك آلات النقل والصناعة » (١) .

ان النمو الذي كان ماركس قد وضع نظريته تحت اسم « الانتاج
الموسّع لرأس المال » (٢) ، وهي نظرية لا تزال حتى اليوم أصلب نظرية ،
حتى باعتراف الاقتصاديين الرسميين امثال بول سامويلسون (٣) ، الحائز
على جائزة نوبل للاقتصاد ، يتلخص في جوهره بما يلي : انطلاقا من
المركبات الاساسية لـ « الزاد » : الارض (او على الأعم الموارد
الطبيعية) ، والعمل ورأس المال ، تسمح التقنية التي تستخدمها بتحديد
« المحصول » الأقصى الذي يمكن استخراجه من كميات هذا « الزاد » .

ان لمفهوم العلاقات بين رأس المال الثابت (تجهيزات ، آلات الخ ...
ورأس المال المتغير (يد عاملة ، كتلة الرواتب) نتائج هامة جدا ، لأنه
يثبت ان « للفقر » طابعا تاريخيا (اي أنه اذا كان يمكن للمستوى
الكمّي لحياة الاجراء ان يزداد بسبب التقدم التقني ، ولكن ايضا بسبب
النهب الاستعماري الذي يسمح ، في البلاد المستعمرة ، بتوزيع فئاته على
العمّال لمحاولة اكتسابهم اليه ، وكذلك بسبب القوة النامية للتنظيم
العمالي) فان للنمو ، بالمقابل ، نتيجة تتلخص بأن حصة العمل تنقص
نسبة لحصة المنافع ، سواء كانت موزعة او مشتركة . وهذا ما بقي يتحقق ،

(١) براتراند دوجوفنيل « عقدة كروزو » في « معارضي النمو » رقم ٥٢ مجلة «الانيف» ١٩٧٣ .

(٢) كارل ماركس «رأس المال» الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، الفصول ١٨ الى ٢١ من

القسم الثالث .

(٣) بول سامويلسون « الاقتصاديات الماركسية كالاقتصاديات » ، المجلة الاقتصادية

الاميركية . العدد ٧ مايو ١٩٦٧ ، ص ٦١٦ الى ٦٢٢ .

منذ ذلك التاريخ ، في الولايات المتحدة ، وفي جميع البلدان الرأسمالية
بإستثناء .

والحال ان التبرير الأكثر رواجاً للنمو ، في نظر الاقتصاديين
الرسميين ، هو ان ديناميكيته ذاتها مستمع بامتصاص « جيوب
البؤس » ، بفضل المبدأ الذي ينص على ان حصة كل شخص تكبر بقدر ما
يكون قلب الحلوى كبيراً . والتجربة التاريخية ترينا اليوم ان الامر
ليس كذلك : فان طراز النمو لا يقودنا فحسب الى اتحار بطيء للارض
وسكانها (راجع الفصل الاول من هذا الكتاب) بل ان الفجوة بين
البلدان المصنعة والبلدان المسمّاة بالعالم الثالث لم تسدّ ، بل هي
على العكس قد تفاقمت ولا تكفّ عن التفاقم ، كما أشار بولس السادس
في رسالته الباباوية عن « نمو السكان » . ويؤكد « نادي روما »
(تقرير كانون الاول ١٩٧٣ في سالزبورغ) انه اذا لم يتخذ اي تدبير
مباشر لتغيير الطراز الحالي للنمو في البلدان « المتطورة » ،
فسيكون هناك ٥٠٠ مليون وفاة بالجوع في جنوب شرق آسيا ، بين
١٩٨٧ و ٢٠٢٥ . ومن العبد ان نصل من ذلك الى النتيجة المالتوسية
الوحيدة : « ان الامر كذلك لان السكان ينجبون من الاطفال اكثر
مما ينبغي » و « ليس ثمة الا » تطبيق سياسة التصدي لايقاف الهجمة
الديموغرافية . فليس من شك انه لا غنى عن تقليص الولادات بقدر
الامكان . ولكن التوقف عند هذا الحد يعني ان تتناسى ان طراز النمو
الذي فرضته البلاد الغربية هو الذي خلق المشكلات الحالية : نفاد
الموارد الطبيعية المأخوذة من هذه البلدان ، عمليات قطع الاحراج
الهائلة ، الزراعات الاحادية التي غيرت المناخات وجعلت الصحاري
تتقدم ، تحويل هذه البلدان بفعل الاستعمار الى منتجة للمواد الاولى
واليد العاملة الرخيصة .

لن يكون ممكناً اذن ان نطرح بتجريد مشكلة الضبط الديموغرافي
بعد ان نكون قد اكتشفنا ، عبر الاحصائيات ، ان الارض لن تستطيع

بعد ، حتى نهاية القرن ، ان تحتل وان تعيش سكانا يتزايدون بسرعة . ان الانسان « الاحصائي » لا يوجد في اي مكان ، والمشكلة الحسّية هي التالية : ان الاميركي الذي يستهلك ٥٠٠ ضعف من الطاقة والموارد الطبيعية ، ويكون بالتالي اكثر تلويثا بـ ٥٠٠ ضعف من الهندي ، يؤدي الى زيادة ديموغرافية من ١٠ ملايين اميركي تكون أخطر على مستقبل الكرة الارضية من زيادة ٤ مليارات من الهنود .

ان الايديولوجيات التبريرية للنمو تصطدم بتناقض الوقائع الاكثر بداهة في قلب البلدان المصنّعة ذاتها .

وليت القضية هي قضية الماضي فحسب ، قضية مطلع القرن التاسع عشر حين رسم ماركس لوحة « رقصات رأس المال الصاخبة » ، ساحبا تحت « دبابنة النمو » الاولاد والنساء كيد عاملة رخيصة ، كما سبق في القرن السادس عشر ان ضحيّ بقارات برمتها - ولا سيما اميركا اللاتينية - لتحقيق « التجميع البدائي » لرأس المال . فاليوم ايضا، لم يمتص اي بلد مهيمن « جيوب البؤس » . حتى ولا الولايات المتحدة (١) التي يؤدي « اقتصادها المشوّء » ، كما يقول ميكائيل هارنفتون ، الى نتائج تترجم الى ارقام لا هوادة فيها (السنة المقصودة: ١٩٦٦) ان وفيّات الاطفال في هارلم (٤٥،٣ بالالف) هي ثلاثة اضعاف وفيّات الاحياء التي يسكنها البيض الأشد بؤسا (١٥،٤ بالالف) ، وان ٦٠ بالمئة من الاشخاص الذين تجاوزوا ٦٥ عاما يعيشون بدخل يقلّ عن ١٠٠٠ دولار في العام . وعلى قمة الازدهار الاميركي ، عام ١٩٦٦ ، ١٤ بالمئة من العائلات (مع اعتبار ان كل عائلة تتألف من اربعة أعضاء) كان دخلها يقل عن ٣٠٠٠ دولار في العام (٢) (وهو ما يساوي ٢٥ مليون اميركي) وحتى في اكثر اللحظات بحبوحة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، في حرب فيتنام عام ١٩٧٠ (٣) ، لم تكف نسبة البطالة

(١) انظر الكتاب الذي اطلق الرئيس كيني « الوجه الاخر لاميركا » مؤلفه ميكائيل هارنفتون .

(٢) راجع « الاحصائية المجردة للولايات المتحدة » ١٩٦٨ ، ص ٢٢٦ .

(٣) راجع كتاب ا.ج. ميشان : « ٢١ مقالة شعبية اقتصادية » سلسلة كتب

« باليكان » ، لندن ١٩٧١ ، ص ٢٢١ - .

عن التراوح بين ٥ و ٦ بالمئة .

وفي انكلترا ، ينطبق مليوناً شخص على مقياس الفاقة الذي حددته « دائرة المساعدة الاجتماعية » ، وهذه النسبة من العمال التي تنقص عن الحد الأدنى الحيوي شبيهة بالنسبة الفرنسية . فان احصائيات « المعهد الوطني للإحصاء » عام ١٩٧٢ تشير الى ان ٣،٨٠٠،٠٠٠ عامل كانوا يحصلون في فرنسا اقل من ١٢٠٠ فرنك شهرياً ، وان ٢،٣٠٠،٠٠٠ عامل يحصلون اقل من ١٠٠٠ فرنك . وتضيف الى ذلك ان السلم الرسمي للمداخيل (وفقاً لتصاريح المداخيل التي تقلص الفروق تقليصاً شديداً بسبب ان التمويهاً هي أكثر سهولة في قمة السلم) هو من ١ الى ٤٠٠ (١) .

وهكذا تصبح السوق وشكل المنشأة ، الذي هو لازمتها ، مصدر هذا النمو الفوضوي الاعمى الذي تكاثر على نحو سرطاني ، وفقاً للمصالح ، اي للمنفعة والقدرة لدى الافراد والجماعات ، وليس وفقاً لمصلحة الجميع .

لقد كان منظرو هذا « الاقتصاد الحر » ، وخاصة ادم سميث ، ينطلقون من هذه الفرضية : اذا لاحق كل فرد مصلحته الخاصة ، فان المصلحة الجماعية تكون مضمونة ، كما لو ان « يدا غير مرئية » توجه نحو الصالح المشترك . وقد كان أحد هؤلاء التابعين يسمي هذا النظام : « الانسجامات الاقتصادية » . وقد أنكرت التجربة التاريخية هذه الفرضية . وتبدت السوق المصدر الاول لانسلاخ الانسان وارتبائه .

ذلك لان المصالح الفردية في السوق ، وفي المجتمع كله حين تهيمن عليه السوق ، بدلاً من ان تتناسق ، تتواجه في منافسات غابية وينتج عنها شيء (هو الحدث التاريخي) لم يترده أحد (٢) .

(١) راجع عدد نيسان من « لوموند » عن « عدم تساوي المداخيل في فرنسا » .

(٢) انظر انجلز : « لودفيغ فوباخ » ، الفصل الرابع في « دراسات فلسفية لماركس

وانجلز « المنشورات الاجتماعية ص ٤٩ » .

وهكذا تتبدى السوق ، ليس كمصدر « للانسجام الاجتماعي » ، بل على العكس كمصدر للمجابهة بين مصالح الافراد او الجماعات ، مؤدية الى التحارب بين الجميع : تنافس بين المنتجين (قويتهم يلتهم ضعيفهم) ، صراعات طبقية بين العمال ومالكي وسائل الانتاج ، هداوة بين الصناع والباعة ، بين التجار والمستهلكين •

لقد تبدت السوق آلة ابعاد وتقي ولا مساواة ، بسبب ان دخول السوق مرفوض لكل ما ليس حاجة « مليئة » •

تبدت السوق ينبوعا للازمات بسبب انه ليس ثمة نظرة شاملة تنظم ، قبل ذبذباتها وتقلباتها ، العلاقة بين الانتاج والحاجات الواقعية ، بين العرض والطلب •

ثم ان السوق قد أفرزت « البرلمان » وأحزابه التي تنتج الظاهرة نفسها على الصعيدين السياسي ، وانتجت مدرسة التفوق الفردي و « الجامعة » بمنافساتها ومسابقاتها ودبلوماتها ومراتبها واختياراتها التي تسببت عن هذه البنى الاقتصادية والسياسية وكانت وسيلة للحفاظ على انتاج هذه البنى •

وهكذا ، على كل المستويات ، المال والسلطة والمعرفة ، تبدو الحياة الاجتماعية للفرد ، ان كان الامر يتعلق بالاقتصاد او السياسة او الثقافة ، خارجة عنه ، عصية على فكره ، وخارجة على فعله •

من اجل هذا لم تنقطع المحاولات ، خاصة بعد ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ الكبرى ، وانطلاقا من اعمال العالم الاقتصادي جون ماينارد كينس (ولا سيما كتابه « النظرية العامة للخدمة والفائدة والنقد » ، لندن ١٩٣٦) بحثا عن منظمات تتناقض ومبدأ السوق نفسه (تدخل الدولة لتحديد الاجور والاسعار، الضرائب والتحويلات ، الاعمال الكبرى بمبادرة الدولة ، الرقابات المختلفة ، التأمينات ، التخطيط الخ) •

وقد اتاحت هذه التدخلات تجاوز الازمات الاقتصادية ، بحرفها احيانا على المستوى السياسي (والهتلرية مثل نموذجي لذلك) ولكنها لم تنجح بالهيمنة على النمو ، اي على توجيهه وجهة المصالح المشترك •

مقاومة السوق من القمة

المشكلة الكبرى هي التصدي لأصل الانسلاخ والارتهاق (اي لخارجانية الاواليات الاقتصادية وكثافتها) : السوق . تلك كانت نظرية ماركس الاساسية .

حتى الآن ، جرت في التجارب المنتسبة الى الماركسية والهادفة للقضاء على الارتهاقات المرتبطة بالسوق - جرت محاولات للتصدي للسوق « من القمة » اي « بمخطط للدولة » يحلّ قرارا سياسيا وحيدا ، هو قرار قيادة « الحزب » وخبرائه ، محلّ توازن يزداد اضطرابا وعماء للعروض والطلبات المتواجدة في السوق . فما كانت فعالية هذا المنظم الجديد ؟

لقد بقي طراز التخطيط والادارة الذي انشيء في الاتحاد السوفياتي تحت تأثير ستالين خاصة ، مع المشروع الخماسي الاول (١٩٢٩) ، ساري المفعول في اساسه ، حتى ١٩٦٥ . ان جميع حاجات الامة (والافراد) محدّدة « من القمة » ، اي من قبل المكتب السياسي للحزب . وان توزيع المنتجات الهامة يصدر عن قرار مركزي . فوفقا للمبدأ القاعدي الذي يقوم عليه النظام ، تعتبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج المصدر الوحيد للانسلاخ ، والعلاج الوحيد هو الملكية الجماعية ، المركزة بيد الدولة ، لوسائل الانتاج هذه . وعلى المنشآت ان تستعمل الوسائل المعهودة اليها لتحقيق خطة الدولة . ومشاركة العمال الفردية هي عمليا مشاركة في تنفيذ الخطة .

ولا شك في ان فعالية التخطيط المركزي والاستبدادي كانت حقيقية في انطلاق البلدان النامية (كما كانت روسيا عام ١٩١٧) ، ولكن هذه

المركزية وتلك الاستبدادية بدأتا تلعبان دورا سلبيا اكثر فاكثر ابتداء من درجة معينة من النمو العلمي والتقني والاقتصادي . فكما افرزت السوق الرأسمالية ارتهانات « الديمقراطية » المناهية والشكلية ومخادعاتها ، وافرزت المدرسة ذات الترقية الفردية والاصطفائية ، كذلك افرزت الخطة المركزية والاستبدادية الاشكال السياسية والثقافية المرصودة لادامتها واستمرارها : طغيان سياسي يستبعد مشاركة الجماهير ، وسياسة ثقافية نفعية وتبريرية لدوغمائية خائفة تستبعد كل امكانية للتغالي ، اي لتجاوز الواقع الكائن ، ومن ثم كل تغير حي . لقد اوقفت الطاقة الخلاقة الى حد ان الحياة السياسية تجمدت في العقيدة وفي التبرير ، وليس ذلك فحسب ، بل ان ايا من الاكتشافات الكبرى الحاسمة منذ اكثر من نصف قرن في العالم لم يتم في الاتحاد السوفياتي ، لا اكتشاف استعمال الطاقة النووية ولا اكتشاف علم التوجيه (السبرانية) واختراع الناظمة الآلية ، ولا اكتشاف علم الوراثة ، اذا قصرنا الكلام على الجوهرى المهم . وليس سبب ذلك قصور ما لدى الشعوب السوفياتية ، وانما سببه دوغمائية مزيفة النزعة الفلسفية والنزعة العلمية لدى قادتهم أخضعت لتفسير مدرسي « للمادية الجدلية » فيزياء الكمات والبحث البيولوجي وكذلك علم التوجيه وابداعات الرسامين والكتّاب والشعراء .

والدوغمائية نفسها ، الناتجة عن مفهوم الخطة المركزي والاستبدادي ، حالت دون تنمية خلاقة للحياة السياسية بعد اذاعة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي (١٩٥٤) لاختفاء وجرائم الحقبة السابقة التي كان متالين يسيطر عليها . لقد اوقف اي تفكير نقدي وتجديدي يضع الطراز السوفياتي موضع البحث ، وحورب ان لم يكن قد قمع ، الى حد ان الصرامة والاستبداد ظلا يسيطران على جميع ميادين السياسة والثقافة .

وخارج يوفوسلافيا التي طردت عام ١٩٤٩ بعد تبنيها طرازا جديدا

للاقتصاد الاشتراكي ، وخارج المحاولات المختلفة المجهضة في المجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولونيا ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، يعود تاريخ المحاولة الاولى لاصلاح الطراز الاقتصادي الستاليني ، التي وضع خطوطها الرئيسية البروفسور ليرمان عام ١٩٦٢ (١) ، الى عام ١٩٦٥ . ويتناول الاصلاح ثلاث نقاط جوهرية :

— اعادة تنظيم جزئية لبنية الادارة الاقتصادية .

— اصلاح لادارة المنشآت .

— مراجعة لطريقة تحديد الاسعار بالجملة (٢)

وقد كان استخدام فكرة « الربح » في المنشآت مظهرا من اكثر المظاهر مسرحية في الاصلاح ، وافصح المجال لتأملات سياسية في الغرب اتاحت لمراقبين سطحيين ان يثرثروا حول « عودة الى الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي » .

والواقع ان الربح ، في اطار المؤسسات السوفياتية ، انما يستعمل جوهريا كأداة قياس ورقابة لفعالية المنشأة ، وكمؤشر اقتصادي للتخطيط المركزي (٣) .

ان لحصة الربح المتروكة للجماعي دورا تنشيطيا . فهي تستعمل لتكوين ثلاثة صناديق تنزع الى هدف واحد :

١ — « صندوق التنشيط المادي » الذي يسمح بتوزيع مكافآت المردود الفردية او الجماعية .

٢ — الصندوق « السياسي — الثقافي » لتمويل التجهيزات الصحية والرياضية والثقافية للمنشأة .

(١) جريدة « البراهدا » ٩ ايلول ١٩٦٢ .

(٢) انظر كتاب جان ماركز وسكي : « ازمة التخطيط الاشتراكي » منشورات « الطبوعات الجامعية » في فرنسا ، ١٩٧٢ .

(٣) انظر كتاب اريك ايفنيل وميشال بايسيك : « الاتحاد السوفياتي : المنشأة امام الدولة » منشورات سوي ١٩٧٤ .

٣ - صندوق تنمية الانتاج الذي يجعل التمويل الذاتي ممكنا
في حدود ضيقة طبعاً .

وقد صدر عام ١٩٧٣ مرسوم يؤكد على هذه النزعة متنبئاً بأن
تحل محل « الغلافكي » ، وهي المعامل التقليدية للديوانية في تنظيم
النشاط الاقتصادي تنظيمًا اداريًا بحثاً ، أجهزة مزودة بمحاسبة
مستقلة نسبياً .

وجميع هذه التدابير هي محاولات لاثارة حس المسؤولية لدى
العامل السوفياتي تجاه المنشأة ، ولتجاوز ارتهانه للدولة - السيد التي
تظل قراراتها خارجة عنه ولا تنفذ اليه .

والاعتراف باستقلالية نسبية للمنشأة ، والتراخي في المركزية
الخائقة ، قد منحاً رؤساء المنشآت ومدراءها قسطاً اكبر قليلاً من
المبادرة بالنسبة للوزارات وللحكومة التي تعينهم ، وبالنسبة للحزب
الذي يراقبهم ، ولكن مجموع الموظفين لم يتمتع الا ببعض المكاسب
المادية للاصلاح ، من غير ان يتيح له هذا الاصلاح ان يشارك مشاركة
اكبر في التوجه الى القرارات وفي اتخاذها .

وعلى هذا ، فقد كانت نتائج الاصلاح محدودة . وفي المنشآت
التي اجريت فيها التجربة ، كان ايقاع نمو الانتاج والانتاجية
مرتفعين : فان الدخل القومي ، كما تذكر « المجلة الاقتصادية
السوفياتية » في عدد ايلول ١٩٦٩ ، قد ازداد ١٤٤ بالمئة في عامي
١٩٦٦ - ١٩٦٧ بالنسبة لعام ١٩٦٥ . ولكن انتاجية العمل ظلت
ضعيفة : فهي في الاتحاد السوفياتي تبلغ ٣٥ بالمئة فقط من المستوى
الاميركي و٦٠ بالمئة من المستوى الفرنسي . وتبلغ المانيا الغربية
٨٠ بالمئة من المستوى الفرنسي .

حتى ان الفجوة قد عادت الى الاتساع ، بعد حقبة اولية ازدهر
فيها الاقتصاد السوفياتي بالنسبة للبلدان الرأسمالية . والواقع ان
العالم الرأسمالي قد تدارك بل تجاوز التمعات تقنية كالتماعة الرحلة

الفلكية الاولى التي قام بها غاغارين •

ذلك لان ثابتية البنى السياسية المركزية والاستبدادية قد أقامت عقبة في وجه « التحديث » الاقتصادي والثقافي • والحق ان مشكلة التخطيط « الديموقراطي » لا يمكن ان تحل الا بثورة ثقافية •

والحال ان القادة السوفيات والنظام الذي يجسدونه لا يتزعون الا الى تكرار أنفسهم من غير ان يتجاوزوا ذواتهم ، فهم اذن معارضون اساسا لكل « ثورة ثقافية » ، اي لاختيار مشروع جديد للحضارة •

ان النشاط السياسي (اي اختراع الغايات) في كل مجتمع ديواني (سواء اعتبر نفسه اشتراكيا او رأسماليا) يكفّ عن ان يكون خلافا • وقصاراه انه ينزع الى تكرار نفسه •

واذن ، فان الطراز السوفياتي للتخطيط المركزي والاستبدادي لا يشكل حلا بديلا للطراز الرأسمالي « للسوق » (الذي اصبح هو نفسه وهما اكثر فاكثرا) :

١ - لان النظام السوفياتي قد تبنى ، في آخر المطاف ، اهداف النموّ نفسها (بادراكها غالبا بطريقة اقل جودة) التي تبناها النظام الرأسمالي ، باعتبار ان هذا الاخير قد بلغ من هنا الى المأزق والى منظور الانتحار الكوكبي •

ان الخطة المركزية والاستبدادية قد وضعت من قبل القادة السوفيات كطريقة اخرى لبلوغ اهداف السوق الموصوفة بأنها « حرة » : النمو الاقتصادي • والواقع اننا اليوم امام اخفاق مضاعف : فليس هناك « منشأة حرة » في الغرب ولا اشتراكية في الشرق •

٢ - ان النظامين كليهما قائمان على « خارجانية وكثافة » اواليات السلطة الواقعية ، اقتصادية كانت ام سياسية • وتنظيم العمل ، في كلتا الحالتين ، هو نشاط منفصل عن عمل التنفيذ وهو امتياز لتكنوقراطية معينة •

والقضية في الحالتين هي قضية تمهين للسياسة اصبح ، هو

ايضا ، منطقة خاصة للنشاط الاجتماعي : فالمنشأة السوفياتية (١) تبدو على استقرار لا يقل عن استقرار « الطبقة السياسية » في فرنسا ، وتبدو منظمة تدرجية ليس لها ما تحسد عليه منظمة « الكنيسة » التقليدية .

هذا لا يعني ابدا ان النظامين متماثلان وان بالامكان الحكم لاحد من الجانبين : فاذا كان يبدو ان للنظام الرأسمالي للمنشأة فعالية اقتصادية وتقنية تفوق فعالية المنشأة السوفياتية ، فان تفوق النظام السوفياتي يبدو غير قابل للنقاش من وجهة النظر الاجتماعية : تنظيم الصحة ، والتجهيزات الجماعية ودقطة المدرسة الخ ..

ولكن رفض التشكيك بطراز النمو ، وخارجانية اوالات السلطة وكثافتها ، وخلق الابداع الثقافي وفساده ، بفعل التجير في الغرب ، والتوجيهية الدوغمائية في الشرق ، كل ذلك يبقى عيوباً مشتركة تمنعنا من ان نختار ، من اجل ابداع المستقبل ، ايا من النظامين القائمين حالياً .

في فرنسا ، يلجأ انصار الاشتراكية عامة اما الى « الاشتراكية » السويدية ، او الى « الاشتراكية » السوفياتية ، او الى مزج مختلط منهما معا .

والتفكير في هذه النقطة لا يمكن ان يتقدم جدياً الا اذا قلنا بوضوح

(١) راجع بهذا الموضوع كتاب ميشال موروزف. « المنشأة السوفياتية » منشورات فايار ١٩٧٤ . ان عدد الاشخاص الذي يتمتعون في الاتحاد السوفياتي بسلطة تقرير حقيقة فيما يخص استعمال الملكية القومية ، وتوزيع الدخل القومي ، والسياسة الداخلية والخارجية ، والتوجيه الايديولوجي ، يقل عن ٤٠٠ (اللجنة المركزية تعد ٣٩٦ عضواً - اصلاء او وكلاء - ولكن عدداً كبيراً من هؤلاء ، كمئات الألوف من اعضاء الديوانية ، ليسوا الا ادوات تنفيذ) ونضيف ان تسمية هؤلاء القادة - بالرغم من مظهر الانتخاب في مؤتمر الحزب (الذي يكون معظم مندوبيه « دائمين » اي موظفي الحزب او من يقترحهم هؤلاء) - تنتج عن نوع من اختيار الزمالة .

ان هذين ليسا طريقا نحو الاشتراكية ، بل هما ردبان (١) :
فالطراز السويدي (٢) يقود حزبا اشتراكيا الى ان يجعل من نفسه
« المدير الوفي » للنظام الرأسمالي ، ويقود الطراز السوفياتي ، بشكله
الحالي ، حزبا شيوعيا الى ان يؤبّد ، بالمركية الديوانية ، الارتعانات التي
تتميهما السوق والدولة والمدرسة في النظام الرأسمالي .

والدروس التي تستنتج من هذا الاخفاق المزدوج دروس ثمينة
بالنسبة لجميع الذين يريدون الاشتراكية .
فاذا تجاوزنا الفروق ، فان اسباب اجهاض المشروع الاشتراكي
تقدّم مشابه كثيرة في الحالتين :

(١) الردب : الطريق المسدود الذي لا ينفذ .

(٢) تطف ميشال روكار بتوجيه الملاحظات التالية اليّ حول النظام السويدي :
« لقد سمعت باذنيّ اولاف بالم يقدم لدورة عن السياسة الاقتصادية بخطاب شديد القسوة
يهاجم فيه المجتمعات الغربية لغياب الاهتمام لديها بالمشكلات البيئية ، ويلح على عدة
نقاط من مثل : « من الجوهرى ان يراقب الناس اكثر فاكثر القرارات اليومية التي تعنيهم » ،
بالاضافة الى ذلك ، فان الحزب الاشتراكي السويدي هو بسبيل التصويت على قانون
يجبر المنشآت على توزيع ٢٠ بالمئة من ارباحها بشكل اسهم مجانية مع حق التصويت
لافرادها ، مما يؤدي ، بعد عشرين عاما ، الى امتلاك مجموع المنشآت السويدية من
قبل عمالها ، وهذا ما يوافق الصورة التي نصفها . بالاضافة الى ذلك ، فان السويد ،
على اي حال ، هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي يؤجر فيه العمال الاجانب كما
يؤجر الوطنيون ويصوتون في الانتخابات الاجتماعية والبلدية بعد عام واحد من الإقامة
في البلاد ، وهو البلد الوحيد في العالم الذي يدفع فيه للعمال اليدويين غير
المختصين أكثر مما يدفع لهم في اي مكان اخر ، وهو كذلك البلد الوحيد الذي يشجع فيه
الحق النقابي اكبر تشجيع تصاعد المطلب الجماعي لديموقراطية القاعدة العمالية ،
اي لتوجيهه التسيير الذاتي .

« واني اذكر ايضا بان السويد قد آوت ٢٠٠ فراري اميركي من حرب الفيتنام
ومنحتهم جوازات سفر ، وان العلاقات الدبلوماسية بين السويد والولايات المتحدة
قد تعرضت في السنوات الاخيرة الى خطر القطع مرتين على الاقل . وهذا لا يغير طبيعة
النظام : فحين سمح بومبيدو لنفسه بان يذكر « الاشتراكية على الطريقة السويدية »
دعا بالم بعد ذلك الى باريس ، وراى رئيس وزراء السويد من المفيد ان يعيد الى
الذاكرة ، عبر تلفزيوننا الوطني ، ان السويد لا تزال بلدا رأسماليا ، مع كل ما
يحتمل ذلك من نقد في نظره كاشتراكي . »

- ١ - لقد حدث خلط بين « وسائل » الاشتراكية و« غاياتها » .
- ٢ - لقد جرت محاولة لتحقيق الاشتراكية بقرارات من « القمة » وليس بمبادرات « من القاعدة » .

ان تعريف الاشتراكية « بوسائلها » (شركة وسائل الانتاج) يقود حتما الى اندماجها بـ « مجتمع النمو » من اجل النمو ، اي المجتمع الذي لا غاية انسانية له وهو الذي تخلقه الرأسمالية ، مجتمع نمو لا يقلص المظالم بل يفاقمها . وهذا يتم في جميع الفرضيات : سواء كان الامر متعلقا بالتواطؤ الدائم بين أرباب العمل والنقابات العمالية ، كما في السويد ، حيث يقوم التعاون الطبقي على قبول مشترك لاوهام النمو ، او كان الامر متعلقا بالتأمينات المعممة (الشكل النمساوي) ، او كان متعلقا بالمحاولة السوفياتية بان تبلغ ، بالتخطيط الاستبدادي ، الاهداف التي تسعى الرأسمالية الى بلوغها بوحشية المنافسة (« اللحاق والتجاوز ! ») كما لو ان غاية الاشتراكية هي فقط ارضاء الحاجات التي خلقتها الرأسمالية اصطناعيا بالتلاعب ، وفاقمتها بالكبت والحرمان .

ليس من الممكن تحقيق الاشتراكية بالمنظور الرأسمالي النموذجي لمجتمع النمو من اجل النمو ، المجتمع الذي لا غاية انسانية له . فحين يعرف ماركس الاشتراكية ، يعرفها بغاياتها ، فهو يقول : ان خاصية الاشتراكية هي انها تخلق الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تسمح لكل انسان يحمل في نفسه عبقرية موزارت او رافائيل بأن ينميها الى ابعد الحدود .

ولبلوغ هذه الغاية ، تكون شركة وسائل الانتاج « وسيلة » ، شرطا ضروريا ولكنه غير كاف . ان الاشتراكية هي اولا رهان على الامكانيات الخلاقة لكل انسان ولجميع الناس . (ان المحافظة ، بكل اشكالها ، تقوم على الفرضية العكسية التي تهيب البعض للقيادة وللغنى والمعرفة ، وتهيب الآخرين للخضوع وللعوز وللجهل) .

ان مثل هذه الاشتراكية لا يمكن ان تتحقق بقرارات « من القمة »

فيجب ان تؤسس على مبادرات « القاعدة » .

هنا ايضا ، مشابه عميقة ، بالرغم من الفروق ، بين التجربة السويدية والتجربة السوفياتية . فكلتاهما مصنوعتان « من القمة » .

ففي السويد ، مع نظام تفويض السلطة ، وتقل السلطة ، هناك خصائص البرلمانية البورجوازية واكتساب الاكثرية البرلمانية . ومن الملاحظ انه حيث ينتسب حزب او تحالف احزاب الى الاشتراكية ويصلان الى الحكم ، على هذا النحو ، فان الاشتراكية لا تحقق : لا في انكلترا ، ولا في السويد ، ولا في المانيا ، ولا حتى في فنلندا او التشيلي حيث يدخل الشيوعيون في تحالف . ومثال « الجبهة الشعبية » الفرنسية عام ١٩٣٦ سابقة تستحق التأمل : فلانه لم يكن اتفاقا « في القمة » ، وتسوية بين اركان حزب الاحزاب ، ولانه لم يتركب « في القاعدة » ، في كل منشأة ، وفي كل حي ، وفي كل جامعة ، وفي كل قرية ، فقد تحطمت امام كل عقبة : مونيخ ، حرب اسبانيا ، بيتان . ان اعدادات انتخابها ، ليس هو اعداد الاشتراكية . وان يكون حزب في الحكومة ، لا يعني ان يكون في السلطة . « لنصوت لهذا الحزب او لذلك التحالف ، فحين يحصلان على الاغلبية ، فانهما سينتجان الاشتراكية ! » ان هذه النظرة الى الاشياء ليست الا وهما مميّتا . فهي تحول حزبا ثوريا الى اتحاد للجان الانتخابية . ان الاشتراكية ، وحتى الديموقراطية ، لا يتحققان « بالوكالة » . ان الاشتراكية تبنى يوما فيوما ، في القاعدة ، او لا توجد ابدا . وجميع تجارب القرن العشرين تؤكد هذا القانون : الوحدة في القاعدة ، دائما ، في القاعدة والقمة احيانا ، اما في القمة ، فلا وجود لها ابدا .

لقد بعثت ثورة اكتوبر لدى جميع المضطهدين في العالم أملا عظيما لانها لم تكن تبغي احلال سيطرة محل أخرى، بل كانت على العكس توجه

نداء الى المبادرة الحرة لدى الجماهير •

ولقد كان لينين في اكتوبر ١٩١٧ يشكل القاعدة الذهبية التي تحدد العظمة الانسانية للاشتراكية حين يجعل « الرقابة العمالية » مشروعة لبيّن ، كما كان يقول « اننا لا نعترف الا بطريق واحد : طريق التغييرات الصادرة « من تحت » حيث يضع العمال « في القاعدة » المباديء الجديدة للنظام الاقتصادي » • ويضيف : « ان الاشتراكية لن تنشأ بأوامر صادرة من فوق ، بل ان الاشتراكية الحية ، الخلاقة ، هي عمل الجماهير الشعبية نفسها • » وهي ستخوض معركتها الاخيرة ضد ديوانية جهاز يدعي ، وفقا لتعبير لينين « ان يصنع الاشتراكية « للشعب » لا « بالشعب » ، وهذه ليست هي الاشتراكية بعد ، بل هي صورة اخرى لاستبدادية مژشدة ، على نحو ما •

ومنذ موت ستالين حتى اليوم (باستثناء فترة قصيرة بعد موت ستالين ، وبشكل جزئي) لم يعد ثمة ما هو مشترك ، الا الاسم ، بين السوفيات وهذه الديموقراطية المباشرة وتلك الادارة الذاتية لاصولهم المستوحاة من عامية باريس : لقد أصبحوا ، كالتقابات السوفياتية وجميع التنظيمات الاجتماعية الاخرى ، السياسية والثقافية للبلد ، « حزام النقل » لقيادة الحزب •

بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، كشفت الضربات الموجهة الى الاشتراكية من قبل مفهوم مركزي للحزب • فبحجة توفير الوعي الثوري للجماهير « من الخارج » (وهو ما كان يلبي حاجة تاريخية في روسيا في مطلع القرن العشرين ، حين كان لينين يناضل سرًا ضد دكتاتورية بوليسية في بلد كانت الطبقة العاملة فيه اقلية صغيرة وكان التخلف السياسي والامية يسيطران عليه) تحول النظام السوفياتي الى دكتاتورية تمارنها على الطبقة العمالية وعلى الشعب كله حفنة من القادة (وغالبا واحد) متحدّين باسم الشعب من غير ان يستشيروه الا من أجل طلب موافقته على قرارات متخذة « من فوق » •

وقد استنتج بالميرو توغلياتي النتيجة الصحيحة من ذلك ، وهي انه ينبغي انشاء « حزب من طراز جديد » ، جديد بالنسبة لطراز كان لينين قد وضعه قبل نصف قرن وفي ظروف مختلفة كلياً . ولكن معظم الاحزاب الشيوعية ، قد وافقت آنذاك ، مع الاسف ، على الادانة التي نطق بها القادة السوفييات ضد هذه الدعوة الى البحث والى التجديد ، كما لو انها كانت قد تحالفت لطرد الشيوعيين اليوغسلافيين حين كانوا يبحثون في التسيير الذاتي عن علاج مضاد " لسم " المركزية الديوانية ، وكما لو انها ستتحالف فيما بعد مع اللعنات الموجهة ضد المحاولات التجديدية للشيوعيين الصينيين .

واليوم ، تسلم الحزب الشيوعي الاسباني علم هذا التفكير الاساسي في مفهوم « الحزب » بالذات . ومن الملاحظ ان هذا الحزب قد عاش منذ اربعين عاماً في ظروف الحرب ثم في ظروف المقاومة السرية . وهي الظروف التي كانت قد حددت مفهوم لينين عن الحزب عام ١٩٠٢ . مركزية جذرية شبيهة بمركزية جيش في حالة حرب . ومما له مغزى ان يكون لينين قد تحدث في كتابه « ما العمل ؟ » عن المركزية وحدها في تلك الحقبة ، ولم يتحدث قط عن المركزية الديموقراطية . وكان هذا طبيعياً : ففي ظروف الحرب والمقاومة السرية يجب المطالبة بربط الاجهزة الدنيا بالاجهزة العليا ربطاً وثيقاً ، وبتعيين الزملاء ، بدلاً من الانتخابات ، ومنع اية نظرية يستطيع ان يستخدمها العدو واي نشاط جزئي يمكن ان يشق الحركة او يوهنها .

ولا يزال معظم الاحزاب الشيوعية في العالم يجهل طابع هذه الظروف التي كانت ظروف البولشفيك في اثناء المقاومة السرية من اجل السلطة ، ولكنها لم تعد تتلاءم اليوم والاضاع الراهنة ، في معظم الحالات .

ومما يستدعي المزيد من التقدير للشيوعيين الاسبان ان يعملوا منذ الآن للقضاء على آثار الماضي . وقد قال الامين العام ساتياغو كاريلو ،

في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الاسباني ، عام ١٩٧٥ : « يجب ان ننتهي من الحقبة التي كانت فيها الشيوعية ضربا من « الكنيسة » بعقائدها، ونوعا من الطائفة المغلقة ، حاملة الحقائق التي لا تحتل المناقشة ، مع صوفيّة حافظ التعذيب والشهادة على تقائها » .

وقد تحققت خطوات كبيرة في هذا الدرب على يد الحزب الشيوعي الاسباني : فالانتخابات أصبحت أقل اعدادا لتقنيـع التعيينات المقررة سلفا ، خلافا لما هو واقع في الاحزاب الاخرى . والحريات الاشتراكية اقل صرامة في معارضتها للحريات البورجوازية : فحرية الصحافة ، وحرية تنقل الاشخاص ، وحرية التحالف ، وتعدد الاحزاب ، لا تعني أنه ينبغي القضاء على اية واحدة من الحريات ، بل تعني على العكس اعطاء كل حرية طابعا حسيّا ، وليس وهيا .

ومشروع اقامة اشتراكية في الديموقراطية لا يمكن ان يكون قابلا للتصديق ، الا اذا رفضنا ان نعتبر تجارب تعارض هذا المشروع معارضة جذرية تجارب اشتراكية .

وهناك التباس آخر يولد من مفهوم « الحزب القائد » . فأيا كان الحزب ، فانه لا يستطيع ان يعزو الى نفسه دور « القائد » . ان بإمكانه ان يبدو كذلك كمربّ للجماهير ، وكمكوّن للوعي النقدي والمبدع ، وليس بسلطة فريدة لقيادته لتوفير الحقيقة « من الخارج » . ان السيطرة تولد من القدرة على الثقيف ، لا من سلطة القيادة .

وقد اجتاز الحزب الشيوعي الاسباني خطوة حاسمة حين بادر ، قبل اي حزب شيوعي آخر ، الى الاعلان بان المسيحيين أو حتى الرهبان يستطيعون الانتماء الى الحزب الشيوعي (وهذا ما كان لينين نفسه يقرّه) ، وان بإمكانهم ان يمارسوا فيه اي عمل قيادي .

وقد اشار ساتياغو كاريلو في المؤتمر الوطني عام ١٩٧٥ ان الحزب الشيوعي يكتسب بذلك « بُعدا جديدا » . والواقع ان القضية أكثر من مجرد تساهل : ان يقبل في الحزب مسيحيون على أمل ان يشفيهم النضال من « هذا المرض » الذي هو ايمانهم الديني ، في حين ان هذا

الايمان ليس هو في الواقع الا شأنهم الخاص . (ذلك كان عامة موقف الاحزاب الشيوعية منذ اكثر من نصف قرن) .

لقد حدث تغير جذري على يد الشيوعيين الاسبان حين وضعوا حدا لاحتكار الالحاد في الحزب . فقد اخذوا اولاً بعين الاعتبار حركة تاريخية اساسية : فالايمان ، في نظر عدد متزايد من المسيحيين ، ليس بعد التحاقا بايديولوجية كانت ، تاريخيا ، مستلبة مخضعة بمقدار ما كانت تنقل مفهوم عالم الطبقات المسيطرة . بل ان اليمان ، على العكس ، هو سلطة انتزاع من الانسلاخ والارتهان ومن كل ايديولوجية عبث اليمان عبرها تاريخيا عن نفسه . اي انها جوهريا صراع ضد كل ارتهان ، بما في ذلك الارتهانات « الدينية » وضد كل دوغمائية .

وقد اثار ساتياغو كاريلو ، في هذا المؤتمر ، السى ان « الدوغمائية الماركسية يمكن ان تصبح افيونا للشعب . لان كل دوغمائية سالبة ومرتهنة » . ويجب ان نقول بوضوح كبير ان كل ماركسية علموية تدعي ان كل مشكلة انسانية يمكن ان تحل « علميا » ، في ماركسية « ذات بُعد واحد » تجعل من الالحاد عقيدة ، فان هذا الالحاد يصبح « افيونا للشعب » . ذلك انه يستبعد مبدئيا هذا السمو الانساني الذي نعانيه كلما انتزعنا انفسنا ، بتفكير تقدي او عمل خلاق ، من انحرافات الماضي والحاضر ، وكلما تنكرنا لتكيفاتنا وكلما شققنا دربا الى مستقبل جديد ليس هو نتيجة الظروف القائمة ولا محصلتها .

وساتياغو كاريلو على حق بأن يقول ، في وجه الماركسية « ذات البعد الواحد » ، ان المبادرة التاريخية لحزبه تجاه المسيحيين تمنحهم « بعدا جديدا » .

وهكذا ، بأن تقاطع بلا عودة الدوغمائيات القديمة المستلبة التي كانت في أصل نظرية « الحزب القائد » ، مالك الحقيقة التي لا تخطيء ، تستطيع خلق النوى التربوية الضرورية للبناء المستقبلي . نوى تربوية ،

اي مراكز متعددة لا تصدر شعارات او معرفة مقدسة ، بل تخلق فيها ظروف نمو الوعي النقدي والخلاق ، بالمعنى الذي كان فيه « باولوفراير » ، في حملاته لتعليم الاميين ، ينمي الوعي السياسي لدى طلابه .
وبكلمة واحدة ، حين نقول ان الاحزاب هي شكل سياسي بال ، فانما نقصد :

١ - انها لعبت دورا ايجابيا لتجميع الجماهير عند المراحل الاولى للنضال البرلماني ضد قوى الماضي .

٢ - انها تشكل ، مع ذلك ، منذ البدء ، تفويضا بالسلطة وتقللا لها ، كالبرلمان تماما . ان الاحزاب لا معنى لها الا في المنظور البرلماني ، والحق انها منسوخة عن البرلمان ، بطابع الديموقراطية الشكلية نفسه المفوضة والمنسوبة : ان كل حزب كبير هو « برلمان » طبقة او فئة اجتماعية هامة .

٣ - ان البنية ، في الحالة الخاصة للاحزاب الشيوعية ، مختلفة بعض الشيء ، بسبب انها تحتفظ بآثار من النموذج العسكري الذي وضعه لينين في ظروف المقاومة السرية والهجوم ضد سلطة ارهاية (وهذا المفهوم الذي تجسد ، بتعيد ثورة اكتوبر ، في « الشروط الواحد والعشرين » المفروضة على الاحزاب الشيوعية لكي تدخل في « الاممية الثالثة ») . صحيح ان معظم هذه الشروط قد سقطت شيئا فشيئا في البطلان ، وانه لم يبق حاليا ، في حزب كالحزب الشيوعي الفرنسي ، الا « جو » ما : الرجوع العنيد الى الاتحاد السوفياتي والانحياز ، غالبا ، الى مواقفه (في الحقبة الاخيرة في اليونان والبرتغال) ، والميل الى تقنيع اختيار رفاقي للاطارات بانتخابات مبدئية ، وصعوبة كبيرة في الاعتراف بالاطاات المرتكبة و يقين دوغمائي بالامساك بالحقيقة المطلقة . ان هذا وحده يميز ، بعد الآن ، هذا الحزب عن حزب اشتراكي - ديموقراطي كلاسيكي لا افق آخر له الا الافق البرلماني .

٤ - ليست المسألة اذن هي التنكر للاحزاب او الغاءها (مما يوقع في خطر خلق ظروف - حتى ولو لم يعلن عنها - ل « حزب واحد » لا

يجرؤ على التصريح باسمه) ، وانما المسألة هي العمل على تحقيق هذا التغيير الجذري ، لا للأحزاب التي أصبحت فرقاء ضغط تجاه السلطة والمفوضين المهنيين الفارضين الانسلاخ تجاه المنتسبين اليهم ، ولا لحرّاس الايديولوجيات او للوصفات المعجزة ، بل العمل على تغيير جذري للنوى المهدّبة التي تثير لدى الجميع التفكير النقدي والخيال والمبادرة الخلاقة .

ليست المسألة الجوهرية معرفة ما اذا كانت الاشتراكية متبنية بحزب واحد او بعدة احزاب . بل المسألة الجوهرية معرفة اذا كان سيحتفظ بالمفهوم القديم للأحزاب السياسية (المفهوم الذي يتبناه النظام البرلماني البورجوازي القائم على نظام تفويض السلطة وارتهاض السلطة) الذي كان ، منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى ايامنا ، وسيلة لمصادرة مبادرة القاعدة للاحتفاظ باحتكارها لبعض القادة (١) .

وليست القضية كذلك تغيير طراز بأخر بتقليد يوغوسلافيا او الصين .

لقد كان التسيير الذاتي في يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ ، وهو وريث تقاليد ماركسية حقيقية ووريث عامية باريس ، بحثا خصبا عن بديل للمركزية الديوانية . والصعوبات الكبيرة التي نشأت منذ ذلك التاريخ في هذا البلد ليست صادرة عن مبدأ التسيير الذاتي ، بل هي على العكس نتيجة تطبيقه تطبيقا غير كاف بسبب ظروف موضوعية (تخلف البلد) وذاتية (ان التقريب بين التسيير الذاتي وبين حزب مركز و « قائد » هو غير قابل للحياة على المدى « البعيد ») .

اما فيما يخص الصين ، فان أية ادانة جذرية تضرّ ضررا بالغنا بأصحابها ، لانها تمنع التفكير بتجربة فريدة حتى الآن لحزب شيوعي ، اذا لم يكن بمنجى من « ثورات القصور » في القمة (كما هو في الحقيقة

(١) ان انشاء « لجان المراقبة الشعبية » في الفيتنام ، في شهر شباط ١٩٧٦ ، لوضع جميع التنظيمات القائمة تحت الرقابة المباشرة والدائمة للقاعدة ، يمثل هذه النزعة ذات الاتجاه الواحد .

شأن الحزب السوفياتي) فان له مزيتين ضخمتين على الاقل : اولاهما انه اختار طرازا للنمو يختلف جذريا عن طراز مجتمعاتنا المؤمنة بالنمو من اجل النمو ، والاخرى انه وعى ان « الثورة » لا يمكن ان « تقيم » من غير ان تخون نفسها ، وانه لم يتردد في ان يَطلق ضد كل محاولة « للاقامة » شعار « النار على أركان الحرب ! » .

ان الدرس الذي يستخلص من هذه التجارب الصعبة ، ايا كانت نتيجتها ، ليس هو ألاّ نستسلم للتلقائية الفوضوية ، بل ألاّ نخلط بين « الدور الثقيفي » « والدور القيادي » ، والا نردّد بعد شعارات حقبة مضت ووضع انقضى حول ما يقال عن وعي مجلوب « من الخارج » كان يعني في رأي لينين « من خارج » العلاقات الاقتصادية وحدها ، ولكن ورثته استعملوه ليبرروا السيطرة الواقعية لجهاز حزبي على الطبقة العاملة وعلى مجموع الشعب .

وبالاختصار ، فان الذين يصلون قبل الآخرين (كما كان شأن ماركس) الى « وعي حركة التاريخ » ليس لهم حق (لم ينسبه ماركس لنفسه ابدا) بأن يدّعوا لقب القادة ، بل حقهم فقط ان يكونوا مربّين مثقّفين ، اي موقظين ومنسّقين لمبادرات القاعدة ليرجّحوا لدى كل انسان هذا الوعي النير ضد الاستسلام للانجرافات اللاواعية للمجتمعات التي لا غاية انسانية لها ولا تبشّر الا بالنمو . وهذا ما كان غرامشكسي يسمّيه « السيادة » الثقافية للطبقة العاملة ، مقابل مفهوم ديوانسي استبدادي « للدور القائد » للحزب .

واذا كانت المشكلة الاساسية لارتبهانات السوق لا تحلّ بالتخطيط الاستبدادي ، « من فوق » ، فلنحاول ان نكتشف الوسائل التي تمكّنا من ان « نهدم من تحت خارجانيّة وكثافة السلطتين الاقتصادية والسياسية » .

مشاركة السوق من القاعدة

الاستقلال السياسي يبدأ بالمنشأة .

ولا يمكن للاقتصاد ولا للسياسة ان يكون لهما وجه انساني الا اذا كان لهما وجه مكشوف ، غير مقنّع .

ولكي يمكن تنمية مشاركة فعلية ، على صعيد المنشأة ، ولوضع حد لخارجانية وكثافة مراكز التقرير ، من المهم ان يكون للملكية او للسلطة او للمعرفة منظّمات أخرى غير فوضى السوق او توجيهية الدولة . ان توجيه النمو الاقتصادي وتسييره الذاتي ، وبنية السلطة السياسية وعملها ، وغايات الثقافة وتنظيم التعليم ، كل ذلك لا يمكن ان يكون محصّلة المواجهة العمياء للمصالح الخاصة ولا الخضوع « لاوامر » دولة مركزية ومستبدة ، بل هو المهمة الاجتماعية المسؤولة لجميع اولئك الذين يسهمون في النتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والابداع الثقافي ، في منشآت وتنظيمات ليست خاصة ولا حكومية .

وهذه « المشاركة » الحقيقية للملكية وللسلطة وللمعرفة تقتضي اولا ان تنسّق المؤسسات والتشريعات مع الوقائع الراهنة .

فمثلا ، اذا كان صحيحا ان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، كما هو محقّق في الاتحاد السوفياتي ، غير كاف لانهاء ارتهاق العامل ، فمن المهم تحديد اشكال جديدة لنقل السلطة الى المنشأة والى المجتمع العام ، واهداف جديدة للثقافة والتربية .

وطرح مسائل تحديد القانوني للمنشأة ومسائل مراجعة قانون الملكية النابوليوني وحل هذه المسائل أصحها ملّحين بالنسبة لرجال القانون وللرأي العام بمناسبة اضراب شركة « ليب » . فقد بدا بوضوح ان « مفهومنا خاصنا للملكية » صادرا عن القانون النابوليوني ، اي

مشتملا على « حق التمتع » (الموضوع فسي عهد
الامبراطورية الرومانية) والذي يصلح الى حد ما ولفترة ما على بعض
« الاشياء » ، يمكن ان يقود الى فظاعات اذا طبق على المنشأة ، اي قبل
كل شيء على مجتمع بشري ، على مجموعة « اشخاص » .

كتب نقيب المحامين « لوسان » يقول منطلقا من وجهة نظر قانونية
بعث ، حول اضراب شركة « ليب » : « مهما بدا ذلك غريبا .. فان
المنشأة ، من حيث انها حقيقة قانونية كاملة ، متميزة عن مالكيها ، تجد
مشقة في ان تمضي قدما .. ان المنشأة هي اولا البشر (١) . وكتب
اخصائي آخر في الحقوق الاقتصادية يقول (٢) : « ليس طبعيا ان تعامل
المنشأة كامتداد للحق الموروث » .

وهكذا تطلق قضية « ليب » ردود فعل متواصلة في التفكير حول
المفهوم الحالي « لحق الملكية » . وقد سبق لنقابة القضاة ان وجهت
النظر الى ان التشريع الحالي « يمنح حق الملكية امتيازاً على حق
العمل » وان « حق الملكية ، بشكله الحالي ، يعرض للخطر ممارسة
حقوق أخرى على مثل مشروعيتها » .

واذ تفاقمت القضية ، لا بأن وعى قادة الدولة السياسيون هذه
المفارقات التاريخية السياسية ، ولكن بالارهاب والقمع ، فان خيرا آخر
يلاحظ شذوذاً آخر ، فيكتب قائلا (٣) ، ان من العجيب ان تقام دعوى
قضائية ضد موظفي شركة « ليب » باسم قانون من عهد نابوليون ،
جرى تعديله في عهد لويس فيليب يوم ٢٨ نيسان ١٨٣٢ ، في حين ان قرار
الجنرال ديغول في ١٧ آب ١٩٦٧ قد جعل الشكوى مردودة ، ولم تتخذ
أية اجراءات جنائية ضد المسؤولين عن ادارة تقود الى الكارثة .

والمسألة الاساسية فيما وراء الحدث هي التالية : أمن الممكن ان
يتوقف مصير ألوف عائلات العمال على قرارات لم يعلم بها اعضاؤها

(١) في جريدة « لوموند » ١٨ ايلول ١٩٧٢ .

(٢) الجريدة نفسها ، ١١ ايلول ١٩٧٢ .

(٣) الجريدة نفسها ٢٨ آب ١٩٧٢ .

وعلى قادة لم يشارك في اختيارهم ؟
حتى وان اعترفنا ، في البدء ، بالمبدأ القاعدي للنظام الرأسمالي ، فمن
المناسب ان تتساءل : ما هو اليوم في اصل رأس المال ؟

يستنتج من الارقام التي يوردها ارباب العمل ان ٩٠،٧ بالمئة تأتي
من التمويل الذاتي و٩،٣ بالمئة من المشاركة الخارجية للمساهمين (١) .
والتمويل الذاتي هو زيادة ارث المنشآت الذي لا يأتي من المال الجديد
الذي يحققه المساهمون في الدورة ، بل يأتي من الارباح التي يحققها
عمل الموظفين (العمال والمستخدمين والاطارات على مختلف المستويات) .
هؤلاء العمال هم اذن خالقو هذا الجزء من رأس المال ومالكوه الشرعيون .
وقد استخلص البابا يوحنا الثالث والعشرون في رسالته البابوية نتيجة
واضحة من هذا التطور حين قال : « ان من المرغوب فيه جدا اليوم ان
يصل العمال تدريجيا الى الاسهام في ملكية منشآتهم » .

والحق ان هذه كانت نظرية ابراهام لنكولسن اذا شملنا الاقتصاد
بنظريته عن الديمقراطية السياسية : فتمكن حكومة الشعب
بالشعب ، في المنشآت ، قاعدة هذا العالم . وكذلك نظرية ويليام دوبوا
الذي نادى في مطلع هذا القرن ، في سياق تحرير زنوج اميركا : بأن امتلاك
الاسهم وحق التصويت في الجمعية العامة ضروريان للعامل العصري
الواعي لكرامته .

صحيح أننا عرفنا ، منذ ذلك التاريخ ، تشويهاً عديدة لهذا
المشروع . مثال ذلك ما يسمى بـ « الرأسمالية الديمقراطية » للولايات
المتحدة حيث يترجم ما يسمى اتساع توزيع الاسهم في صفوف الشعب
بتركيز رأسمالي متنام : ففي عام ١٩٤٩ كان ١ بالمئة من اغنى الاميركيين
يملكون ٢٠ بالمئة من الرأسمال القومي ، و٢٦ بالمئة عام ١٩٥٦ (٢) .

(١) انظر « دراسة عن تمويل التوظيفات المنتجة » التي نشرتها في شباط ١٩٦٦ مجلة
« ارباب العمل الفرنسيين » ملحق رقم ٢٥٩ وشرحها الذي اورده مارسيل لوانسو في
كتابه « التغيير » ص ٢٢١ .
(٢) وهكذا لا ذكره فرديناند لانديرج في كتابه « الاغنياء واغنى الاغنياء » منشورات
ستوكه ١٩٦١ ، ص ١٧ .

مثال آخر : القرارات الديغولية الصادرة في ٧ كانون الثاني ١٩٥٩ و ١٧ آب ١٩٦٧ التي كانت فذلكات بواعثها ذات سخاء مقلق ، وكانت موادها ذات شح هزئي : لما كان نعويض المساهمين يبلغ ١٠ بالمئة ، فان حقل تطبيق مشاركة الاجراء يصبح صفرا ، بصورة عملية ، الا في المنشآت ذات الاتساع الاستثنائي ، وحتى في هذه الحالة ، ولكون المنشأة معفاة من ٥٠ بالمئة من ضرائبها ، فان توزيع « ثمار الاتساع » يحصل كليا على حساب المكلف . واخيرا ، ولان الاجراء لا يملكون اي حق في الاطلاع على حساب الارباح الحقيقية المؤدية الى ذلك التوزيع ، فان حقوقهم في الواقع تنقلص الى لا شيء .

ان المسألة المركزية هي الغاء استغلال العامل وارتهاؤه من غير تحطيم نوابض روح المنشأة .

ولنورد هنا ، من غير ان نمعن في تفصيلات التطبيق ، الخطوط الكبرى لتقدم ممكن (١) . ولكي نستبعد كل لبس - اي ، والحالة هذه ، كل خطر من « اصلاحية » وهمية - فيما يخص « شركة السوق من القاعدة » ، لا بد من ثلاثة توضيحات اولية :

١ - التحدث عن « شركة السوق من القاعدة » او عن « الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي » لا يعني اطلاقا انه لن يكون ثمة قرارات متخذة « مركزيا » ، اي على مستوى المجتمع الكلي ، والا بقينا داخل نظام للسوق تنتج عنه المنافسة ، حتى ولو كانت الوحدات التي تكونه هي ملكيات مشتركة وليست مصالح خاصة . وما نقده في الطراز السوفياتي لتنظيم الاقتصاد ، ليس اتخاذ القرارات للتخطيط ولتوزيع الموارد على مستوى المجتمع كليا (لان هذا هو البديل الوحيد عن اقتصاد السوق) ، بل ان ما نتقده هو ان الاختيارات الاساسية عن غايات الانتاج والقرارات المتعلقة بالاولويات في توزيع الموارد ، والتنظيم العام للاقتصاد ، كل ذلك لا ينهض على مراقبة ديموقراطية تتولاها قاعدة

(١) انظر في هذا الصدد الافتراضات التي عدها مارسيل لواشو في كتابه « التفسير » منشورات تشو .

المنتجين - المستهلكين ، بل على شكل ديواني واستبدادي ، « من فوق » فقط ، ووفق مقاييس للنمو شديدة القرب من مقاييس البلدان الرأسمالية .

٢ - والتحدث عن « شركة السوق من القاعدة » او عن « الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي » يعني ان عددا كبيرا من القرارات يمكن ان يتخذ عن غير طريق جهاز الدولة الديواني . فلما كانت الاختيارات الكبرى محددة على المستوى المركزي بطريقة ديموقراطية ، مع مشاركة القاعدة ومراقبتها ، فان الباقي يمكن ان ينظم تنظيما لامركزيا ، فرعا فرعا ، وبلدة فبلدة ، ومصنعا فمصنعا .

فمثلا يستطيع العمال اليدويون والمثقفون في منشأة ما ان يراقبوا تنظيم العمل وان يديروه ، وان يختاروا القادة ، وان يوزعوا ثمار المنشأة ، وتستطيع الممرضات والمستعملون ان يديروا مستشفى ، وموظفو المترو ومستعملوه كذلك ، او اساتذة جامعة وطلابها ، من غير الوصاية الديوانية للادارات المركزية ولجهاز للدولة منفصل عنها . وبالمقابل ، ليس من المعقول ان يكون لوحدات العمل هذه الحق والقدرة على ان تحدد ، انطلاقا من وجهة نظرها الخاصة والجزئية ، اي جزء من الموارد المادية والبشرية الجاهزة ينبغي ان يكرس للتوظيف الجماعي في هذا القطاع الاولي من الاقتصاد او ذاك ، في التعليم ، في الصحة ، في النقلات المشتركة الخ ...

وسنرى فيما بعد كيف يستطيع مؤتمر لمجالس العمال ان يكون جهاز السلطة السياسي المكلف بتحديد الاولويات ، ليس فقط فسي ميدان التخطيط الاقتصادي وانما في جميع الميادين التي يتطلب الاختيار فيها إعادة التكييف ، او إعادة التوزيع او تغيير استعمال الموارد البشرية او المادية .

وهذا التمييز بين القرارات المركزية والقرارات اللامركزية . (المتخذة خارج جهاز الدولة) يميز « افلاس الدولة » الذي يمكن ان يبدأ على هذا النحو منذ بدء الانتقال الى الاشتراكية . بل سيكون ذلك احدي

الخصائص الجوهرية لهذا الانتقال الحقيقي الى الاشتراكية : ان يبدأ كل مواطن في ممارسة بعض وظائف الدولة ، تلك الوظائف التي ليس الفصل الحالي (في جميع الانظمة) بين هيئة المدراء والتكنوقراطيين وهيئة المنتجين - المستهلكين ضروريا فيها لا اجتماعيا ولا تقنيا .

٣ - التحدث عن « شركة السوق من القاعدة » وعن « الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي » ، مهما كانت ألوان النجاح الجزئي التي يمكن ويجب ان تحرز في داخل النظام القائم ، لا يقتضي اطلاقا انتقالا تدريجيا فحسب ، اذا اردنا ان نمنع النظام ، بتنظيمه البنيوي الخاص ، من استلحاق كل تغيير جزئي ينتزعه النضال اليومي ، ولا مفر من ان نواجه لحظات ازمة او لحظات انقطاع . ان هناك عدة افتراضات ممكنة . فحتى انتخابات عامة او انتخاب رئيس جديد للدولة يمكن ان يلعب دورا . ليس بمعنى ان الاغلبية البرلمانية الجديدة او رئيس الجمهورية الجديد ليس امامه بعد الا ان يمنح التسيير الذاتي ، بل بمعنى ان هذا الانقطاع الانتخابي يستطيع ان يطلق في الجموع حركة ثورية مجددة يبلغ من امرها انها تفرض على الاغلبية الجديدة او على الرئيس الجديد ان يتجاوزا كثيرا « برنامجهما الانتخابي » (حتى ولو على مستوى متقلص جدا ، لان ذلك لن يضع النظام موضع الشك لا في غاياته ولا في بناءه . وهذا ما حدث عام ١٩٣٦ حين أجبر ليون بلوم ، اذ تولى رئاسة الوزارة ، ان يتجاوز ما كان منظورا ، بسبب قوة تتابع الاضرابات) . واذن ، فان الانتخاب لا يمكن ان يلعب الا دور المفجر للحركة في القاعدة ، التي هي وحدها تملك قوة التحديد .

وكذلك حركة الشارع ، لا يمكن ان تلعب الا دور مفجر . ومن السذاجة الاعتقاد بأن « الثورة هي على فوهة البندقية » حين تكون جميع البنادق (وكثير من الاسلحة الاخرى) هي في ايدي « المحافظ علسي النظام » . في القرن التاسع عشر ، كانت نسبة القوى ، بين بنادق اصحاب المتاريس - واسلحة فرق الجبهة ، من واحد الى ثلاثة او من واحد الى خمسة . اما اليوم ، بين قنابل مولوتوف وما يشبهها من اسلحة الثوار ،

وبين وسائل الشرطة والجيش (بما في ذلك المصفحات) ، تصبح نسبة القوى من ١ الى ١٠٠٠ . فليست القضية اذن قضية لا عنف مبدئي ، بل هي قضية تحليل لعلاقات القوى : فمن الوهم الاعتقاد بأن بالامكان في عام ١٩٦٨ او ١٩٨٠ ان نصنع من جديد ١٨٣٠ او ١٨٤٨ . وبالمقابل ، فليس من المستبعد ان يستخدم حادث جزئي كمفجّر لحركة جماعية للقاعدة تطيح بالنظام .

وأية كانت فرضية الانطلاق المواجهة وطبيعة « المفجّر » ، فنحن نعود دائما الى مشكلة مركزية ، هي التي سمّيتها في كتابي « البديل » « الاضراب العام » .

وقد رسمت حركات ١٩٦٨ صورة فاشلة عنه . ولكن التأمل في هذه التجربة التاريخية ، وفي اتساعها واسباب فشلها ، يتيح لنا ان نعمق بوضوح اكثر فكرة « الاضراب الوطني » .

١ - يتميز « الاضراب الوطني » عن « الاضراب العام » باتساعه اولا . فليس هو فقط حركة جماعية للطبقة العاملة : انه يحتمل مشاركة عدد متزايد من المهندسين والتقنيين والاطارات ، فهو اذن اضراب اجمالي « للكتلة التاريخية » الجديدة . ولم يكن لهذه « الكتلة التاريخية » في عام ١٩٦٨ وعي لذاتها بعد ولا لدورها التاريخي . واحدى المهمات العاجلة لحركة تريد ان تكون ثورية هي تشييط قيام ذلك الوعي . وتجاوزا لاولئك الذين يشكلون موضوعا الكتلة التاريخية او الذين يشكلون على الاقل نواتها (عمال وتقنيين ومهندسين واطارات) ، كان الاضراب يشمل الطلاب الذين كانوا يحتلون جامعاتهم ، وقد كانت الحركة من الاتساع بحيث انه حدثت علامات تردد ، بل وصدوع في جهاز الدولة : في الجيش ، في الشرطة ، في القضاء . وقد رفض موظفو التلفزيون ان يلعبوا دورهم المعتاد كآلة تحريك للرأي العام ، وظهرت هذه المقاومة في الفنون وفي الصحافة .

٢ - ولكن الاضراب الوطني يتميز عن الاضراب العام بمضمونه

اكثر من تميزه باتساعه •

فبسبب انه حركة « الكتلة التاريخية » ، فان اشكالا جديدة من النضال تصبح ممكنة : ان الاضراب يمكن الا يكون بعد وقفا للعمل من قبل العمال فقط ، بل يمكن ان يكون اكثر من احتلال للمصنع ، مقيما الدليل ان بالامكان شل الانتاج والنشاطات الوطنية الاخرى ، ولكن هناك قدرة ايضا على « تشغيلها وفق قواعد اخرى غير قواعد ارباب العمل والدولة » •

وهذا ما لم يكن ممكنا عام ١٩٦٨ ، أولا لان عدد المهندسين والاطارات والتقنيين المستعدين للمشاركة في تغيير من هذا النوع ، كان محدودا اكثر مما ينبغي (ولنكرر هنا ان اكسابهم لهذه الفكرة هو احدى المهمات السياسية الهامة اليوم) • وثانيا لان احدا عام ١٩٦٨ لم يكن قد وضع مشروعا لمجتمع - ضد - قادر على بلورة الحركة • و « مشروع الامل » الذي نحاول ان نرسم خطوطه للدعوة الى تفكير وتغيير جماعيين ، خارج المخططات السياسية البالية ، غايته التوعية على ضرورة والحاح خلق هذا المشروع ليؤدي الى انتصار حركة ستكون اهم من حركة ١٩٦٨ •

من عساه يجرؤ على القول ان امكانية حركة جديدة على هذه الاهمية هي مستبعدة الى حد ان الدعوة الى « مشروع الامل » هي من قبيل اليوتوبيا ؟

ان الافكار التالية تأخذ ، في هذا المنظور ، كل معناها : فهي لا تشكل وصفا لعملية عبور بلا الم الى الاشتراكية ، بل هي تكتفي بأن ترسم عددا من الوسائل الاستراتيجية التي تستطيع ان « تهيب » افضل الشروط لاضراب وطني حقيقي ، واكثر من ذلك ، لمتابعته ولاعطائه فعاليتها الكاملة •

ان هناك فرضيات تاريخية اخرى ممكنة ، من مثل توسيع القطاع التعاوني بحيث يشمل الاقتصاد ، ومثل رقابة القاعدة لقطاع مؤمم يتسع شيئا فشيئا • والحق ان هذه الفرضيات لا تتنافى بالتبادل ، بل هي ،

على العكس ، متكاملة • ولكنها جميعا تقتضي ، في التحليل الاخير ،
هذه المشاركة الاولى للقاعدة قبل ازمة التغيير (الاضراب الوطني)
وبعدها •

لقد سبق ان أظهرنا شرعية نقل السلطة والملكية في المنشأة ونحن
نذكر ان ٩٠ بالمئة من رأس المال ، كما تدل معطيات ارباب العمل في
ايماننا هذه ، تأتي من التمويل الذاتي الاجمالي ، اي من الارباح التي
يحققها عمل الموظفين •

فاذا وزع نتاج هذا التمويل الذاتي (الصادر عن العمال) بشكل
اسهم جديدة ، على العمال اليدويين او المثقفين الذين خلقوه ، فان هذا
التمويل الذاتي الذي يمثل اكثر من ٩٠ بالمئة ، يتيح ان يمتلك العمال
معظم الاسهم بسرعة كبيرة •

٣- لتوزيع ربح الاسهم •

— (وخصوصا) لاختيار القادة •

فليست القضية اذن ، كما كانت في خداع قرارات ١٩٦٧ ، قضية
راتب مؤجل ليس هو الا وسيلة لتأخير زيادات الرواتب • بل ان نقل
الملكية هذا يشكل شرطا ضروريا ولكن غير كاف لمشاركة حقيقية
لكل عامل في رقابة الادارة وممارستها •

وهذه بعض التأملات فقط عن الفرضية الاولى : فرضية انتقال المنشأة
المعتبرة كشركة رساميل الى منشأة معتبرة كشركة اشخاص •
لنحذف أولا الاعتراضات الأكثر شيوعا والاشد خداعا :
أيقال ان المساهمين سيُحرَمون من سلطتهم ؟ انهم لا يملكون حاليا
اية سلطة •

أيقال آنذاك ان جعل العامل مساهما لا يضيف اليه أية سلطة ، ما
دام لا يملك السلطة ؟ ان هذا يتجاهل أولا ان المساهم ، في معظم
الحالات ، لا يطلب اي حق للنظر في الحسابات ، لان تلك « الاسهم »
ليست في نظره الا توظيفا وانه لا يعرف اي شيء عن المنشأة الا ما تخبره

ايام اسعار البورصة في جريدته ، في حين ان العامل معني "يوميا" .
أيقال ان الاجراء سيكونون في الادارة أسوأ ؟ ليس لهم حاليا اي
سبب يدفعهم للاهتمام بالادارة لانهم لا نصيب لهم فيها . اما في
المنظور الذي نفتحته هنا ، فالامر سيكون مختلفا بالضرورة ، كما كان الامر
حين تكتشف ان عامي "السنة الثانية كانوا قضاة افضل من الضباط النبلاء
« للعهد القديم » الذين كانوا يحملون مهماتهم لا بسبب من خصائصهم
المجلية ، بل بسبب أصلهم الاجتماعي او شراء مناصبهم .

وهذا ما بدأت العناصر الاكثر وعيا من ارباب العمل الفرنسيين
تفهمه . وقد عولج الموضوع معالجة جذرية في كتاب نشره ٣٠٠٠ من
مدراء المنشآت الشباب ، بعنوان « سلطة المنشأة » (منشورات
لاروس ١٩٧٤) .

فقد كتبوا يقولون :

« ان المنشأة ، أيا كان شكلها الاجتماعي ، تبدو اليوم وسيلة
اتاج هدفها الاجتماعي الربح . والسلطة فيها ترجع ، مباشرة
او غير مباشرة ، الى حملة الرساميل (ص ١٧) . ففريق رجال يعملون
معا لا يشكل في اية حالة كيانا معترفا به قانونيا كمنشأة : ان المال
فوق الرجال » (ص ٣١) .

واذ لاحظوا ، من جهة أخرى ، « ان رغبة متنامية تبدو لدى كل فرد
بالمشاركة في تقرير مصيره » (ص ٢٤) قدروا انه « ازاء هذا التحوّل
العميق في العقليات ، يبدو ان تطوّر المنشأة في قصديتها وفي تنظيمها
امر محتّم » . (ص ٢٥) .

من هنا يصدر الاقتراح الاساسي لـ « منشأة الرجال » : « لما كانت
المنشأة فريقا من الرجال يتعاطون وسائل انشاء مشروع مشترك ، فان
السلطة الاساسية لا يمكن ان تصدر الا عن الجمعية التي تضم جميع
رجال المنشأة » (ص ٤٥) .

مع هاتين اللازميتين : « المنشأة يملكها الذين يعملون فيها . . فان
حملة الرساميل لا ينبغي في اي حال ان يملكوا سلطة التقرير » (ص ٤١)

وهذا ينطبق على جميع مظاهر السلطة في المنشأة :

- « تعيين المدراء
- وتوزيع السلطات
- ووسيلة تحمل النتائج ، واذن
- التعويض على الرجال ، وتوزيع الفائض
- او تحمل الخسائر » (ص ٣٢) •

اما فيما يتعلق بالاعلام والتثقيف ، فيوضحون : « انه من المستبعد ، في تأسيس منشأة الرجال ... ان يكون البعض قادرين — بسبب من تربيتهم — على القيام بالمبادرة ، في حين ان الآخرين مهمة واحدة هي تأمين تنفيذ المبادرة • ان للرجال الحق بان يعرفوا لماذا وكيف يتم فصل عملهم الشخصي مع عمل المنشأة • وحق الاعلام هذا هو عنصر تحريك » (ص ٧٣) •

اما بشأن التثقيف ، فان رؤساء المنشآت هذه يقترحون ما كنت قد اقترحته تماما ، منذ ثلاثة أعوام ، في كتابي « البديل » وما كان البعض يعتبره آنذاك حلما غير قابل للتحقيق : « سيكون مجموع اعمال التثقيف ، بالتأكيد ، على حساب المنشأة ... وسيمثل توظيفا لا يشبه اطلاقا توظيف المنشآت التقليدية • ولكن هذا العبء سيعوّض عنه تعويضا كبيرا بنمو طاقة فريق الرجال • » (ص ٨١) •

في مثل هذه المنشأة ، يمكن ان تولد أجوبة على مسائل المجتمع الاجمالي : « اي طراز في المستقبل ؟ السلطة العكسية للمستهلكين • السلطة — العكسية النقاية • » (ص ٨٩) •

وهكذا يبدأ التسيير الذاتي بأن يكون موضوع تأمل بالنسبة للطليعة من ارباب العمل ، في حين ان بعض الاحزاب العمالية وبعض النقابات ما زالت ترفض التسيير الذاتي وتسخر به • لماذا ؟

يشير ميشال روكار ، في مذكرة عن فكرة المنشأة تكرر بموافاتي بها ، ومنها أستوحى التأملات التالية ، ان هناك « منشأة » حين يجتمع عدد من الرجال للحصول على نتائج لا يستطيع واحد منهم ان يدركها

وحده - ابتداء من صيد الفيلة ، حتى صنع المواد الالكترونية .
وقد تلبّست هذه المنشأة مختلف الاشكال عبر التاريخ . ومع
الرأسمالية أصبحت بسرعة شركة رساميل ، وبصورة خاصة شركة
مغفلة . وما ينبغي ان ترفضه الاشتراكية ، ليس هو المنشأة « بحد ذاتها » .
بل ان احدى المسائل الجوهرية للاشتراكية هي : على العكس ، المحافظة
على خصيصتين جوهريتين للمنشأة : الدينامية وروح المبادرة والمسؤولية
لدى كل شريك ، ومن جهة أخرى التعاون المشترك ، المنظم والمسؤول ،
لدى جميع الاعضاء . فاذا انعدم ذلك ، سقطنا مجددا في اللامبالاة
واللامسؤولية والغيايية والاستقرار التي تظهر في المنشأة الغريبة
الرأسمالية ، كما تظهر في المنشأة الشرقية للدولة حين تعمد كلاهما ،
بتعارض جذري بين القرار والتنفيذ ، بين القادة والمقودين ، الى فصل
« ادارة » كتلة من المنفذين الخاصين عن اية مشاركة (الا ان تكون
مشاركة ميكانيكية) في نشاط المنشأة .

ليست هناك منشأة حية الا اذا دُعي كل من يكوّنّها للاجابة على
الاسئلة الاربعة التالية :

١ - ما عسانا نفعل معا ؟ ما هو مشروعنا الاقتصادي ، ما مكانه ودوره
في المجتمع الاجمالي ؟ ان هذه هي المسألة الاولى في « التقرير
الذاتي للغايات » .

٢ - كيف نبني منشأتنا وننظم عملنا ؟ انها مسألة « التسيير الذاتي
للوائل » .

٣ - من الذي يوجه جهودنا وينسقها ؟ ووفق أية قواعد نعيّنها ؟ انها
مسألة « نقل السلطة » .

٤ - كيف ترانا منتوزع نتائج جهدنا المشترك ، في داخل المنشأة ، وفق
عمل كل فرد (الرواتب) ووفق ضرورة صيانة المنشأة وتنميتها
(التوظيفات) وفي خارج المنشأة ، للاسهام في النفقات العامة التي
يحددها المجتمع الاجمالي (الضرائب) . انها مسألة « توزيع
ثمرة » المنشأة .

ومن المهمّ ان نشير ، بصدد النقطة الاخيرة ، الى ان المشاركة في توزيع ثمار المنشأة يقتضي المشاركة في الاخطار التي تحملها كل منشأة : اخطار العجز ، او حتى الافلاس .

وقد ولد الشكل الرأسمالي للمنشأة ، الى حد بعيد ، من هذا الفصل بين الذين ينفذون عمل المنشأة والذي يجازف بتمويلها .
اولا بشكل « قرض للمغامرة الكبرى » ، وهو سلف رأس المال ، حين كان مجتهدو سفن القرنين السادس عشر والسابع عشر يجازفون ، في منشأة بحرية ، بتمويل السفينة ورحلتها . وقد كان « الدائن برهن الحيازة » القديم يملك حق الرجوع على مدينه : الرهون ، و « وضع اليد » ، وحتى سجن المدين . . ولم يكن « قرض المغامرة الكبرى » يحتمل هذه الامكانية (في حالة غرق السفينة بما ومن فيها مثلا) . وهذا الدائن للمغامرة ، هذا الرأسمالي الاول ، لم يكن يتلقى ، كالدائن برهن الحيازة ، مجرد فائدة على قرضه تجعله يبقى « خارجا » . بل كان على العكس يدخل « في قلب » المنشأة ، اي مع حق الاجابة على الاسئلة الاربعة المكوّنة للمنشأة : المشاركة في اختيار الغاية ، والوسائل ، والرئيس ، وطراز توزيع الثمار .

وهكذا يكون في المنشأة فئتان من المشاركين : اولئك الذين يجلبون عملهم ، وهم « حملة الصناعة » كما كان يقال في مطلع عهد الرأسمالية ، و « حملة رؤوس الاموال » .

ابتداء من ذلك الوقت ، يبدأ تطور الفصل الذي سيؤدي الى الرأسمالية الحالية .

وبسبب التقدم التقني الذي كان يفرض آلات وتجهيزات تزداد كلفة ، كلما زادت المنشأة أهمية ، أصبح من المستحيل على/حملة النشاط ان يشاركوا في الاخطار . وقد تحولوا من شركاء الى اجراء . وعلى هذا ، وضعوا « خارج » المنشأة ، اي انهم لكونهم غير مدعوين بعد للاجابة على الاسئلة الاربعة (وهو ما أصبح امتيازاً محصوراً بحامل الرساميل) ، فقد كانوا يجدون أنفسهم ، ازاء المنشأة ، في وضع شبيه

بوضع المموّن : كانوا يقدمون قوة عملهم ، وفق قوانين سوق اليد العاملة ، من غير ادنى مشاركة في ما يكون المنشأة .
وهكذا اعضاء المنشأة الحقيقيون هم وحدهم حملة الرساميل .
لقد اصبح العمال غرباء فسي المنشأة . والمنشأة التي تستخدمهم يمكن ان تباع او حتى ان تصفّى من غير ان يستشاروا ، كما كانوا لا يستشارون حول تنظيم العمل او اختيار المدراء او توزيع الارباح . والنزاعات الحديثة التي تكشف اكثر من سواها عن هذا التطور الذي أصبح العمال يرفضونه اكثر فاكثرا ، هي نزاعات «ليب» و«جوانت فرانسيه» و«تيتان كودر» والباخرة «فرانس» وسواها .
ان العمال ، يدوين كانوا ام مثقفين ، يزدادون وعيا بأنهم هم الذين يكونون المنشأة . في حين ان حملة الرساميل (المساهمين) لا يهتمون اطلاقا بالمنشأة ، ولا تعنيهم الا ارباح قسائمهم ، وفي حين ان «المدراء» الكبار ، مندوبي بعض مجموعات المصالح الكبرى ، يقررون كل شيء ، من غير استشارة حقيقية لأولئك الذين يجلبون الى المنشأة نشاطهم وهم ، بعملهم ، مصدر تمويلها الذاتي .

ان اشتراكية التسيير الذاتي هي بالدقة تلك التي تحرص على ان توفر للمنشأة خير جميع الذين يعملون فيها واهتمامهم المشترك .
فكيف السبيل الى منع العمال المشاركين من ان يصبحوا من جديد (بفعل لعبة الملكية الخاصة او الدولة المركزية) اجراء مستغلين محكومين ؟
من المهم أولا ألا تضفي ملكية وسائل الانتاج سلطة الامر واحتكار الارباح . ومن الممكن جدا بلوغ ذلك في شركة مسيرة تسييرا ذاتيا .
وليس في الامر اية يوتوبيا ، وانما الامر هو تعميم تطبيق ، في ظروف جديدة ، توصلت اليه الرأسمالية نفسها : تأجير وسائل التجهيز السدي يسمح لمنشأة ما بتسجيل ثمن هذا التأجير في نفقاتها العامة بدلا من ترك السلطة في المنشأة وتناجها لمالك وسائل الانتاج (سواء كان دولة او قطاعا خاصا) .

تبقى ضرورة تغطية الخطر الاقتصادي ، هنا ايضا ، بتجنب سيطرة الرأسمالية الخاصة او رأسمالية الدولة . والحل يكمن في نظام للتأمينات ، ان على المنشآت ان تعقد تأمينات بدفعات محسوبة على اساس احصائي ،

بالطريقة نفسها التي تقبل بها شركة تأمين ضد المرض خطر ان تدفع لورثة هذا الزبون او ذاك اكثر مما قبضت من اقساط دفعها المؤمن عليه ، ما دامت تعرف ، احصائيا ، ان مجموع الاقساط التي يدفعها المؤمن عليهم يغطي مجموع المبالغ التي تدفع لورثة المتوفين .

وهكذا بعد ان تتحرر المنشأة المسيّرة ذاتيا ، بفضل « التأجير » ، من العبوديات التي كانت تفرضها عليها السلطة الاستنسابية والتي كانت ملكية وسائل الانتاج تتمتع بها ، وبعد ان تتحرر ، بفضل نظام التأمينات ، من حجة التعويض على الخطر لتبرير الاستيلاء على الارباح ، تستطيع ان تمنح نفسها تشريعا جديدا . ولا ينبغي خلط التسيير الذاتي بالصورة المشوّهة التي ينسبها اليه المشتعون عليه : فليست المسألة مسألة منشأة يؤخذ فيها كل قرار ، في كل لحظة ، من قبل الجميع . ان منشأة كهذه لاتملك اي حظ بالعيش والبقاء . بل سوف يكون للمنشأة الاشتراكية المسيرة ذاتيا مدير ونظام . ولكنه مدير منتخب ، وقانون لنظام يوضع وفق قرار جماعي .

هذان التديران الرئيسيان : اختيار القادة ، وتنظيم العمل وطرقه ، هما ، ببساطة ، بمنجى من طغيان الملكية الخاصة او ملكية الدولة ، وهما يمنحان جميع السلطات وجميع الثمار ، خارج العمال اليدويين والمثقفين الذين يكونون المنشأة .

واذن فان الاشتراكية ذات التسيير الذاتي ليست هي الفوضى ، بل هي العبور من بنية ملكية الطراز الى تكوين ديموقراطي للمنشأة .

ولنصف اخيرا ان هذه الطريقة ، اذا ما طبّقت على العالم الثالث ، تمنع البلدان المصنعة والشركات المتعددة الجنسيات من ان تلعب دور الطفيليات التي تضخ وتسلب الثروات الانسانية والمادية للبلد ، بل هي على العكس مستتيج استبدالا سريعا للمتفعين من الاستغلال ولقاداتهم بالعمال والاطارات المحلية .

ولان مثل هذه الطريقة ليست خديعة ، فهي تفترض تحقيق عدد من

التدابير المسبقة او المرافقة القادرة على وضع حد لخارجانية وكثافة مراكز التقرير وعلى خلق شروط مشاركة لا تكون اكدوبة :

تأمين اعلام كامل لكل شخص ، مما يقتضي :

— الغاء السر الصناعي والتجاري : ان فتح دفاتر حسابات المنشأة للموظفين (الذين يحق لهم استدعاء خبراء خارجيين) ينبغي ان يتيح لكل انسان ان يعرف العلاقات بين الرواتب والانتاجية والارباح والاسعار والتمويلات ، وان يحكم بنفسه على النفع الاجتماعي للمنتجات والخدمات وللمبلغ الحقيقي ، لا الخفي ، للتمويل الذاتي .

— الغاء سرّ الدخل : ان المرتبات والتعويضات هي وحدها ، حتى الآن ، معروفة . وسيكون صعبا تقليص الوان اللامساواة الاساسية اذا لم يستطع كل فرد ان يعرف دخل جميع الآخرين .

— تحقيق تعددية حقيقية : لا تولد التعددية الحقيقية من تعدّد المصالح المتواجهة ، والاحزاب المتنافسة ، والايديولوجيات المتصارعة كما في « الادارة المشتركة » الالمانية (حتى ولو نسقت مع مساهمة العمال في الارباح ، كما هو الشأن في شركة فولسفاغن) او في ما يسمى بـ « الاشتراكية السويدية » القائمة على التعاون الثلاثي بين ارباب العمل والنقابات العمالية والدولة . ان هذه ليست الا اشكالا اخرى من الرأسمالية .

ان التعددية الحقيقية تولد اولا من « تعدّد المشاريع » (اذ تحدّد السلطة اولا كسلطة اقتراح) ومن « تعدد الابعاد الانسانية » .

ان تعدد الابعاد الانسانية لا يمكن ان يحترم وينشط ، على مستوى المنشأة نفسه ، الا اذا اكتسبت المنشأة تعدد ابعاد بدلا من ان تتوقف على مقياس الفعالية التقنية وحده (الذي يتعلق هو نفسه بقصدية النمو فحسب) .

ان للمنشأة ، اذا اريد لها ان تكون الخلية الحية للنسيج الاجتماعي ، ثلاثة ابعاد اساسية :

١ - بُعد اقتصادي : وهو ان تنتج ، بعداً أعلى من الفعالية وبادارة مثلى ، منافع وخدمات ذات نفع اجتماعي غير مشكوك فيه .

٢ - بُعد اجتماعي : وهو ان تحقق هذه المهمة في ظروف تسمح بانبثاق الانسان وتفتحها وليس باستلابه وارتهانه .

٣ - بُعد ثقافي : ليس فقط لتأمين الثقافة المهنية المستجيبة لحاجات المنشأة ذات المدى القصير ، بل :

- لمنح الثقافة « الاقتصادية » التي تتيح فهم تسيير المنشأة والمشاركة فيه .

- لمنح الثقافة « الجمالية » التي تنمي التأمل في الفعل الخلاق والاستعداد للاستباق الخلاق .

- لمنح الثقافة « الاستقبالية » الموضوعه كتأمل في الغايات والاهداف ، والتي غايتها الاخيرة تنشيط النشاط الخلاق لدى كل فرد (١) .

تعدد المشاريع : ان المسألة هي اتاحة وضع خطة ، على المستويين الاقتصادي والسياسي ، وقرارها بشكل تقديري ، اي ليست هي تقديم « برنامج ناجز » بواسطة حزب او مرشح للانتخابات ، برنامج لا يجاب عليه الا بنعم او بلا ، بل هي اقتراح عدة نماذج ، موضوعه انطلاقاً من مبادرات في القاعدة واقتراحات من القمة ، وانخضاعها للنقد ولافكار العمال والامة كلها .

والتسيير الذاتي ، اذا ما فهم على هذا النحو ، هو الفكرة - الحد ، أفق كل عمل اقتصادي او سياسي يهدف الى ان يصنع كل انسان انساناً ، اي خالقاً . ولا بد لهذا الهدف من ان يوضع منذ البدء ، وان يحافظ باستمرار على حضوره للمحافظة على الاتجاه ولمنع تبدل اساسي او ثورة من ان يسقطا في ضرب جديد من الطغيان او الارتهان .

هذا المقصد يقتضي عملياً ثلاثة هموم ثابتة :

- تثقيف العمال والمواطنين واعلامهم .

(١) انظر فيما بعد الفصل المتعلق بالتغيير الضروري للنظام التربوي .

— تعددية المشاريع •
— دوران يمنع كل تبلور لطبقة قائدة او لامتهان سياسي او لديوانية ما •
والشروط الاولى العملية التي لا بد من توافرها للاتجاه نحو مثل هذا
الوضع واستقلال هذه الديناميكية :

- ١ — تخفيض ساعات العمل
 - ٢ — الاهتمام الذي يبدية كل فرد (بفضل شفافية اواليات السلطة على
جميع المستويات وعلى الدوران) بعمل المنشأة والمجتمع الاجمالي
(التسيير الذاتي والتسيير الاجتماعي) •
 - ٣ — التقرير الذاتي للاهداف والتسيير الذاتي للوسائل ، وليس قرارات
تتخذها حصرا سلطات خارجية (ارباب عمل ، دولة ، احزاب ، الخ •)
 - ٤ — لا احتكار في استعمال وسائل الاتصال الجماهيرية (الراديو
والتلفزيون والسينما والصحافة والنشر الخ •)
 - ٥ — لا يمكن للتسيير الذاتي ان يخلط بالنظام التعاوني ، لان كون منشأة
ما مدارة بموظفيها لا يستبعد بالضرورة ذاتية المنشأة وانايتها ، كما
انه لا يستبعد الامتيازات المعزوة الى ايرادات المركز ، ثم انه لا يضمن
اطلاقا النفع الاجتماعي لمنتجات المنشأة او خدماتها •
- فاذا ميّز التسيير الذاتي هذا التمييز الجليّ عن التعاونيات من
نوع « المنجم لعماله » فهو ليس على الاطلاق عقبة في طريق التخطيط
والدمج الاقتصادي ، وهما ضرورتان تقنيتان •

ولكن بلوغه يقتضي التماس وسائل اخرى غير اعتباطية السوق
العمياء والمركزة الاستبدادية للخطّة : من مثل تعليم المشاركات في العمل
التي تتيح لكل منتج ، ولكل وحدة عملية ، ولكل منشأة ، ولكل جماعة
اقتصادية ان تدرك تبعية القرارات القطاعية واحدها بالنسبة للآخر
(ومنها سجلات « ليوتيف » المطبقة على اقتصاد لا يكون بعد
اقتصاد السوق) •

وتستطيع المواصلات المسافية ، على الصعيد السوقي — الاقتصادي
والسياسي ، ان تحقق ، على نحو غير منتظر ، حلم المدينة الفاضلة الذي

كان قائما ، من افلاطون الى روسو ، على تقارب المواطنين وميزة اتصالاتهم : كان كل منهم بمتناول الصوت من انسان آخر . اما اليوم ، فان العالم كله « بمتناول الصوت والنظر » بفضل الراديو والتلفزيون (الاغور الالكترونية) (١) . ان بالامكان اذن تصوّر مجموعة كاملة من « الصوريّات » لكل قرار متخذ من اجل غاية جزئية ، ولنتائجه . بحيث ان كل فرد يستطيع باستمرار ان ينتقل من التفصيل والوسائل الى الكل والغايات . وهذه الشبكة « الافقية » للتنظيم الذاتي للمجموعات - التحتية يسمح في وقت واحد بالتخلص من الارتهاكات (اي من الخارجية والكثافة) المرتبطة بالتخطيط « العمودي » المركز والاستبدادي ، او من منافسات السوق الغاية حيث تبدو محصلة الاتجاهات الواعية لكل فرد « امرا لم يرده أحد » (انجلز) .

٦ - ان التقليل التدريجي للمثيرات المادية ضروري اذا اريد تجنب دمج العامل في النظام كمنتج وكستهلك (اذن ككائن ذي بُعد واحد) وليس كخلاق وكاداري .

٧ - ان اعادة ادخال السوق كمنظم للنتاج لا يمكن ان يكون علاجاً لصلابة التخطيط الاستبدادي .

ان احدى المسائل المركزية التي تطرح على كل من يود ان يضع ويحقق مشروعاً جديداً للحضارة ، هي مزدوجة (كما رآها المنظرون اليوغسلاف) :

- ايجاد طريقة لتقدير قيمة العمل بمقاييس اخرى غير مقاييس السوق .
- ايجاد طريقة لتقييم الحاجات الاجتماعية بغير مقاس الطلب على السوق .

ولمنع التكاثر الفوضوي والسرطاني للحاجات الاصطناعية ، ولإظهار الحاجات الجديدة التي تنزع الى ترقية الانسان وليس الى استلابه ،

(١) انظر كتاب روبر وانجرمه وهولد لواست : « ما بعد التلفزيون » منشورات

فان « التسيير الذاتي للإنتاج » يجب ان يرافقه « التسيير الاجتماعي للاستهلاك » ، هذا اذا أردنا تحقيق مجتمع قائم على الجهد الهادف « للكينونة » وليس « للامتلاك » .

ولبلوغ هدفنا ، وهو شركة السوق « من القاعدة » ، لا بد من تقليص الارتعاشات على مستوى الاستهلاك، كما رسمنا مشروع ذلك على مستوى الانتاج .

ان التسيير الاجتماعي الذي يمارس بشكل جمعيات تطوعية او تجمعات ، على مستوى الاستهلاك ، او بشكل المستفيدين من المنافع والخدمات ، يلعب دورا موازيا لدور التسيير الذاتي في المنشأة لجعل تغيير المجتمع ممكنا ، ولتنمية الطاقة الخلاقة لدى كل فرد ممن يشكلونه ، ولاظهار طراز جديد من النمو .

وما يحدد ويميز العمل المشترك، بالنسبة للمنشأة الخاصة والمركزة الحكومية ، هو انه ليس قائما على التوجيهية ولا على ترك الامور تجري (١)، وانما على التطوع وعلى المشاركة الجماعية : ان التجمع فريق يضع افراده في المشاركة عملهم اليدوي او الثقافي لغاية اخرى غير تقاسم الارباح .

ان كلمة « مشاركة » ملتبسة . فلها على الاقل ثلاثة معان مختلفة:

- ١ - تحمل المسؤولية في وضع القرار والاختيار النهائي .
- ٢ - مجرد الانتماء الى مجموعة (تعبّر عن نفسها ، مثلا ، بدفع الاشتراكات ، وحضور الاجتماعات عند الاقتضاء .)
- ٣ - استعمال خدمات فريق (كزبون تعاونية او مستفيد من مكتبة مثلا) (٢) .

ونحن نقصد هنا « المشاركة » بالمعنى الكامل للكلمة السذي

(١) انظر كتاب جان فرانسوا سالاري وسوزان ويلش - بونار « العمل المشترك »

سلسلة « الاقتصاد والانسانية » منشورات اوفرير ، ١٩٧٠ .

(٢) انظر كتاب البير ميستر « المشاركة في التجمعات » سلسلة « الاقتصاد

والانسانية » منشورات اوفرير ١٩٧٤ .

يحتمل اللحظات الثلاث ، ولا سيما الاولى . فعلى هذا النحو فقط تكون المشاركة هي هذه الجدلية للفرد وللجماعة التي تستطيع وحدها انتاج التغيير والنشاط الخلاّق . المشاركة الكاملة هي المشاركة في وضع المشروع الاجمالي للمجتمع وفي تحقيقه .

وهذا الشكل من التنظيم الجماعي او التجمّعي ليس ظاهرة جديدة ، ومن اليسير اعطاء امثلة مختلفة عنه ، حتى من غير ان نرجع الى الجماعات الدينية او الطوائف او الاخويّات في الماضي البعيد ، او الى تكوين النقابات والتعاونيات والحركات النسائية ، الخ . .

ولكن هناك فرقا اساسيا بين هذه التجمّعات واشكال الجماعات القاعدية التي تولد في هذا الثلث الاخير من القرن العشرين والتي نسعى الى تنميتها في اتجاهات جديدة .

كانت جمعيات القرن التاسع عشر تشكل لمقاومة « تدرية » الاشخاص الذين كانوا يشعرون بأن المجتمع الحر والفردى قد اهملهم .

اما الجماعات القاعدية الحالية فهي تشكل لمقاومة « تكتيل » مجتمع بلغ من مركزته وسكسلته وديوانيته انه يخنق حس الانسان واستقلاله ، وحسّ المسؤوليات ، ويدفع الى الجمود السلبي والى عدم الاكتراث بالشيء العام الذي اصبح لاشخصيا وسالبا كآلة او « كجهاز » .

من هذه الاهداف المتعارضة جذريا تنشأ اختلافات كبرى في بنائها وفي تطوراتها . ولما كانت غاية الاولى تشكيل فريق متماسك ومنظم لمقاومة تنافسات الغابة وتفتيت المجتمعات المسماة « حرة » ، فان مطلب الانسجام تفوّق سريعا على مطلب المشاركة ، وتمّ التوصل ، بعد المرحلة الدستورية القائمة على نوع من الديموقراطية المباشرة التي يملك كل فرد فيها سلطة الاقتراح ، الى ديموقراطية مفوّضة يصبح المناضلون فيها اداريين مهنيين ، وقادة لا يملك اعضاء القاعدة تجاههم الا رقابة متقطعة ، وسلبية تماما بسبب لعبة الانتخابات (١) .

(١) انظر كتاب روبر ميشال عن « الاحزاب السياسية » المترجم عن الالمانية ،

منشورات بيار وبرير ، باريس ، ١٩١٢ .

وهكذا تنحط الديمقراطية الى « حكم قلة » متخلفة اكثر فاكثر عن سلطة الاقتراح والتسيير الى « دائمين » .

والقضية اليوم هي اطلاق الحركة المعاكسة : خلق جمعيات ينتصر فيها المجدد على المسير ، والمحرك على المدير .
ذلك انه من أجل احلال نمو كيني للبشر وللكينونة محل نسو كمي للاشياء والاملاك ، فان المسائل الكبرى للجماعات التي تهدف الى اكتشاف قصديات المجتمع الاجمالية ومناصرتها ، تنهض اولاً ، في جميع المستويات ، على :

- ١ - اظهار الحاجات ،
 - ٢ - اختراع الوسائل لارضاء هذه الحاجات ،
 - ٣ - الوصول الى تشغيل هذه الوسائل ،
 - ٤ - دمج هذه المبادرات المحلية ، القطاعية ، في التخطيط الاجمالي .
- هنا يكون للجماعة المشاركة ، أيا كان هدفها ومهما كان جزئياً ، قيمة تربوية عظيمة ، لانها تتطلب ثقافة واعلاماً دائمين وحسباً مرهفاً للتغيرات التاريخية الجارية لتحريك مشاركة كل فرد تحريكاً قوياً .
- كيف ينظم مستعملو الخدمات ومستهلكو المنتجات لوضع حد لخارجانية السوق وكثافته ؟ وبعبارة اخرى ، كيف تنظم « المشاركة » على هذا المستوى ؟ ان من الممكن ، مثلاً ، خلق جماعات مراقبة وتسيير اجتماعي .

للدفاع عن المستهلك

ان هذه الجمعية مثلاً يمكن ان تكون مهمتها « مراقبة الاسعار » في كل سوق محلية ، او عند كل فريق من باعة المفرق ، او على المساحات الكبرى ، بطلب معرفة عناصر كل سعر : سعر الشراء عند الانتاج ، والنقلات ، والتحويل ، والتوزيع ، وعلان ذلك بالنشر ، والعنونة ووسائل الاتصال الجماهيرية الكبرى (الاذاعة والتلفزيون والصحافة الخ) .

وهذه الجمعية الاخرى يمكن ان تكون مهمتها « المراقبة التقنية » بطلب معرفة مقومات كل انتاج (كما يجري بالنسبة للمنتجات الصيدلية ، وان كان يجري بشكل سيء) .

وجمعيات مراقبة وادارة اخرى يمكن ان تنشأ لتأخذ على عاتقها بعض الخدمات او التجهيزات الجماعية بـ « تنظيم المستعملين الذين يقيمون منشآت ليست خاصة ولا حكومية » بل عامة وجماعية ، اي يديرها المستعملون أنفسهم .

فمثلا يمكن للنظام الحالي للتأمينات ان يستبدل بتبادليات من طراز « تبادلية التأمينات لمعلمي فرنسا » ، او « التبادلية العامة للتربية الوطنية » اللتين تقدمان ، مقابل اشتراكات ادنى من اقساط التأمينات الخاصة ، خدمات اكبر لانها لا ترمي الى هدف الربح ، وان قسما من العمل يتم مجانا (مثال المندوبين في كل وحدة عمل) وهكذا يمكن ان يوضع حد لطفيلية التأمينات الخاصة او الحكومية ولابتزازها للارباح الباهظة التي تكسبها سلطة كبيرة في الاقتصاد الوطني . وكذلك يمكن ان تشكل « تبادليات للنقلات المشتركة » تقلص عدد السيارات الخاصة في التجمعات السكنية وتنظم في الوقت نفسه تأجير السيارات (للعطل مثلا) ، وذلك من اجل تخفيض نفقات الوقود والصيانة الخاصة للسيارات والازدحام في المدن .

و« تعاونيات الشراء المشترك » ابتداء من الجمعيات المحدودة (التي يذهب بعضها الى حد التشارك في الدخل) حتى التنظيمات على المستوى الوطني التي أثبتت ان التوفير الذي يؤمنه هذا النظام يمكن ان يبلغ او يتجاوز ٢٥ بالمائة .

وثمة جمعيات اخرى يمكن ان تشكل بغايات مختلفة : مثلا رقابة تسير مجمع كبير للملاحقة المضاربات العقارية . وبالامكان تبني هذا الشكل من الرقابة والادارة للتجهيزات الجماعية (مستشفيات وعيادات) ، كما ان ثمة « جمعيات لذوي الطلبة » ، شريطة ان نبدا دائما بالوحدة الاصغر حيث المشاركة اكبر ، ليتم بعد ذلك ، وعند الاقتضاء ،

الاتحاد على الصعيد الوطني • وجميع هذه الافكار مستوحاة من الفكرة القاعدية التي اوردناها : ان الملكية الخاصة ليست وحدها مصدر الانسلا ب ، والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يمكن ان يكون ، في احسن الحالات (١) ، شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كاف •

من هذه الافكار حول شركة الاقتصاد انطلاقاً من القاعدة تخرج سمة اولى واساسية للتسيير الذاتي : ان التسيير الذاتي لا يمكن في اي حال ان يختلط بالمفهوم « البرودوني » للتعاونية وللنقوضي • ذلك انه اولا لا يعود الى تغيير تدريجي للمنشآت التعاونية • فليست المسألة فقط مسألة تغيير في بنية الانتاج ، بل في مجموع النشاطات الاجتماعية التي تتيح لكل فرد ان يشارك في التقرير •

ثم ان هذه الحركة ، بسبب انها تمس المجتمع الاجمالي ، لا يمكن ان تتحقق مرحلة فمرحلة ، بل هي ، بعد حقبة من التمهض تبدو فيها بعض المبادرات الدقيقة ضرورية (ولادة سلطة مزدوجة شبيهة بأهمية « العاميات » البورجوازية في قلب النظام الاقطاعي) تتطلب لحظة قطع : هي لحظة اعادة البناء الاجمالي للنظام •

واخيراً لان المشروع التسييري — الذاتي يقوم على مفهوم للانسان متعارض جذرياً مع مفهوم « برودون » والنقوضي : فليس هو امتداداً للفردية البورجوازية التي ولدت في عصر « النهضة » وانتصرت مع « الثورة الفرنسية » • ان اية ثورة اشتراكية لا يمكن ان تؤسس على مفهوم الفرد المجرد ، وهو خاصية الثورات البورجوازية التي تقيم الديمقراطية الشكلية • بل ان كل ثورة اشتراكية حقيقية تقتضي ، على العكس ، ان يخلق من جديد نسيج اجتماعي فتتته النزعة الفردية منذ وقت طويل ، وأدت ، في المجتمعات الحالية ، الى تواجده غبار من الافراد المسحوقين ذرات تجاه جهاز للدولة الكليّة القدرة ،

(١) نقصد من عبارة « احسن الحالات » الحالة التي تعني « شركة » حقيقية للملكية ووسائل الانتاج ، وليس استثمارها من قبل الدولة ، ذلك الاستثمار الذي لا يتيح « مشاركة » حقيقية للعمال في تصميم القرار وتنفيذه ، فيبقى بذلك على الانسلا ببات الاساسية •

جاعلة من المواطن دمية تشد خيوطها « من فوق » •
واعادة خلق هذا النسيج ليست ممكنة الا انطلاقا من مشروع
جماعي وليس فردي • والجماعات المراد تشكيلها هي خاصة ، كما بينا ،
مجالس عمالية للرقابة والادارة ، جماعات قاعدية للاستهلاك والخدمات ،
ومراكز مبادرات للثقافة (بأوسع معاني الكلمة) •

على هذا النحو يتضح تحديد التسيير الذاتي : ليس التسيير الذاتي
هو فقط طريقة ما لتسيير المنشآت ، بل هو ، في جميع ميادين الحياة
الاجتماعية ، مطلب « حل المشكلات حيث تطرح » •
فمشكلات مصنع او جامعة او مجمع كبير او مستشفى ، مثلا ،
لا يمكن ان تحل في مكاتب مكرزة في باريس ، ولا في برلمان ، حتى
ولا في الشارع ، بل حيث تطرح ، ومن قبل الذين تطرح عليهم •

ونكتفي هنا بايراد مثل من الف مثل : فكل مستشفى في فرنسا
يتعلق اليوم بأربع وزارات • والحق ان هذه الديوانية كلها - مع
تنافراتها - هي طفيلية • ان المشكلة الاجمالية لتوزيع الموارد تتعلق
وحدها بتخطيط قومي • والباقي كله يمكن ان يحل محليا من قبل
الجهاز المهتم والمستعملين (اي الجماعة المحلية التي يخدمها هذا
المستشفى) •

يبقى اذن التفكير في مسائل السياسة والثقافة • ذلك انه لا يكفي
مشاركة الاقتصاد ، بل كذلك سياسة الدولة ، والثقافة والتعليم التي
هي ، باشكالها الحالية ، الاركان الثلاثة لمجتمع « النمو » من
اجل النمو •

مشاركة السياسة والدولة من القاعدة

ان تجذّر الرقابات والتبشير من القاعدة على مستوى الاقتصاد (اتاجا واستهلاك) يتيح اظهار مفهوم جديد للسياسة : ان السياسة لا تستطيع ، بلا انحطاط ، ان تتحدّد فقط كتقنية الوصول الى السلطة او الحفاظ على السلطة . ونقصد بالسياسة :

- ١ - « تأمّلا في غايات » المجتمع الاجمالي وادارة اجهزته المختلفة .
- ٢ - تنظيم الوسائل تنظيما يتيح ، في القاعدة ، تنشيط الوعي النقدي والخلق لضرورة هذا التأمل في الغايات ، وفي المسؤولية الشخصية لكل فرد في تسيير جميع النشاطات الاجتماعية .

على الصعيد السياسي ، تبقى صالحة المبادئ التي اوردناها على الصعيد الاقتصادي : ان اشتراكية قائمة ، انطلاقا من القاعدة ، على التقرير الذاتي للغايات ، وعلى التسيير الذاتي للوسائل ، ليست مجتمعا يقرر فيه كل فرد في كل لحظة .

ان ما وضعناه موضع الاتهام ، في جميع المجتمعات الاستبدادية المركزة (سواء أكان الامر يتعلق بالنظام السوفياتي او بالانظمة الرأسمالية التي يتقنّع فيها الاحتكار الفعلي للتقنيات الموضوعية بأيدي بعض القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى بقناع الاوهام البرلمانية والانتخابية) ليس هو كون بعض الاختيارات الاساسية تؤخذ على مستوى المجتمع الاجمالي ، كما انه ليس مبدأ تفويض السلطة ، الذي هو ضرورة ، بل ان ما وضعناه موضع الاتهام هو الاليات التي لم تتخذ التقارير بواسطتها انطلاقا من مشاركة فعلية وثقت رقابة حقيقية من القاعدة . وهو كذلك الطابع الاجمالي ، الدائم والمحترف ، لتفويض السلطة .

ان تفويض السلطة لا بد من ان يكون اجماليا حين يكون نظام الانتخاب مؤسسا على الدوائر الارضية : فنظام « الديموقراطية التمثيلية » انما اقامته البورجوازية بعد حقبة طويلة من الصراع ومن « السلطة المزدوجة » (سلطة الاقطاعيين وسلطة العاميات البورجوازية) .

وقد كان هذا النظام الجديد ، الموجه ضد ملكية اقطاعية الجوهر ، ارضية ، يقوم على اقتراع « افقي » ، اقليمي . وقد كان يمكن لهذا الطراز من التمثيل الاقليمي ، ان يعطي ، في مجتمع زراعي أصلا ، صورة للبلد صادقة بما فيه الكفاية (حين لم يكن « ضرائبيا » ، اي حين لم يكن يستبعد من حق الاقتراع من ليسوا مالكين) .

ولكن حين أخذت الارياف تهجر اكثر فأكثر ، مع نمو الصناعة ، وحين أخذت تنشأ من جديد نوى من العمال كثيفة جدا في بعض المراكز المدنية ، أصبحت الانتخابات تشوه صورة البلد اكثر فأكثر . فقد قامت في انكلترا ، في القرن التاسع عشر ، « بلدات فاسدة » ينتخب فيها النائب ، في ريف أصبح مهجورا ، بحفنة من الاصوات ، في حين انه كان لا بد ، في مراكز صناعية يتكوى فيها العمال ، من عشرات آلاف الاصوات لحمل ممثل للعمال الى البرلمان . وقد حدثت ظاهرة مماثلة في فرنسا : فبسبب لعبة التقطيع الاقليمي للدوائر الانتخابية ، فلا بد لانتخاب نائب يساري من ضعفين او من ثلاثة اضعاف من الاصوات المطلوبة لانتخاب نائب يميني . ويكفي ان نقارن ، منذ قرن ونصف القرن حتى ايامنا هذه ، بين العدد الاجمالي للاصوات التي حصل عليها كل حزب ، وبين عدد ممثليه في « الجمعية الوطنية » ، وخصوصا في مجلس الشيوخ ، لنقيّم أهمية هذا الالتواء .

وبالاضافة الى ذلك ، حين ينتخب الممثل على القاعدة الاقليمية ، اي من قبل اشخاص لا يجمع بينهم الا السكنى في الحي نفسه ، فان التمثيل هو بالضرورة اجمالي ، اي انه يتناول مجمل المشكلات المطروحة . فالأقتراع هو اذن « مجرد » : انه لا يدعو الناخب الى تقرير حل مشكلة

ما ، بل يدعو الى ان يعطي رأيه ، اجمالا ، في ايدولوجية ما ، والى ان يوقع صكاً على يياض لصالح الممثل الذي انتخبه لحل المشكلات . والطابع الاجمالي لهذا التفويض لا يرجع فقط الى ان النظام التمثيلي قد انشيء اولاً في مجتمعات ذات غالبية زراعية ، ووجهه ضد الاقطاعيين .

وهذا الطابع الاجمالي ، والسالب ، لا يتأتى فقط من الانتخابات القائمة على قاعدة المقاطعة ، بل يتأتى ايضا من كون نظام « الديموقراطية التمثيلية » ، بشكله البورجوازي ، قد « افرضه » اقتصاد السوق . والنظام البرلماني ، على هذه الصورة ، يشكل في بدايته تقدماً كبيراً .

ففي قلب البرلمان ، يتمثل مختلف اشكال الملكية (الصناعية والتجارية والمصرفية) وليس فقط الملكية العقارية ، الى ان ظهرت ، في اواخر القرن التاسع عشر ، « الاحزاب العمالية » (احزاب الذين ليسوا مالكين - الا لقدرة العمل) وهذا البرلمان هو آلة نضال ضد كل محاولة للعودة الى سلطة الاقطاعيين وكبار مالكي الاراضي : ان كل « حزب سياسي » يمثل تمثيلاً كبيراً او صغيراً مصالح هذه الطبقة الاجتماعية او تلك ، وان تنافس هذه الاحزاب يسمح بتحديد محصلة نسبة القوى في كل وقت . ونسبة القوى هذه تترجم ، اجمالا ، بالحكومة التي تمارس بواسطة جهاز الدولة (الجيش ، الشرطة ، القضاء ثم التدخلات الاقتصادية) « تحكيما » بين المصالح والقوى الحاضرة .

ولكن هذا الشكل البرلماني للديموقراطية التمثيلية ، الناشيء من السوق والمكوّن على صورته ، سواء من اجل ممارسة وظيفة « الدولة الساهرة » (دولة تضمن « قواعد لعبة » السوق) العزيزة على قلب الرأسمالية الليبرالية ، او من اجل تقديم المساعدة ، والتنشيطات والامتيازات لجماعات الضغط الاوفر قوة - هذا الشكل البرلماني يقوم ، كالسوق ، على مفهوم احصائي للانسان : ان المواطن هو تجريد (وتوضع بين هلالين سلطة ضغطه الاقتصادية او عجزه الاقتصادي ، يوضع ذلك بمراءة وتفاق) .

شكلياً ، لا يتمتع الملياردير مالك « سلسلة » من الصحف ، الا بصوت

واحد، انتخابيا، شأنه في ذلك شأن أكبر « المعدمين » من المواطنين .
ولكن هل يعني هذا ان سلطته السياسية مساوية ؟

الواقع ان الاكذوبة الاجصائية « للاقتراع العام » تخفي الوانا من
التفاوت فظيعة : تفاوت في الاسهام بالحياة السياسية يُعزى الى اختلاف
مستويات الثقافة والى احتراف « المهن السياسية » ، وتفاوت يُعزى
الى مراقبة الاعلام ، وتفاوت يُعزى الى « جماعات الضغط » كجماعات
السيارات او المضاربات العقارية او التسليح (١) .

وبالمقابل ، فان الطابع الطبقي للدولة ، الناتج عن الوان التفاوت هذه،
يتجلى في سياسة الضريبة التي هي في صالح الاغنياء على حساب الآخرين،
وفي سياسة اجتماعية هزئية ، وفي لعبة المساعدات او الاعفاء الضريبي
الممنوح لكبار سادة الاراضي والصناعة والتجارة ، وفي التمييزات
الاجتماعية - لا حقوقيا ولكن واقعا - في توزيع التريفة ، وفي امتيازات
الاحتكارات، وفي نفقات التسليح لصالح بعض الشركات الخاصة الكبرى،
لان النفقات العسكرية هي جزء لا يتجزأ من نظام تسيطر عليه الاحتكارات
وتصلح غالبا كمنظم قصير المدى لتجنب الازمات والبطالة (٢) .
والمثال الاميركي « للحروب المحلية » لتنشيط الاحوال ، كما كتبت جريدة
« وول ستريت » ، في عهد حرب كوريا ، مثال نموذجي .

في هذه الظروف ، يتفتت المواطن ، ويعتبر كليا « كفرد » لا علاقة
له بعد ، على الصعيد الانتخابي ، مع جاره في المقاطعة ، اكثر من علاقة
الشاري مع السوق . ان باعة السياسة (الاحزاب) يقدمون له منتجات
ناجزة (البرامج) ويستعملون في تنافسهم جميع اشكال دراسات السوق
والدعاية . وان نظام الاحزاب السياسية هو لازمة من لوازم اقتصاد
السوق . والنتيجة الاساسية الاشد سوءا لنظام « التفويض الاجمالي »
هذا هي ارتهان المواطن السياسي لنائبه او لحزبه . وقد سبق لجان جاك

(١) انظر خصوصا في هذا الموضوع كتاب دومهوف : « من يحكم اميركا ؟ » منشورات

برانتس هول ، ١٩٦٧ .

(٢) انظر كتاب بول باران « الاقتصاد السياسي للنمو » منشورات ماسبيرو ١٩٥٧ ، ص ١٦٨ .

روسو في « العقد الاجتماعي » ان قال : « ان الشعب الانكليزي يظن انه حر ، ولكنه يخطيء خطأ فظيحا ، فهو ليس حرا الا فسي فترات انتخابات اعضاء البرلمان ، وما ان ينتخبوا ، حتى يعود عبدا ، فليس هو بعد شيئا » . وقد قدم ماركس تحليلا بارزا لهذه الديمقراطية « الشكلية » في كتابه « القضية اليهودية » .

واذن ، فان « البرلمان » هو بنية بالية لعدة اسباب .

انه اولا يفترض تفويض السلطة ذاك الذي كان روسو نفسه يسميه « ارتهانا » (العقد الاجتماعي) وهو يفترض ثانيا « تمثيلا اجماليا » للفرد . ولكونه ، ثالثا ، يقوم على انتخاب « قاعدته اقليمية » ويفرضه اقتصاد السوق ، فهو لا يعتبر الانسان الا من زاوية الناخب المجردة والاحصائية . وغالبا ما تكون قراراته ، رابعا ، محصلة علاقات القوى بين مختلف « جماعات الضغط » (في القرن التاسع عشر بين مختلف اشكال الملكية : العقارية والصناعية والمصرفية الخ . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، مع نشوء الاحزاب التي تنتسب الى طبقة العمال ، كانت جماعات الضغط تنزع الى الحصول على شروط افضل لبيع قوة العمل) . خامسا ، لاسباب ناتجة ، الى حد بعيد ، عن التقدم التقني الذي يتطلب برمجة بعيدة المدى ، فقد البرلمان الجوهري من سلطاته لانه دائما بازاء مشاريع بسبيلها الى التحقيق . فهو لا يستطيع ، تعريفيا ، ان يلتزم مستقبلا سبق الزامه . واخيرا ، فان مبدأ التفويض الاجمالي والمهني يقود الى « تكتيل » الناخبين الذين يواجهون برامج جاهزة والذين ليس لهم بعد الا ان يجيبوا بخيار ايدئولوجي بين هذا الحزب او ذاك ، لا ان يسهموا في المشكلات ، ولا في تحديد قصديات المجتمع الاجمالي .

والواقع ان النظام البرلماني ، كما لا يزال يعمل اليوم ، ليس هو في مفهومه للسيادة ، الا وريث الاستبدادية الملكية : فهو ينهض على الفرضية التي تنص على ان السلطة كلها يجب ان تكون متركزة في القصة . هناك تتجابه تجابها اعمى ، وعلى نحو احصائي ، القوى الحاضرة . فمن

الذي يستطيع ، الا ان يكون اعمى ، ان يعتبر من قبيل المصادفة التاريخية كون جميع « الديموقراطيات التمثيلية » في العالم الرأسمالي ، القائمة على مفهوم فردي ، ذرّوي ، شكلي للانسان الاحصائي ، متوقفة الآن بفعل توازن العجز ؟

ان النسبة ، في كل ديموقراطية منها ، بين فريق السلطة والمعارضة ، هي قريبة من ٥١ بالمئة مقابل ٤٩ بالمئة . والسبب الاساسي هو ان حزب السلطة والمعارضة ليس لاي منهما مشروع متميز عن الآخر وقادر على صنع مستقبل لا يكون المدّ الانتخابي للحاضر . ان الامر هو كذلك اليوم ، في الولايات المتحدة وانكلترا او السويد والمانيا الاتحادية وايطاليا ، اذا اردنا ان تقتصر على الامثلة ذات المغزى الاكبر .

ولم يفلت الوضع الفرنسي من هذا القانون « للقصور الحراري السياسي » الذي يسيطر اليوم على جميع الديموقراطيات الشكلية التي لا مشروع انساني حقيقيا لها ، اي على مستوى المشكلات المطروحة .

ان « ديموقراطية » من هذا الطراز ، لكل حزب فيها همّ مهيمن هو الموعد الانتخابي الاقرب ، عاجزة عن اخراج مشروع ذي مدى بعيد . وان اقتراح مشروع ذي مدى بعيد يحتمل تغييرا في طراز الحياة الحالي ، وعدولا عن رغائب صنعها تكثيف طويل ، يشكل خطرا على سياسي ما او على حزبه لا يفكر احد في مجابهته . وعلى ذلك ، فان اصوات « الانسان الاحصائي » لا يمكن ان تتحرك بكثافة بين برامج قرضت ايدولوجياتها البالية في مطلع القرن ديماغوجيات الحالة القائمة . ان تلك الاصوات تتوزع وفق القانون المستنقي « للقصور الحراري » السياسي . فكيف السبيل الى اقامة جماعة انسانية حقيقية ؟

لقد كان للجماعة البدائية ، القبلية ، القائمة على صلات الدم ، اساس من « الطبيعة » . وقد اتاح تقسيم العمل على خلق مجتمعات قائمة على روابط « الثقافة » ، ولكنها روابط مستلبة : فالفرد (وهو « ذرّة » ، باليونانية) محصور باختصاصه وخاضع لفريق اجتماعي قائد معتبر ممثلا « المصلحة العامة » . لقد كانت هذه الاشكال من المجتمعات

الثنائية القائمة على التعارضات بين القادة والمقودين ، النفي التاريخي للجماعة العائلية والقبلية • وستكون الجماعة الانسانية الجديدة نفي ذلك النفي : فهي لن تكون مؤسسة بعد على الطبيعة ، ولا على الثقافة (ثقافة « رسمية ») بموكبها من الارتعائات ، والثنائية ، وبخارجانية السلطة والملكية والمعرفة وكثافتها • بل ستكون قائمة على المشاركة الخلاقة الانسانية لكل فرد في مجتمع يكفّ سيره عن ان يكون بالنسبة اليه خارجيا وكثيفا • ولوضع حد لجميع اشكال الخارجانية والكثافة السياسيتين اللتين تميّزان « الدول » حتى الآن ، ينبغي :

— الا يتعامل الانسان بعد ككائن ذي بعد واحد ،

— والا يكون محكوما بعد بالعجز كهرد معزول تجاه « الدولة » •

وعلى تقيض نظام برلماني منبثق من غبار من الافراد المجردين ، المفتتنين ، كيف يستطيع الانسان ، كل انسان ان يتدخل سياسيا كمشارك فعال في جماعة ؟

ان التدبير الجذري الاول الذي ينبغي اتخاذه لتطهير النظام التمثيلي ، اي لكي يستطيع ان يعطي صورة للبلد اكثر مطابقة للواقع ، ولكي يدعو الناخب لوعي المشكلات الحسية بدلا من الاستسلام لايدولوجية اجمالية ، هو استبدال تمثيل القطاعات الاقليمية (كما هو الشأن في مجتمع زراعي قديم) بتمثيل للنشاطات الاجتماعية •

فاذا كان لكل وحدة عمل مجلسها او لجنتها الرقابية ، فان التمثيل القومي ينبغي ان يكون جوهريا « مؤتمرا » لمجالس العمال اليدويين والمتقنين •

ان النظام الضرائبي للبورجوازية حين تولّت السلطة مع ثورة ١٧٨٩ ، كان يقوم على هذا المبدأ : من لا يملك ، لا يقرع • والنظام الاشتراكي الذي تقترحه يقوم في البدء على مبدأ : من لا يعمل ، لا يقرع • وبالفعل ، فان ٩٥ بالمئة من المواطنين البالغين في بلادنا سيملكون حق الاقتراع (باعتبار ان المتقاعد يبقى طبعا مرتبطا بهيئة ناخبي المنشأة التي كان يعمل فيها ، وان عمل ربة البيت او ربة الاسرة يشبه اي عمل

يدوي آخر او ثقافي) وسيُحذف فقط الطفيليون او اولئك الذين يعيشون من النشاطات الضارة بالمجتمع .

والحق ان هذه ليست الا مرحلة مؤقتة ، لان مجتمعا قائما على العمل ، اليدوي او الثقافي ، التقني او الفني او التربوي ، يحذف بطريقة أيسر من طريقة المجتمع القائم على الربح النشاطات الطفيلية للمضاربة ، كالدخل بلا عمل او التجارة السرية (قمار ، مخدرات الخ) .

وهكذا يمكن تجنب الطابع الاجمالي لتفويض السلطة الضروري .

ولتجنب الطابع الثابت لتفويض السلطة ولإحتراف السياسة ، يجب ان يطبق مبدأ الدوران تطبيقا دقيقا : لا يحق لاحد ان يكون قابلا للانتخاب مرتين متتاليتين في المجالس التمثيلية . وبالإضافة الى ذلك ، وباعتبار ان المندوبين ليسوا هم مندوبي دائرة اقليمية ، وانما هم مندوبو وحدة عمل او استهلاك او ثقافة ، فمن المعقول تماما الا يكون مندوب هذه الوحدة هو نفسه دائما ، بل ان يختار ، لكل دورة من دورات « مؤتمر مجالس العمال » وفق طبيعة المشكلات المسجلة في جدول اعمال تلك الدورة . وقد بلغت هذه الفرضية من الابتعاد عن الطوبائية بحيث دخلت صراحة حيز التنفيذ في الدستور اليوغسلافي الاخير . ويجب ان تكون مهمات اعضاء هذه المجالس اساسا :

١ - اظهار وتنشيط المبادرات والاقتراحات الصادرة عن المنشآت والجماعات الاجتماعية او الثقافية .

وبخلاف الديموقراطية البرلمانية التي تفصل الهيئة التشريعية عن الهيئة التنفيذية ، كانت عامية باريس مجلسا « متداول وفاعلا » في وقت واحد ، حيث كان لكل عضو مسؤولية شخصية في تحقيق المشاريع . اما في منظورنا ، في المشروع القاضي بإيقاظ مبادرات كل مواطن وقدرته على الخلق وتنشيطها وتنسيقها ، يكون الدور الجوهري لاعضاء « مؤتمر مجالس العمال » (وهم ليسوا منتخبين على القاعدة الاقليمية ، فليسوا اذن مرتبطين بـ « دائرة ») هو التجول في البلد كله « كممثلين مكلفين » عام ١٧٩٣ بأن يجمعوا الاقتراحات من المنشآت ومن الجمعيات ذات

التسيير الاجتماعي ، ومن الجمعيات الثقافية ، وان يترصدوا مواهب الفنانين او المنظمين ليجعلوا مشاركة الافراد والجماعات اكثر حيوية واوفر فعالية .

٢ - مراقبة المشاريع التي قبلتها الهيئة التنفيذية وتأمين مناقشتها النقدية (تعدد المشاريع واعلام كامل عن قصديتها وعملها ونتائجها) والعنلية (بالوان التصنيع والتكيف المذاعة بجميع الوسائل الجماهيرية) .

٣ - اقامة الهيئة التنفيذية ، وقبل كل شيء الرئاسة الوطنية .

هذه الهيئة التنفيذية ستكون مسؤولة امام « مؤتمر مجالس العمال » ومهمتها بمعونة « المؤتمر » والخبراء :

١ - تنظيم التخطيط الاقتصادي (بتنسيق الاقتراحات الصادرة عن مجالس التسيير الذاتي ، وعن جمعيات التسيير وعن المراكز الثقافية ، بنشر مختلف الاختيارات الممكنة واسباب الاختيار واخضاعها للنقاش) سواء اكان تخطيطا معياريا ذا فروع ، او استثمارات او ضرائب او تحويلات اجتماعية) .

٢ - وضع قوانين التوجيه الاجتماعي (تنظيم العمل ، صحة ، بيئة ، الخ) .

٣ - اقتراح المشاريع الثقافية الكبرى - من مثل وضع مباديء التثقيف والتربية وخطط تنظيم المدن او تنسيق مشاريع انشاء الجمعيات الثقافية القاعدية والباحثين والمبدعين .

٤ - تحديد القواعد العامة للنظام العام . هنا ايضا ، تجنبنا لخارجانية الاحتراف ولسريّة الديوانيات (اذا لم يكن الامر أمر طغيان الاجهزة القمعية) يجبن مثلاً :

- على صعيد القضاء : انشاء مهنة حقوقية واحدة (محامون وقضاة) ، انتخاب القضاة ، ودوران بحيث يكون رجال القانون انفسهم ، دورياً ، قضاة ومحامين ومدركي حقوق .

- على صعيد الشرطة : مستسمح « خدمة وطنية » (على غرار الخدمة

العسكرية الحالية) بتجنب تمهين الشرطة ، وباقامة دوران لجميع المواطنين في ممارسة مهمة السلامة العامة الضرورية .

ويطرح الجيش مشكلة عينية بالرغم من انه ليس الا حالة خاصة من مشكلة خارجية السلطة وكثافتها . ولا يمكن حلها من غير ان نوضعها تاريخيا .

فالجيش الوطني الفرنسي (مقابل الجيوش الاقطاعية الخاضعة لمولاها وحده) وُلد مع شارل السابع الذي انشأ جيشا بخدمة الامة ، لا بخدمة هذا السيد او ذاك . وقد شرع شارل السابع راتبا نظاميا للجندي وضع لتغطيته ضريبة وطنية . وقد زادت اهمية هذا الجيش مع تقدم الوحدة الوطنية وحظي بدعم الامة كلها ، ولا سيما البورجوازية التجارية (كانت « الميليشيات البورجوازية » تحمل في « بوفين » عام ١٢١٤ راية الملك) . والواقع ان هذا الجيش كان يؤمن التنقل الحر للناس والسلع على جميع الاراضي الوطنية في وجه السلاطين .

وكما افرزت السوق البرلمان والمدرسة ، هكذا افرزت ضرورة هذا الجيش ، كضرورة الوسائل الاخرى للوحدة الوطنية (وحدة السلطة السياسية ، القانون والعدل ، الضرائب الوطنية ، وحدة الاوزان ، الخ) .

وقيام « الدول الوطنية » عهد لهذه الجيوش بدور الدفاع عن الحدود التي كانت الامم تصنع داخلها . وهكذا لعب الجيش ، في ولادة الامم ونموها ، دورا تقديميا واجبا عظيميا . وقد تجلّى هذا الدور بقوة في « الثورة الفرنسية » . فبعد ان زالت حظوة الجيش وفتّته حروب السلاات الغريبة على المصلحة الوطنية ، والتي قامت بها الملكة المتهاوية ، يجدد هذا الجيش باتسابات « الوطنيين » اليه ، اي الثوريين ، فتوحد مع فرنسا والمثل الاعلى الذي كانت تحمله . وبقايا الجيش القديم هي وحدها التي تجمعت في « كوبلنز » او في انكلترا تحت الرايات الاجنبية .

واذا قاوم الجيش الفرنسي مقاومة منتصرة تحالفات اوروبا الاقطاعية،

فقد بدا ضامنا للحريات الفرنسية ، بل اكثر من ذلك ، محررا لجميع الشعوب . وقد كانت انتصارات نابوليون الباهرة ، حتى ١٨١٣ ، معزوة لديناميكية هذه الفكرة ، لهذه الامة وللقائد الذي كان يجسد عبقريتها ، والذي كانت الشعوب تحييه ، كما يقول نابوليون نفسه « كروبسير على فرسه » . (وسيقول هيغل ، عند دخول نابوليون الى « ايانا » : « لقد رأيت العقل على حصان »)

وحين تحول التحرير ، مع « الحصار القاري » ، الى طغيان لكي يربط السوق الاوروبية كلها بمصالح اقتصاد الحرب الفرنسية وحدها ، وحين تحول جنرالات الثورة الى مارشالات الامبراطورية ، بدأ الانحسار . واثرت الشعوب نفسها في حروب الانصار ، من اسبانيا الى روسيا ، على جيش كان قد اصبح غريبا عنها ومضطهدا لها .

وهذا الدور الملتبس والمتناقض للجيش ، في عهد الامبراطورية ، مرتبط بتناقضات النظام النابوليوني . ان له خصائص ثورية ، ثم اكثر فاكثر خصائص ثورية - مضادة . وهذا التحول يترجم حسيا باعادة طبقة النبلاء الوراثية ، وبالتحالف مع الملكيات القديمة (التي يرمز اليها الزواج السياسي مع ابنة امبراطور النمسا) . والعدول عما كان الحرب الثورية المحررة يعبر عنه برفض انجاز اصلاح زراعي في بولونيا او روسيا ، وكذلك في معارضة تشكيل الوحدة الالمانية (الذي سيفضي على حرب الشعب الالمانى عام ١٨١٢ طابعا وطنيا ديموقراطيا) . وبالمقابل ، فان المرسوم الاضافي لـ « دساتير الامبراطورية » ، عند العودة من جزيرة « الب » ، مع الاصلاح الزراعي ، يسجل عودة (قصيرة جدا) الى الحرب الثورية ويشرح الزحف المنتصر من غولف - جوان حتى باريس .

في القرن التاسع عشر ، اصبح الجيش في خدمة الوان القمع والاضطهاد التي كان يمارسها « الحلف المقدس » ، ثم في خدمة المنشآت

الاستعمارية التي تهدف الى اقامة أسواق (١) وكذلك اضطهادات داخلية ضد جميع محاولات الثورة التحريرية للشعوب (في عام ١٨٣٠ ، و ١٨٤٨ ، ضد عامية باريس بالتعاون مع بسمارك) . وقد تراخت العلاقات بين هذا الجيش والشعب ، وادركه الفساد من الداخل (قضية دريفوس) . وتحولت الوطنية ، التي هي حب الشعب ، الى قومية هي تحد للشعوب الاخرى وللشعب نفسه . وساعد حس التضامن ، ان لم تقل حس الطبقة ، على عزل هذا الجيش عن الداخل .

واستخدام الجيش ، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، في مهمات مضادة للثورة او في عمليات استعمارية ، عمق الشقة بينه وبين الشعب . وبعد التباسات « الحرب العجيبة » ، وبعد حملة ايديولوجية جعلت من « اعني وطني الامس ، كما يقول موريك ، اول المتعاونين مع المحتل » تحلل هذا الجيش في الهزيمة .

وولد من جديد جيش جديد ، على هامش الاول ، بدافع من حس مدني للضباط والجنود الذين رفضوا ، بناء على نداء الجنرال ديغول ، ان يوقفوا المعركة ، وتابعوا النضال من اجل الاستقلال الوطني في العالم كله ، وباستجابة الشعب نفسه الذي نظم في قلب البلاد ، خارج الجيش التقليدي ، مقاومة المحتل الهتلري .

ولكن امتزاج هذين العنصرين لجيش جديد ، وهو امتزاج كان يمكن ان يكون خصبا وان يلحم مرة اخرى الشعب وجيشه ، سرعان ما لطخته اعتداءات على حرية شعوب اخرى ، ابتداء من قصف هيفونغ في الفيتنام (التي كانت موافقة مع ذلك على تكوين اتحاد

(١) تصريح المارشال بوجو في مجلس النواب يوم ٢٤ كانون الثاني ١٨٤٥ : « اتعرفون لماذا ذهبنا .. على بعد ١٣٠ كيلومترا من الشاطئ ؟ لنشق لنا طرقا تجارية في الداخل . لقد فعلنا ما يفعله الانكليز ، حرب المصالح . لقد مشينا والسيف ، في يد ، والمتر في الاخرى . وابتداء من هذه الحملات ، حدث تقدم هائل في تجارة الجزائر .. هذه هي الاسباب التي دفعتنا الى توسيع سلطتنا ، ولا اقول احتلالنا .. لقد سمينا قادة يقومون بدور شرطة الطرق ، في صالح تجارتنا » .

مع فرنسا) حتى اعدامات القسنطينة بالرصاص واضطهاد الشعب الجزائري المناضل من اجل استقلاله .

واخيرا ، أتى السلاح الذري ليجعل جميع المفاهيم التقليدية بالية .
ومنذ ذلك الحين ، بدأ الاستياء الكبير في صفوف الجيش : فحين يقاتل جيش ما ، ليس ضد جيش آخر ، بل ضد شعب ، مهما بلغ هذا الجيش من القوة (ومثال الجيش الاميركي في الفيتنام شاهد على ذلك) فهو جيش مهزوم على اي حال . وقد قام الجيش الفرنسي بهذه التجربة في الفيتنام ، كما في الجزائر .

حين تلقى قادة هذا الجيش ، الذين لا يملكون وعيا واضحا
للاسباب التاريخية العميقة لمذلتهم ، والذين يحسون انفسهم « غير محبوبين » - حين تلقوا مهمات مناقضة للشرف ومرصودة للهزيمة ، اغراهم ذلك بان يحولوا سلاحهم الى اولئك الذين اودعواهم ذلك السلاح .
والاقلاب العسكري في الجزائر عام ١٩٥٦ قد اظهر ان بعض قادة الجيش الفرنسي ليسوا بمنجى من تلك الاغراءات .

واذا تجاوزنا الآن الاطار الفرنسي ، وتأملنا دور الجيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بوسعنا ان نتساءل اذا لم يكن من الواجب ان نعيد النظر في المشكلة من اساسها .
لنميز جيوش « القوى الكبرى » عن البلدان الصغيرة والقوى المتوسطة .

ان جيوش « القوى الكبرى » (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاسم) لم تلعب قط بعد الحرب العالمية الثانية دورا وطنيا . بل كانت آلة الارهاب الايديولوجي او المقاصد المسيطرة ، ان لم نقل التجارية .
سواء كان الامر يتعلق بالجيش الاميركي وتدخله في الفيتنام وبلدان اميركا اللاتينية لفرض او المحافظة على الاجهزة السياسية او العسكرية الاكثر عبودية والافر فسادا ، او كان يتعلق بالجيش السوفياتي الذي ولد ، مع ذلك ، من الشعب مع ثورة اكتوبر والتحم به في الحرب الكبرى ضد الفاشية الهتلرية ، والذي لم يستعمل منذ ذلك الحين الا

كأداة احتلال ، او حتى أداة غزو (في تشيكوسلوفاكيا) لمنح الشعوب المجاورة ، من « إلب » الى الحدود الصينية ، من خلق طرازها الخاص من الاشتراكية .

فيما يخص البلدان الصغيرة ، ليس لدور الجيوش طابع وطني اكبر : فدور الجيوش في بلدان اميركا اللاتينية ، تلك الجيوش التي تمتص القسم الاكبر من « المعونة » المالية الاميركية ، هو ان تبقى في السلطة ، لصالح اقلية صغيرة من « المتعاونين » المستفيدين من « النمو » ، الانظمة التي تضحي بمصالح شعوبها وبشرفها وبأمانيتها ، او ان تقلب الحكومات او الحركات الشعبية التي تجهد في التوجه نحو الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية . وليست هذه حالة خاصة لاميركا اللاتينية : فانه يتضح ، من الفيتنام الى كمبوديا ، ومن البرازيل الى زاير والسي التشيلي « ان الشعب الذي يملك جيشا متميزا عن الشعب المسلح ، لا يمكن ان يكون شعبا حرا » .

واما الشعوب ذات القوة المتوسطة ، فان امكانياتها « للدفاع الوطني » تنقص باطراد . ذلك لانها ، ارادت ام لم ترد ، مدفوعة للاندماج في كتل اكثر قدرة : ان الحاح بلدان اوروبا الغربية على الحفاظ على الجيوش الاجنبية في اوروبا يشهد بوضوح ان اي دفاع « وطني » (او حتى « اوروبي ») غير ممكن ضد الاتحاد السوفياتي بدون « الحامي » الاميركي . وكذلك فان اي دفاع ضد الولايات المتحدة غير ممكن بدون الاتحاد السوفياتي .

وهكذا فان جيوش هذه البلدان - التي منها فرنسا - مدفوعة الى وضع شديد الصعوبة ، ونحن نفهم ان يتساءل كثير من الضباط والجنود عن معنى مهمتهم نفسه .

ان الجيش الاصطلاحي لا يمكن ان يكون له الا دور القمع ، والجيش النووي ليس على مستوى المجابهات المحتملة مع الدول الكبرى .

وهكذا ، فان اي جيش في العالم ، في هذا الربع الاخير من القرن

العشرين ، تستوي في ذلك البلدان العظمى والوسطى والصغرى ، لا يلعب بعد دور الدفاع الوطني .

وان فكرة الجيش الوطني التي يرجع عهدها الى بضعة قرون مطروحة اليوم مجددا واساسا بالتطورات الحالية للتاريخ العالمي .

ان « الدفاع » الحقيقي عن شعب وعن القيم الحضارية التي خلقها والتي يجسدها ، لا يتعلق بعد « بحرس على الحدود » ، وانما بتحقيق اجماع داخلي وعلاقات جديدة بصورة جذرية مع الشعوب الاخرى ، الغريبة وغير الغريبة .

والدفاع الوحيد الممكن عن الاستقلال ، هو الدفاع عن شعب متعلق تعلقا كافيا بنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والروحي ، بحيث لا يستطيع اي محتل محتمل ان يأمل باي تعاون معه . وهذا ما اثبتته شعب الفيتنام تجاه العدوان الاميركي وما اظهرته كذلك التجربة الاوروبية : فان تحطيم الجيش التشيكوسلوفاكي لم يتطلب من الجيش السوفياتي الا بضع ساعات ، ولكن مقاومة شعب ، وليس مقاومة جيش ، حتى ولو كان شعبا صغيرا كالشعب اليوغوسلافي ، كانت كافية لتثييط الغزو . مثال آخر : لم يجازف ماك ارثر ، في زمن الحرب الكورية ، ولا القادة السوفيات اليوم ، بقصف الصين قصفا ذريا ، لا خوفا من جيش صيني ، بل خوفا من المقاومة الشاملة من شعب برمته .

على هذا النحو فحسب تستطيع اشتراكية ذات تسير ذاتي ان تدافع عن نفسها : لا بجيش اصطلاحي ، ولا بقوة رادعة مزعومة لا تقاس اطلاقا بقوى الذين يهددونهم ، وانما بتعلق شعب يحس كل مواطن فيه انه مسئول شخصا عن مستقبل الحريات المكتسبة .

هناك مشكلتان كبيرتان تطرحان بصدد تسير الثقافة ونموها :

١ - ان اكبر خطر في المجرى الثقافي ، المدع - الوسيط - المتلقي ، (وهو خطر ملموس حتى الآن في جميع الانظمة الاجتماعية) ، هو ان المسرح والسينما والراديو والتلفزيون ، بفعل اللعبة العمياء للسوق ، او بفعل

استبدادية الدولة ، تتلاعب بأذواق الجمهور وبحاجاته ، وتهدف الى ان تفرض على المبدعين قواعد عملها التي أفسدتها متطلبات الربح التجاري او التبريرية السياسية . ولتقليص هذه الآفات التي تتآكل الابداع الثقافي ، لا بد من مضاعفة الجمعيات المعاونة « التي لا تكون حكومية ولا خاصة » كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات ذات التسيير الاجتماعي .

٢ - المشكلة الاخرى التي هي في الحقيقة حالة خاصة من المشكلة الاولى ، ولكن اهميتها تستحق معالجة منفصلة ، هي مشكلة نظام التلفزيون الذي اصبح في جميع البلدان اكبر السلطات : سلطة التلاعب بالرأي العام . هنا ايضا ، لا يمكن لهذا النظام ان يكون خاصا (كما في الولايات المتحدة) ولا حكوميا (كما في الاتحاد السوفياتي) ولكن عليه ان يحتل في أجهزة توجيهه وادارته ممثلي العمال اليدويين والمتقنين ، وجماعات الرقابة والتسيير الاجتماعي ، ومبدعين وممارسين للثقافة (وسنعالج مشكلة التلفزيون فيما بعد ، في الفصل المخصص للثقافة) .

ويحسن اخيرا ان نشير ان هناك اليوم مشكلات قليلة يمكن ان تحل في الاطار الوطني وحده ، وذلك بسبب شبكة الترابطات التي تخلقها السوق العالمية ، وتقنيات الاتصال او النضال . ونكتفي بإيراد بعض الامثلة ذات المعنى الخاص :

— ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « التخطيط الاقتصادي » خارج السياق الدولي الذي يتعلق به كل بلد ، من الاعلى ، بالنسبة لموارده من المواد الاولية والطاقة ، ومن الاسفل ، بالنسبة لاسواقه وعملته وانظمته الجمركية الخ ..

— ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « الدفاع الوطني » خارج السياق الدولي ، بأن تتجاهل مثلا وجود القوات العظمى والاستقطاب في الكتل الكبرى التي لا تقاس وسائلها العسكرية (وخاصة حين يمكن لاي هدف ان يبلغ بدءا من أية نقطة انطلاق ، بفضل الصواريخ حاملة الرؤوس النووية) بأسلحة هذا البلد الصغير او المتوسط .

— ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « الثقافة الوطنية » خارج السياق الدولي ، باعتبار ان وسائل الاتصال الجماهيرية ، بواسطة الاقمار الصناعية ، تمنح كل فرد وفي كل لحظة ، وعلى الفور تقريبا ، نماذج السلوك لدى جميع الشعوب الاخرى وابداعاتها العلمية او الفنية .

هناك اذن ، في كل ميدان ، معطى جوهري وجديد ، هو الضرورة المطلقة لمواجهة كل مشكلة في منظور عالمي .
وهذا المطلب اكثر إلحاحا حين يمت الامر الى العلاقات الجديدة جذريا التي ينبغي ان تقوم مع « العالم الثالث » ، لا انطلاقا من مساومات اقتصادية ، وانما انطلاقا من « حوار للحضارات » حقيقي ، جدير وحده ان يطرح للبحث من جديد الفرضيات التي تقوم عليها ثقافتنا الغربية ، تلك الفرضيات التي الهمت حتى الآن الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية للبلدان المسماة « غربية » وحاولت ان تجعلها مشروعة .
في هذا الميدان ، وفي كل ميدان آخر ، تتطلب « ثورة ثقافية » اي اختيار مشروع جديد للحضارة — على الصعيد الكوني — ان يسبق العنصر السياسي (١) العنصر الاقتصادي وان يقوده ، اي ان يسبق التأمل في الغايات تنظيم الوسائل ويقوده .

(١) نذكر مرة اخرى ان « السياسة » في نظرنا ، ليست هي منهج الوصول الى السلطة او البقاء في السلطة ، في الداخل كما في الخارج ، وانما هي تأمل في الغايات الاجمالية للمجتمع وفي طرائق تحقيق هذا المشروع .

مفارقة الثقافة والغربية من القاعدة

ان هيمنة الكرة (الطبيعة والبشر) بتقنيات الانسان الغربي هي اليوم من القوة بحيث ان فعل الانسان يستطيع القضاء على الحياة بالسلاح الذري ، بل يستطيع استنزاف الينابيع الغذائية في الارض والمحيطات ، وينابيع الماء العذب ، وتغيير المناخات بقطع الغابات والزراعات الاحادية وبالتلويثات الصادرة عن الصناعة ، الى حد " اتاحة الفرصة لزحف الصحارى وذوبان القنن الثلجية في الاقطاب " .

وهكذا تجد الانسانية نفسها تواجه مشكلة لم تكن تطرح من قبل خلال آلاف السنوات من تاريخها : فحتى الآن ، لم يكن تطور الاجناس الحية ، وتطور الارض ، يتوقف اساسا على الانسان الذي كان يستطيع ان يتذرع بأهداف مجهولة لـ « عناية الالهة » او لـ « طبيعة » كان يخضع لها . اما الآن ، فان دوره ، كما يقول جوليان هكسلي ، هو ان « يضطلع بالتطور وان يقوده ويوجهه » .

وعلى ذلك ، فان المهمة الاولى للتربية لا يمكن ان تكون بعد تكييف الطفل مع نظام قائم ، بجعله يتمثل المعارف والحكم المهيأة لتطويعه له ، كما سبق للاجيال السابقة ان فعلت ، بل ان مهمتها ، على العكس ، هي مساعدته على ان يعيش في عالم يتغير بايقاع لا مثيل لتاريخها له ، اي جعله قادرا على خلق المستقبل واختراع ممكنات جديدة .

وان تكون انظمتنا المدرسية والجامعية الحالية لا تستجيب اطلاقا لهذه الحاجة الجديدة ، فذلك بديهية كانت انفجارات ايار ١٩٦٨ فسي جامعات العالم كله والوان الرفض الطلابية خلال السنوات التالية اعراضا كاشفة لها على نحو وحشي .

وهذه المشكلة لا يمكن ان تحل بعد باصلاح ما للتعليم ، اي بتغيير « للوسائل » يتيح ادراكا افضل « للغايات » المقصودة حتى الآن ، بل

« بثورة ثقافية » حقيقة تضع هذه « الغايات » مجددا موضع السؤال ، وتتوجه بالتماس واكتشاف مشروع جديد للحضارة .
ان « المدرسة » في شكلها الحالي (شأنها شأن « الامة » او « البرلمان ») انما افرزها اقتصاد السوق (١) . فهي مؤسسة على مبادئ المنافسة والمردودية .

مبدأ المردودية : ان توظيفا سنويا يتدرج لمدة خمسة عشر عاما يفترض ان يكون رسمالا - دبلوما يؤمن لباقي الحياة دخلا بنسبة كذا في المئة .

مبدأ المنافسة : ان المدرسة ، بشكلها الحالي ، بانتقاءاتها ومسابقاتها ، تهدف الى الترقية الفردية ، وهي مقودة ، كالسوق ، بالمجابهات الغائية : الترقية الفردية للبعض التي تقضي بحذف الآخرين .

ان مثل هذه المدرسة ، شأنها شأن المنشآت السياسية والاقتصادية التي تفرزها السوق ، غايتها ان تكرر نفسها وان تنتج من جديد النظام الذي ينجبها (٢) .

ولا يمكن لتغيير حقيقي ان يحدث بتجديد اصلاحي للوسائل . فليس يكفي الاستسلام للوهم الاقتصادي للنمو الكمي للمدرسة ، من مثل زيادة موازنة « التربية الوطنية » لمضاعفة عدد المباني والتجهيزات المدرسية والمعلمين ، كما لا يكفي الاستسلام للوهم السياسي الذي يقوم هو ايضا على مقاييس كمية : من مثل تسديد فترة الدراسة ودقطة الدخول الى المدارس ، ولا الاستسلام للوهم التربوي القائم على « فضائل الوسائل » الجديدة ، من مثل الاستخدام الاكثر تعميما للتلفزيون او للناظمة الآلية في الصفوف .

صحيح ان ليس شيء من ذلك كله قابلا للادانة بذاته ، ولكن شيئا من هذا لا يشكل حلا للمشكلة الحالية . ان « تعريفا جديدا

(١) انظر في هذا العدد تأملات ادوار ليزوب في « دفاتر لجنة تنمية الاستثمارات

الثقافية في افريقيا ومدفقرر » ١٩٧٢ .

(٢) انظر بيير بورديو وجان كلود باسرون في كتابهما « التكاثر » منشورات مينوي ،

باريس ، ١٩٧٠ .

لقصديات التربية « يتطلب تغييراً جذرياً لمحتوى النشاط الحيوي للثقافة ولبرامجها ولبنائها ولسيرورة عمله » .

ولما كان الامر التماس غايات جديدة للمجتمع الاجمالي ، واختراع مشروع جديد للحضارة ، فان تنشيط الطاقة الخلاقة والقدرة الخيالية للاستباق هو الذي يصبح الهدف الاساسي للتربية .

والنقد الذاتي للثقافة الغربية ، اذا شئنا ان نذهب حتى النهاية في طرحه للنقاش ، ينبغي ان يعود الى تعميم نظام السوق الذي افرزه ، الى « النهضة » التي هي ولادة الرأسمالية والاستعمار اللذين ينهضان ، من وجهة نظر الثقافة ، على النمو الاحادي الجانب لعلم فني كمحرك للنمو^(١) ، وفي الوقت نفسه على تقي وتهديم لجميع الثقافات الاخرى (غير الغربية) .

وهكذا ، فان ما نسميه « العلم » ليس هو بعد الحكمة والمعرفة اللتين بهما يتحدد مجموع علاقاتنا بالطبيعة ، وبالانسان الآخر ، وبالمجتمع ، وبالتسامي ، بل هو بالفعل نموذج حضارة . انه ليس « العلم » ، بل العلم « الغربي » الذي غايته تغيير الطبيعة لامتلاكها ، والذي هو محرك النمو بالتحريك الفكري والتقني للاشياء والبشر .

اذا أعدنا التاريخ الغربي الى موضعه من السياق الاجمالي للتاريخ ، تبيين دور هذا « العلم » الذي يدعي انه العلم الوحيد : ان انتصاراته قد سمحت بمضاعفة وسائل الانتاج والاستهلاك ، وبسرعة النقل والتجارة والحرب .

هذه الحلقة الغربية من تاريخ الحضارة اتسمت بنهب جميع القارات الاخرى ونفي ثقافتها . وهي متسمة ايضا بمفهوم « للعلوم الانسانية » يحمل طابع العلاقات البشرية الفقيرة جدا التي انجبتها : فالعلوم المسماة بـ « الانسانية » التي تستغیر منهاجها من علوم الطبيعة اصبحت فني

(١) « علم يجعلنا سادة الطبيعة ومالكيها » كما يقول ديكرت في « خطاب المنهج » .

جوهرها تقنيات للتلاعب بهدفها الذي ليس هو بعدد الطبيعة ، وانما الانسان معتبرا « شيئا » ، أكان الامر يتعلق بـ « الانسان الاقتصادي » للاقتصاد السياسي الذي يقلص الانسان الى بعده الوحيد كمنتج او كستهلك ، او بعلم الاجتماع وعلم النفس اللذين اصبحا غالبا مناهج لتكييف الانسان المستلب او للتلاعب به ، سواء كانت القضية قضية « الحرب النفسية » او الدعاية البافلوفية او التنويمية ، او علم للاجتماع يتعلق بـ « الادارة » او بـ « العلاقات الانسانية » او بـ « الروايز » المتصلة بما يسمى « الحاصل الذكائي » الخ . (١)

ان تغيير محتوى ومناهج تربية تهدف جوهرها الى اعادة الطرح النقدي لنظام قائم ، وليس لانتاج نسخة اخرى عنه ، والى ايقاظ الطاقة الخلاقة وتنميتها ، وليس للتكيف والتمثل ان ذلك يتطلب :
— ان يكون للثقافات غير الغربية ، في هذه التربية ، مكان مماثل للثقافة الغربية .

— وان يكون للفنون (ولعلم الجمال ، كتأمل في الفعل المبدع) مكان مماثل للعلوم والتقنيات ،
— وان يكون للاستقبالية (كتأمل في غايات وقيم وحس المستقبل الذي يولد ، وكوعي لمسؤوليتنا في هذا الابداع) مكان مماثل للتاريخ .

ان معرفة معاشة للثقافات غير الغربية ، اي ان « حوار الحضارات » حقيقيا ، يستطيع وحده ان يسمح باعطاء جواب على الاسئلة المطروحة اليوم ، على المستوى الكوني ، باضطلاع الانسان بالتطور وتحقيق الانقلاب الضروري ، وذلك بجعل ما تواضع الناس على تسميته بـ « العلم » نسبيا . وبوضعه في مجموع « حكمة » اوسع جدا لا تكون فيه علاقاتنا مع الطبيعة علاقات تحريك او تلاعب او غلبة فقط ، بل علاقات محبة ومشاركة ، ولا تكون فيه علاقاتنا مع الانسان الآخر والمجتمع

(١) انظر كتاب ميشال تور « الحاصل الذكائي » منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٤ .

علاقات فردية غائية او كليانية محشر للبشر ، بل علاقات مشتركة ، ولا تكون علاقاتنا فيه مع المستقبل محددة بمحض مدّ خارجي للحاضر والماضي ، بل بقطع وتجاوز وتصعيد وخلق لمستقبل جديد على نحو جذري (١) .

هذه الحكمة ، اذ تخرج من التابوت الرياضي والتجريدي ، تقود الى التمييز بين :

- « الموضوع » الذي لا يمكن ان يحرك الا من قبل « التصوّر » ،
- و « الذات » التي لا يمكن ان تنادي الا من قبل « المحبة » ،
- و « المشروع » الذي لا يمكن ان يسمى الا من قبل « الاسطورة » او « الشعر » .

٢ — ان « الفنون » هي التي اعادت اولاً طرح موضوع « القيم » الغربية اذ انفتحت على الرسم الياباني في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، ثم انفتحت في مطلع القرن العشرين على النحت وعلى الموسيقى الافريقية ، وعلى مسرح « نو » ومسرح « بالي » ، وعلى التجريد الاسلامي مع ماتيس وبول كلي ، وعلى رقصات الهند الطقسية الخ ..
ليس ثمة تربية اكثر ثورية من التي تحث الانسان على ان يتصرف ، بازاء العالم ، كما يتصرف فنان بازاء عمل يبدعه ، لا كما يتصرف بازاء معطى خارجي وكثيف .

٣ — ان الاستقبالية (في غير المفهوم الوضعي للنموذج الاميركي — وهو مجرد تكهن تكنولوجي للوسائل انطلاقاً من الحاضر ومن الماضي — بل في مفهوم التأمل في الغايات ، والفحص النقدي وطرح التساؤل عن الغايات المقصودة ، وفي مفهوم استباق الغايات والمشروعات الجديدة واختراعها) ان الاستقبالية غير متعارضة مع التاريخ : بل هي على العكس متصلة به اتصالاً وثيقاً ، اذا حرصنا على انتزاع الطابع الحتمي للتاريخ ،

(١) انه لامر ذو مغزى ان يعلن د.ل. ميدوس ، في رده على الانتقادات التي وجهت في تقريره عن حدود النمو الذي وضعه بتكليف من « نادي روما » ، بان فرضيات « نموذجه » اقرب لحكمة الشرق منها لفلسفات الغرب و« علومه ». كتاب « اية حدود ؟ منشورات سوي ، باريس ١٩٧٤ »

اي اذا كفنا عن ان نرى فيه حركة خطية وجبرية ، لنثبت ان الاحداث والمنشآت والقيم قد ظهرت انطلاقا من تعددية الممكنات . لقد تحقق ممكن واحد خالقا بذلك الوهم الاستعادي لجبرية صارمة . انه من غير الممكن انتزاع الطابع الحتمي للمستقبل (اي لا يمكن تصويره كافتتاح على عدة ممكنات تلخص مسؤوليتنا في ان نستبعدا او نختارها) الا اذا انتزعنا الطابع الحتمي للتاريخ .

من وجهة نظر البنى والعمل ، برزت التربية الدائمة اولا على مستوى الوسائل : فقد أصبحت ضرورة بنمو للتقنيات بلغ من سرعته بحيث لم يعد من الممكن ان يتوقف في مطلع الحياة تثقيف الناس بالمدرسة والتعليم ، وبحيث أصبحت أشكال مختلفة من تغيير التوجيه المدرسي لا غنى عنها طوال مدة الحياة النشطة .

والحق ان قانون تموز ١٩٧٢ عن التربية المستمرة انما استعمله ، في هذا السياق الضيق ، بعض رؤساء المنشآت استجابة لحاجاتهم القصيرة الامد الى اليد العاملة الكفية .

وهذا شبيه ببعض المعلمين الذين رأوا في التربية المستمرة ، وفق منظورهم التقليدي ، مجرد « وصلة » للمدرسة تعيد دوريا بعض البالغين الى مقاعد الدراسة .

ولكن الدينامية الداخلية لمشروع التربية المستمرة يمكن ان تفضي ، اذا خلقنا الشروط السياسية ، الى تجاوز هذه الاهداف المحدودة :
- فمجرد ضرورة تغيير التوجيه المدرسي ، لتقليص الاختلال بين التقنيات والآلات الحقيقية وآلات المدرسة ، يقضي بتغيير بنى التربية الوطنية .

وللتشبث بالتجديد ، يجب الخروج من المجبر المدرسي والجامعي وتهوية المهمات التي تحتكرها حاليا وزارة التربية الوطنية بين مختلف النشاطات الاجتماعية . واذا شئنا ملء الفجوة بين المدرسة والحياة ، على مستوى العمل المباشر ، فيجب ان يتم التثقيف ، الى حد بعيد ، في مكان

العمل نفسه (سواء كان الامر يتعلق بمنشأة او ادارة او مختبر او مستشفى او محترف الخ ..) واشترطات هذا التقريب تحدّد في كل حالة حسية ، لان المسألة ليست مثلاً ان نطعم آلياً مدرسة بمنشأة ، مما يفضي ، مرة اخرى ، الى تثقيف « ذي بُعد واحد » والى اعداد اجتماعي مبتسر على نحو مفجع .

وقد حمل ميشال ايف برنار وبرتران جيرو دولان عناصر هامة من التأمل في مسألة « التعليم المتناوب » السى مؤتمر « رين » (٢١ - ٢٣ ايلول ١٩٧٣) :

ان التعليم المتناوب يقدم اربعة مكاسب كبرى :

- فهو يسمح بتسريع تنمية النضج لدى الطالب بفضل مراحل الحياة الناشطة : « فنظام المدرسة ذات الوقت الملىء ، لا غنى عنه بالتأكيد في السنوات الاولى من الحياة . ولكن البيئة المدرسية هي ، في جوهرها ، مطفلة ، وغير صالحة لتفتح الرجال البالغين ، الواعين لمسؤولياتهم » .
- وهو يعطي عادة التثقيف المستمر منذ بدء التثقيف العالي . « ان التربية المستمرة لن تصبح حقيقة الا يوم يرغب العامل في « التقاعد » لمرحلة من التثقيف ، والا يوم يرغب الطالب في وضع معارفه موضع التطبيق بدخوله في الحياة الاقتصادية » .

- وهو يرفع قيمة الشهادات بالتدرب العملي الذي يفترضه من قبل الطلاب . « ان هذه الشهادة الجديدة تتضمن شيئاً آخر غير المعارف الكتبية ، اذ هو يضيف الى المعرفة مهارة وتجربة انسانية . ويمكن التفكير بأن مثل هذه الشهادة ستكون اكثر قيمة من شهادة تقليدية (التي لا تضمن الا معارف) وان الطلاب بالتالي سيجدون اسواقاً بشكل أيسر .
- وهو يساعد الجامعة على الخروج من مجبرها .

ان الصلة بين الدراسة النظرية والعمل تسمح بتجاوز التعارض بين العمل اليدوي والعمل الثقافي . وان الثنائيات والتسلسلات التي تتأني منها يجب ان تمّحي تدريجياً ، اذ يقضي الطلاب جزءاً متنامياً من وقتهم

في مكان العمل ، حتى لا يفصلوا اولا التفكير النظري عن العمل اليدوي ، ثم ليقوموا اتصالا (لا يفقدونه ابدا) مع العلاقات التي تقوم في داخل المنشأة .

وعلى النقيض ، فان على العمال والمستخدمين والفلاحين والموظفين ان يقيموا الاتصال دوريا (شهرا على الاقل كل عام وعلى ثقة المنشأة او التعاونية او التنظيم الاداري) مع التفكير النظري وان يعيشوا من جديد تجربة العلاقة التربوية التي هي جوهرية علاقة حوار ، تقديري وخلاق في وقت واحد .

وأيا كانت الطرائق المتبعة واشكالها (تدريب ، نقل النشاط ، دوران ، تكييف الخ :) فالهم هو المحافظة على الاتجاه : لا اساتذة ولا طلاب للعمل طوال الوقت ، لا مهندسون او اطارات للعمل طوال الوقت ، لا عمال ولا منفذون للعمل طوال الوقت الخ . . ليكون لكل شخص التجربة المزدوجة للعمل اليدوي والثقافي ، وعلاقات امر وعلاقات حوار ، ومهام تنفيذ وتسيير ومهام ابداع .

ان المنطق الداخلي وديناميكية التربية المستمرة في سباق سياسي جديد يمكن ان يفجرا الاطارات التي يستطيع البعض ان يحاولوا احتواءهما فيها . واذا كانت ارادة الكسب وارادة القوة ما تزالان محرّكي النمو من اجل النمو ، فان بإمكان التربية المستمرة ان تصبح اجد اقوى المحركات للنمو الانساني : فما ان يتلقى العامل ثقافة مستمرة تتيح له ان يشارك ، وهو مطلع على الامور ، في « تقرير الوسائل » ، فان المطلب يكون قريبا من المشاركة في « اختيار الغايات » .

وهكذا ، فان تربية مستمرة ، تطلق ، على مستوى المنشأة نفسه ، حركة نحو التسيير الذاتي للوسائل ثم نحو التحديد الذاتي للغايات . واذا ذلك يبدو على مستوى المجتمع الاجمالي انه اذا كان « الشرف » حسب مفهوم مونتسكيو ، هو في مبدأ المجتمعات الملكية ، و« الفضيلة » في مبدأ المجتمعات الجمهورية ، فان « الابداعية » ستكون في مبدأ المجتمعات الاشتراكية ذات التسيير الذاتي للوسائل والتحديد الذاتي للغايات .

ان التربية المستمرة تخلق الشروط الذاتية لتراجع انسلاب الانسان،
اي لتراجع كثافة وخارجانية الملكية والسلطة والمعرفة .

في هذا الاختيار الحضاري الجديد ، يلعب الراديو والتلفزيون
دورا حاسما . واذن ، فلا يمكن ان تكون القضية بالنسبة اليهما ،
مجرد « اصلاح » ، بل هي قضية تغيير اساسي في اهدافهما ، وطرائقهما ،
وبناهما ، ليعلبا دورا حاسما في تجديد نشاط النسيج الاجتماعي ،
وخاصة في التربية المستمرة ، من اجل تنشيط وتغذية الابداعية لدى
الجميع ، وفي الديموقراطية المستمرة لخلق هذه « الاغورا » الالكترونية
التي يستطيع كل فرد بواسطتها ان يستعلم ويتثقف ، وان يعبر عن
آرائه ايضا بمجرد ان يكف التلفزيون عن ان يكون « الكلمة التي لا
جواب لها » وافيون العصر .

ليس ثمة من يخس نفسه أهميتها : فتحقيقات الاونسكو تعلمنا ،
مثلا ، ان الاولاد بين ٦ و١٦ عاما ، في البلدان النامية ، يقضون بين
٥٠٠ و ١٠٠٠ ساعة في العام امام الشاشة الصغيرة ، وهو ما يساوي في
عشرة اعوام دراسية من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ ساعة . فاذا أخذنا بالحسبان
العطل وايام الراحة ، فبان هذا الوقت يعادل الوقت الذي يقضونه
في المدرسة .

وتعطينا تحقيقات اخرى اجريت في انكلترا وكندا واليابان والولايات
المتحدة اشارة الى المستوى : فحتى السنة العاشرة ، يتعلم الاولاد شيئا
وهم يتفرجون على التلفزيون . وفي الثالثة عشرة ، الاولاد المعاقون
وحدهم هم في هذه الحالة . مما يعني ان معظم البرامج توضع حول
مستوى عقلي من ١١ الى ١١ عاما .

وان تحليل آثار التلفزيون على تثقيف الذوق او تشويبه ، وعلى
السلوك الاجتماعي (او اللااجتماعي) ، وعلى اكتساب المعارف ، وعلى
ايفاظ الذهن الناقد او الابداعية ، يهدم الصورة المتفائلة عن تلفزيون يعتبر
« نافذة مفتوحة على العالم » .

ويبدو على العكس ان الطفل يتلقى من التلفزيون صورة معكوسة وزائفة عن الحياة ، تخفي المشكلات الاساسية والصراعات والتساؤلات ، وتؤمن انتشارا مكثفا لتصرفات تافهة ، مقولة . وهذا يحدث في فترة من التغير العميق الذي يكون فيه للاسئلة اهمية اكبر من اهمية الاجوبة .

ان العالم اليومي للتلفزيون ، في جميع البلدان ، هو اليوم مرتبط عكسيا بمشكلات الحياة الحقيقية ، سواء كان الامر يتعلق بالبلدان التي تعتنق الاشتراكية حيث الراديو والتلفزيون احتكار للدولة يفرض رؤية تبريرية للنظام ، ويستبعد كل استفهام تقدي يطرح قضية النظام القائم ، ام كان يتعلق بالبلدان التي تسمي نفسها « ليبرالية » ، حيث الراديو والتلفزيون قطاع خاص ، تجاري ، يعيش على الدعاية ، بكل العبوديات التي تفرضها الدعاية (حتى في مفهوم البرامج وتنفيذها) ، ام كان يتعلق بالحالات المختلطة (كما في فرنسا) حيث تمتزج الضغوط الخاصة والحكومية .

وقد كان السقوط ، على هذا الدرب ، سريعا .
وقد سجل احد الاختصاصيين ، وهو يقارن اذاعات اكبر ثلاث محطات اميركية : ABC ، CBS ، NBC ، في عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٠ ، الآثار المشتركة للتنافس والدعاية : ففي عام ١٩٥٦ ، كانت احدى المحطات تقدم برنامجا تاريخيا ، والثانية برنامجا دراميا ، والثالثة برنامجا رياضيا . وفي عام ١٩٧٠ ، كانت المحطات الثلاث نفسها تقدم في الساعة نفسها : مسلسلا بوليسيا ، ومسلسلا جاسوسيا ، ومسلسلا بوليسيا (١) .

وأوالية هذا التخدير التلفزيوني بسيطة جدا : للحصول على الحد الاقصى من الدعاية ، لا يبحث عما يروق اكثر لعدد هام من المشاهدين ، بل مبدئيا عما لا يزعج احدا . وكما يعترف « فريد فرندلي » الذي يدير الاعلام في محطة C.B.C. الاميركية « لان التلفزيون يمكن ان يوفر كذا من المال حين ينتج الاسوأ ، فهو يمتنع اكثر فاكثر

(١) انظر كتاب جاك تيبو « التلفزيون والسلطة والمال » منشورات كالان - ليفي ١٩٧٢ .

عن انتاج ما يمكن ان يكون ممتازا » .

والحق ان الظاهرة ليست ظاهرة اميركية نوعية : فان ادخال الدعاية في التلفزيون الفرنسي قد انتج آثارا شبيهة بآثاره في الولايات المتحدة في اعداد البرامج . والضغط الجديدة الصادرة عن المصالح الخاصة تفاقم الآثار الناتجة عن الضغوط السياسية . فقد لوحظ في السنوات الاخيرة ان الخاصية الغالبة تتجه الى الالعب المتلفزة ، والى نقل مسارح « البولفار » ، واذاعة المسلسلات والمتنوعات « والاستعراضات » المصنوعة على النموذج الاميركي ، والافلام البوليسية . وقد كان هذا يستغرق ٣٠ بالمئة من البث عام ١٩٦٧ ، و٦٠ بالمئة عام ١٩٧٢ . وكما يقول « تيو » : « ان محترفي التسلية قد رسموا لنا تلفزيون التفاهة » .

والحجة المستعملة لتبرير هذا التطور « هذا ما يريد الجمهور ! » هي كاذبة تماما : فان دائرة التحقيق في الجهاز السابق للاذاعة والتلفزيون الفرنسي اظهرت في تحقيق النشاط عن عام ١٩٧٠ ان التمثيليات البوليسية تتمتع بمشاهدة ١١،٣٥٠،٠٠٠ ، في حين ان مشاهدي « النصوص الكبرى » يبلغون ٧،٨٠٠،٠٠٠ . وبكلمة واحدة ، فان تأليف البرامج لا يمكن ان يبرر ابدا بـ « ذوق الجمهور » (الذي هو ، في الحقيقة ، مكيف الى حد بعيد بما يقدم له) .

والواقع ان « التفاهة » و « التسلية » بالمعنى الباسكالي للكلمة ، لهما معنى سياسي رئيسي : فصرف الانتباه صرفا ممنهجا عن المشكلات هو وسيلة للسيطرة . وقد كان يعي ذلك تماما الدكتور غوبلز ، احد سادة التلاعب السياسي ، وزير دعاية هتلر : فقد حدث في اثناء الاحتلال ان المراقب النازي للفيلم الفرنسي ، مدير « الكوتشنتال » ، تباهى امام سيده بأنه حصل على انتاج فرنسي لافلام الدعاية القومية - الاشتراكية ، فوبّخه غوبلز توبيخا شديدا على هذه الحماسة المتطفلة . ومذكرته بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٢ تكشف عن مغزى هاما : « انني شديد الغضب لكون مكاتبنا في باريس تظهر للفرنسيين كيف يتمثلون الوطنية في افلامهم . وقد أعطيت اوامر واضحة بالاّ ينتج الفرنسيون الا افلاما خفيفة ،

فارغة ، وبليدة اذ أمكن . وأعتقد أنهم سيرضون بها » (١) .

ما هي الادوية الممكنة لهذا المرض الثقافي (٢) الناشيء من تسميم الافكار بواسطة ثقافة جماهيرية دونية ، تحول الثقافة الى فرع للاستهلاك، ومن كبت للأفراد والجماعات التي لا تملك وسائل تعبير مستقلة ، ومن لا تكيف جذري للتلفزيون مع مهماته في اوقات الفراغ وفي الترفيه ؟

١ - المشكلة الاولى هي مشكلة وضع التلفزيون . انه لا يمكنه ، هو ايضا ، ان يكون حكوميا ولا خاصا ، وهذا يعني ان اغلبية اعضاء مجلس الادارة لا يمكن ان يسموا من قبل الدولة ولا ان يصدروا عن المصالح الخاصة . بل لا بد ان تكون الغالبية المطلقة من اعضاء هذا المجلس من ممثلين تختارهم الجمعيات الوطنية الكبرى للمستعملين والمبدعين الذين ذكرناهم مرات عديدة في هذا الكتاب : مجالس عمال المنشآت او الجامعات او التنظيمات التربوية الاخرى ومراكز الابحاث العلمية وجمعيات الفنانين والكتاب والسينمائيين .

ان وضعنا من هذا الطراز يقتضي الا يكون التلفزيون منظويا على نفسه . واحدى الآفات الحالية هي انه قد نشأت على مستوى ادارات المحطات امر مالكة حقيقية من الطغاة الثابتين ، المحبوسين في الصيغ البالية المقتبسة من طرائق التلفزيون الاميركي منذ عشرين عاما التي تستغل الى ما لا حد الوصفات المضمونة نفسها التي توضع لصنع المنوعات والالعب والمسلسلات والاستعراضات ، والتي تمارس تمييزا سياسيا وفنيا ازاء المنتجين والفنانين المبدعين . والصلة مع السينما يجب ان تكون متصلة ومستمرة ، ومبدأ الدوران وتغيير التوجيه لدى الموظفين ، ولا سيما القادة المسؤولين ، يجب ان يطبق على الراديو والتلفزيون اكثر

(١) اوردها جورج ساندول في كتابه « تاريخ السينما العالمية » منشورات فلاماريون

١٩٤٩ ، ص ٢٨٧ .

(٢) انظر كتاب روبير وانجرميه وهولدرلوس : « ما بعد التلفزيون » منشورات هاشيت ،

١٩٧٥ . وهذا الكتاب الذي نشر باشراف « مجلس اوروبا الاستشاري » هو من تأليف

المدير العام للاذاعة والتلفزيون البلجيكيين .

مما يطبق على اي قطاع آخر من قطاعات النشاط الوطني .
والافتتاح على الخارج لا يفترض فقط علاقات مع التلفزيونات
الاجنبية ، بل مع السينما الاجنبية ومع جميع مراكز البحث والابداع
الآخري لتكوين « بنك سمعي - نظري » حقيقي توضع مواده في
تصرف اية جماعة تطلب ذلك .

٢ - فيما يخص المشكلة الثانية ، مشكلة « كبت الافراد والجماعات
التي لا تملك وسائل تعبير مستقلة » ، فان امنية برتولد بريخت القديمة
يمكن اليوم ان تتحقق تقنيا . كان بريخت يقول عام ١٩٣٢ عن الاذاعة:
« يجب تحويلها من جهاز للتوزيع الى جهاز للاتصال . ان بإمكان الراديو
ان يكون اعظم جهاز للاتصال يمكن ان تتصوره للحياة العامة . . اذا
عرف ليس فقط ان يذيع ، بل ان يتلقى ، وليس فقط ان يجعل المستمع
يستمع ، بل ان يجعله يتكلم ، وليس فقط ان يعزله ، بل ان يصله بالآخرين .
يجب ان تتخلى الاذاعة عن نشاطها كموّز ، وان تنظم هذا التموين
بواسطة المستمعين انفسهم » .

والحال ان هذه الامكانيات ، على صعيد التلفزيون ، موجودة تقنيا ،
منذ اليوم (١) فالتلفزيون السلبي يمكن ان يصبح ايجابيا ، وذلك اولا
بفضل نظام التلفزيون بالكابلات الذي يتيح « حلقة عودة » . ثم بفضل
مضاعفة الكاميرات الالكترونية المنمنمة ، وبالتالي القابلة للحمل ، التي
تسمح بتكوين اشربة تلفزيونية (كما نملك اليوم الاشربة
المغناطيسية) .

وهكذا تستطيع الوف الجمعيات والفرق ان تعبّر عن افكارها وان
تطرح مشكلات حياتها ، الحياة الحقيقية . على هذا النحو ، يمكن ان
تختار الاشربة بعد ذلك انطلاقا من هذه التجربة لشعب برمته ، لتبث
على المستوى الوطني بعد ان تكون قد ضبّطت تقنيا ، فتكف هذه
الوسيلة العينية للتعبير عن ان تكون المصاد الخاص لبعض المحترفين .
وقد آتاحت التجربة الكندية للتلفزة الخطية ، فسي موتريال ، ولو

(١) حول هذا كله ، انظر ايضا الكتاب المذكور لروبير وانجرمييه وهولد لوست .

بوسائل متواضعة ، ابراز وثائق هامة لحياة أسرة .

وهكذا يمكن ان يتم الانتقال من احتكار العمل التلفزيوني (السياسي او التجاري) الى اشربة جماعية مسجلة تصبح ، انطلاقا من مبادرات الابداعية لملايين الرجال والنساء ، « من القاعدة » ، تلفزيونا يمر بالكابل ، ثم بالمحطات الوطنية الكبرى .

٣- . واخيرا ، يستطيع التلفزيون ، حتى يكون على مستوى الحاجات الحالية للتربية المستمرة (ولاوقات الفراغ ايضا) ، اي حتى ينشط الابداعية بدلا من التعريض على السلبية ، وحتى يصبح استقباليا ، خلقا للمستقبل ، ان يصمم بطريقة دراماتيكية معاشة ، مختلف المستقبلات الممكنة ، وان ينزع جبرية المستقبل بسيناريوهات متقطعة وسيناريوهات متضادة .

وحين تضبط التناقضات والتوترات ، بفضل بروز مختلف المشاريع الناشئة في الجماعات القاعدية ، فان الاسئلة التي يتوقف عليها وجود الجميع والتي يعانيتها ويعيشها ملايين المشاهدين ، تطرح على شكل سيناريو . ولكن هذا السيناريو يمكن ان يقطع في اللحظة التي يفترض ان يبرز فيها اتخاذ القرار . واذ ذاك يبدأ عمل جديد في القاعدة ، ليس فقط بحوار الجميع وفعلهم ، بل بتسجيل السيناريوهات - الاجوبة لهذه الاشربة المسجلة المتحركة ، وبعد اختيار وضبط تقني ، يمكن ان تعرض مآسي واجوبة شعب برمته يعاني الضيق والدوار تجاه مستقبلاته الممكنة وحرته .

ولن يتفق للمأساة الوجودية ، مأساة الحياة التي تولد وتخلق ، ان تتاح لها فرصة تاريخية لتحقيق على مستوى مثل هذه « الاغورا الالكترونية » ، وربما على المستوى الكوني ، اذا أصبح هذا الحوار حوار جميع الشعوب ، حوارا للحضارات جعله استعمال الاقمار الصناعية مألوفاً . . بالنسبة لمباريات الملاكمة او للمضاربات المصنفية . .

تلك هي المنظورات التي يمكن ان تكون منظورات تلفزيون موظف للابداعية ، من اجل اعادة الحيوية للنسيج الاجتماعي بالتربية المستمرة ، والديموقراطية المستمرة والمشاركة الجماعية المستمرة في فرحة حياة خلقة .

خاتمة

رسمنا في هذا الكتاب جوابا ممكنا على مسائل عصرنا . ونحن لا ندعي انه الجواب الوحيد ، ولم نشأ ان ندخل في تفاصيل تحقيقه . فليست هي اذن الا اقتراحات ، ودروب أفكار ، ولكننا نعتقد مع ذلك ان تغيير مشروع الحضارة المقترح في هذه الصفحات يرسم توجيهها اساسيا يمكن بالتأكيد تصوّر عدة اشكال له ، ولكن من غير ان يكون ممكنا الافلات من الاتهام العميق الذي يفترضه اقتراحنا ، على صعيد الاقتصاد والسياسة والثقافة .

ونحن حريصون على الاشارة الى ان تغيير مجتمعنا ، الذي ندعو الى التفكير فيه ، هو بالضرورة جذري وملحّ لنكون على مستوى التحدي الذي لا شبيه له والذي يقارننا به التاريخ ، والحلول التي نطرحها لا تدخل ابدا في تجريدات الطوبائيات العاجزة .

١ - لان مشروعنا ، خلافا لما كانت غالبا طوبائيات الماضي ، ليس مجرد اسقاط لرغباتنا الذاتية : فهو يتجذر في الحركة الحقيقية « للنزعات الثقيلة » لعصرنا . فمثلا على مستوى المنشأة ، هو ضغط لتصبح مناهضة للتaylorية ومجددة من اجل ان تستجيب للحاجات الجديدة في توجيهات بعض جماعات ارباب العمل ، كما هو الشأن في تطوّر المطالب العمالية ذات الطراز الجديد ، في ايطاليا خاصة ، ولكن في فرنسا والمانيا ايضا .

والتسيير الاجتماعي بواسطة جماعات لا هي حكومية ولا من القطاع الخاص ليس هو طوباويا . انه ، على العكس ، مطلب يعبر عن نفسه بقوة : فالعالم الاجتماعي البير ميستر (١) يلاحظ ، وهو يعتمد على مجرد تسجيل

(١) في كتابه « المشاركة في الجماعات » منشورات « الاقتصاد والانسانية » باريس

أنظمة الجمعيات التي لا غاية تجارية لها - (قانون ١٩٠١) - مستبعدا النقابات والتبادليات - يلاحظ ان اكثر من ١٤٠٠٠ جمعية قد اعلن تسجيلها في ادارة شرطة « السين » بباريس عام ١٩٦٥ ، اي انه يوجد جمعية لكل ٢٠٠ نسمة ، وهدف ١٢ بالمئة منها هو الدفاع عن المهنة او عن الطلبة ، و٢٢ بالمئة هي تنظيمات تربوية وجمعيات علمية او تجمعات سياسية ، و١٥ بالمئة غايتها التعاون ، و٤٠ بالمئة غايتها استغلال اوقات الفراغ ، اما الباقي ، فيتكون من أخويات عسكرية ومهنية واقليمية وفتوية . ويظهر من التحقيقات ان ٤٠ بالمئة من الفرنسيين هم اعضاء جمعية ، بدرجات متفاوتة من المساهمة ، لان النماذج القديمة من الكنائس والاحزاب السياسية خاصة قد نشرت اما نماذج تدريجية او اشكالا من الديمقراطية المفوضة ذات طراز برلماني تنقلص فيها المشاركة الى ادنى حد لصالح النظام السلبى .

وتظهر حركات مماثلة في التعليم الذي لا حاجة بعد لاثبات عدم تكيفه مع المتطلبات الجديدة ، سواء كانت هذه الحركات بشكل « مجتمع بلا مدرسة » لايليتش ، او بشكل محاولات « الثقافة - الضد » لروزاك في الولايات المتحدة ، او بشكل مشاريع التجديد الموضوعة في اوروبا ، وكلها تتجه الى التقرب من الحياة ، او بشكل المنشآت المختلفة في العالم اللأغربي ، منذ الثورة الثقافية الصينية حتى مدارس الترقية الجماعية المجرية في افريقيا السوداء ، وحتى « اثاره الوعي » في المناهج التربوية لبأولوفرير في اميركا اللاتينية .

وهكذا ، فان اقتراحاتنا تتجذر في حركة عالمية للفكر والعمل ، من غير ان تنقلص الى اية حركة من الحركات المذكورة او تقلدها او نسخها آليا .

٢ - ان مشروعنا يتجنب الطوباوية بمعنى آخر انه ليس مجرد مدّ خارجي للنزعات الحالية ينبغي المحافظة عليه باي ثمن ، بتعديلات طفيفة ، او باشكال للحياة ، او بنماذج لتنظيم المجتمع والتعليم يتكشف انحرافه الكارثي اكثر فاكثر : ان اسوأ الطوباويات واقلها قابلية للتحقق هي

اليوم « الوضع الراهن » واشكاله الحيّة • ان العجز عن وعي التغيرات الحتمية سيفضي الى سباق اتحاري نحو المستقبل •

٣ - واخيرا ، فان مشروعنا ليس طوباويا لسبب رئيسي : هو انه لا يهمل اي بُعد من ابعاد الانسان • اتنا لن ننسى ابدا « ان الممكن ، مع الانسان ، جزء من الواقع » بما في ذلك الصدوع التي كان على الانسان في كل حقبة من تاريخه ان يجريها ليتجاوز نفسه تصعيدا •

ان تصعيد « السلوكات البطولية » ، كما يقول دنيس غابور ، اي السلوكات غير القائمة على الاواليات الاقتصادية او على الشهوة الانانية ، ليس هو فحسب التجربة اليومية الاكثر حدوثا ، بل هو ايضا محرك اكبر الابداعات الفنية ، ومحرك شهادة الشهداء والتجديدات العلمية او التقنية وتضحيات جميع الذين اتوا يحملون « نارا على الارض » •

وأيا كانت قوة الارتهانات التي تثقل اليوم على كاهل « الانسان ذي البعد الواحد » ، فان كل تجاوز لعتبة من عتبات تاريخنا الطويل يحمل الدليل على ان بعض الافراد اولا عرفوا ان ينفصلوا عن هذه الارتهانات ، وان شعوبا برمتها لحقت بهم في ارادتهم لخلق المستقبل •

تلك هي الاسس الموضوعية لأملنا •

منذ الصفحة الاولى من هذا الكتاب ونحن نبين كم هو ملح مطلب ابراز مشاريع تتسامى عن الرغبة المباشرة والنظام الراهن والقاعدة القائمة ، على جميع المستويات • وعلينا ان نحدد بوضوح ما نعنيه بـ «التسامي» ، ليس فقط كصفة من صفات الله ، بل كبعد جوهري للانسان •

١ - ان مشروعنا يقوم على مفهوم للانسان (١)

ونقصد بالتسامي التجاوز الذي به الانسان ، في كل عمل من اعماله المبدعة (سواء كان الامر اختراعا علميا او تقنيا او خلقا فنيا ، او حبا او ثورة او تضحية) يقوم بالتجربة المعاشة في انه شيء آخر واكثر من مجموع الشروط التاريخية التي أنجبته ، وان مستقبله لا يستنتج فقط من تراثه البيولوجي ولا من تكيفاته الاجتماعية ولا من ثقافته ولا من علمه •

(١) انظر كتابنا « كلمة رجل » منشورات روبر لافون ١٩٧٥ •

فالتسامي هو اذن قطع تجاه الجبرية والعقلانيات كما حددت في هذه الفترة او تلك من فترات التاريخ ، لان العقل ليس الا مجردة مؤقتة لانتصارات العقلانية •

ان هذا المفهوم للانسان يهدف الى غلبة الانسان المتعدد الابعاد ضد الانسان ذي البعد الواحد ، المكيف بتقسيم العمل وتفريعه ، هذين التقسيم والتفريع اللذين لا غاية لهما ، والمقصود على الا يكون بعد الا « الانسان الاقتصادي » المنتج والمستهلك لا غير •

ان التسامي هو ، قبل كل شيء ، تجاوز •

٢ - ان مشروعنا يقوم على مفهوم للتاريخ •

نقصد بالتسامي الامكانية المستمرة للقطع مع النظام القائم ونماذج المجتمع الموجودة سابقا • اي العمل الذي به نستطيع ، بدلا من ان نبحت عن غايات مجتمع داخل النظام ، كما في مجتمعاتنا القائمة على النمو من اجل النمو ، وبدلا من ان نستسلم للتكاثر الاعمى ، بلا قصدية انسانية ، في العلوم والتقنيات والاقتصاد والاستهلاك - نستطيع ان نلتزم غايات المجتمع خارج النظام ، في طريقة جديدة نحيا بها علاقاتنا مع الطبيعة ، ومع الناس الآخرين ، ومع المستقبل ، وان نختار نموذجا جديدا للحضارة •

ليس الامر مجرد نفي او سلب ، بل هو قدرة على القطع • ان التسامي هو هذا البعد في الانسان الذي يفتح فيه الانسان الخبيء • انه تقيض اللامعقول ، وهو لحظة العقل الحرجة ، انه الاتهام المستمر للعقل المصنوع باسم عقل يصنع ، يكون التسامي خميرته •

انه ذو طابع سؤالي ، وليس ذا طابع جوابي •

انه تقيض العبادة والارتهاق ، لانه يمنعنا من ان نعتبر الاشياء او المنشآت التي هي صنع ايدي الانسان او فكره ، ناجزة ، نهائية ، مطلقة •

وهذا المفهوم للتاريخ يقطع الصلة مع نزعة المحافظة في البنس التقليدية ، ويقطعها مع الشكل المسمى « ثوريا » وهو في الواقع وضعي في النزعات الجبرية الزائفة العلمية : فهو يرفض كل مفهوم « لحس التاريخ » يربط الانسان اما « بعناية الهية » خارجة عنه ، او

بجدلية تاريخية متصورة كحالة خاصة من « جدلية للطبيعة » هي في خروجها عنه على مستوى « العنايةات الالهية » القديمة . وعلى هذا فليس هناك ، كما يقول اندريه ، محافظ اسوأ من تأثر في الحكم » .

في وجه هذه الدوغماتيات جميعا ، تربئية (تيوقراطية) كانت ام معلنة ، لا يكون التاريخ انسانيا حقا الا اذا كان منفتحا على التسامي .

والتسامي هو ، هنا ، قطع .

٣ - ومشروعنا يقوم على مفهوم للمستقبل .

وهذا المفهوم ليس مدا خارجيا تكنولوجيا للحاضر والماضي ، ولا نقلا موسعا للبنى القائمة في المجتمع السياسي ونموذجه الثقافي ، بل هو ابداع انساني ، باعتبار ان هدفه الرئيسي هو الغاء المعارضة بين ذوات التاريخ وموضوعاته .

وتقصد بالتسامي هذا البعد للانسان الذي يعي الا جوهر آخر له الا مستقبله ، وانه يعيش من كونه غير ناجز . انه يتقبل هذا المستقبل كهبة غير متوقعة - وسيقول البعض ك « نعمة » - وهو في الوقت نفسه يبحث عنه ويهيئه كعمل للانجاز ، كما في الفعل الشعري ، وفي الفعل المبدع .

من هنا بالذات ، فان التسامي هو هذا البعد الذي للتاريخ حين نعي بأنه ليس خطيا ، ذا بُعد واحد ، بل هو على العكس ناشيء من عديد من الممكنات ، وانه لا يبدو لنا ضروريا الا حين نلتفت الى الماضي فنسجل بأن ممكنا واحدا قد اتصر ، وبالمقابل ، فان التاريخ الذي يصنع ، والمستقبل الذي سيولد منه ، ليسا هما سيناريوهين سبق ان كتبنا خارجا عنا وبدوننا ، ولن يتركنا لنا الا ان نلعب ادوارا جاهزة الصنع ، بل هما خلق متصل ، وخيار ، نحن مسؤولون عنه ، بين عدة ممكنات .

ان التسامي هو « انفتاح » ينزع جبرية المستقبل ، حين ينزع جبرية التاريخ .

وغاية هذا الكتاب ان تظهر كيف يستطيع الانسان ، كل انسان واي انسان ، ان يصبح وسيصبح مبدع تاريخه الخاص ، وليس هو « شيئا » في تاريخ

شخص آخر • هو يدعو كل فرد الا يقبل بان يبادل امكاناته كمبدع للتاريخ مقابل دور مستهلك جاهر الصنع • انه يقترح افعالا ليست غايتها التكيف مع ما هو كائن ، بل اختراع المستقبل •

والحال اننا لا نستطيع ، اذا اردنا ان نبشر هذه الحركة ، ان نعتمد فقط على تواطؤات الظرف (فانحرافات الحاضر تبدو كارثية) ولا على « نزعة الانسان للحرية » التي تنتزع التلاعبات والتكيف منها حتى الرغبة احيانا • وبكلمة واحدة ، فان كل مشروع كمشروعنا ، وكل بحث عن تغير حقيقي ينبغي ان يفرض ضد قدرة البنى واستعباد الضمائر •

ولا يمكن للامل كذلك ان يقوم على مجرد جدلية تاريخية للبؤس والغضب وللحق والتمرد • ان هذه اللاهوتية المعلمنة الزائفة « للعنايات الالهية » ولهذه « الضرورة التاريخية » التي تمنح التاريخ معنى خارج الانسان وبدون جهده الخاص ، سترده الى شرط « الشيء » ، شرط « الدمية التي عملت البنى على اخراجها »

والمستقبل ، المتجذر في تناقضات الحاضر وصراعاته ، لن يولد بالضرورة (اي مهما عملنا وحتى لو لم نعمل شيئا من اجل ذلك) في اطار الممكنات المرسومة في الحاضر •

وهذا يعني ان عملنا يقوم على مسلمة ، على فعل ايمان • وسواء اعترفنا ام لم نعترف ، وسواء وعينا ذلك ام لم نعه ، فهناك في البدء خيار ، غير قابل للاستبدال ولا للتدليل ، ولا استطيع ان اعتمد على احد من اجله • وكذلك في النهاية : ان كل شيء يمكن ان يخفق ، حتى الملحمة الانسانية التي بدأت منذ ملايين السنين ، بحرب نووية ، او استنفاذ للموارد ، او بيئة ستجعلها متعارضة مع الحياة • ومن هذه الحدود كذلك ، ينبغي ان تتخذ التدبير الواعي لنقتنع بأننا مسؤولون مسؤولية كاملة عن تاريخنا ، وبأن علينا ان نتصور وان نحقق مستقبلا منفتحاً على ممكنات متعددة ، وان نلمتس دروبا جديدة للخروج من دائرة ما هو كائن ومن الانحرافات التي تقودنا بلا هوادة •

وهذا ايضا يقتضي فعل ايمان .

هذا يفترض الا تقبل ان تقول مع نيتشه « لقد جاء الوقت الذي لا يستطيع فيه الانسان بعد ان يولد نجمة » .

ان كل نزعة انسانية سياسية هي مشوهة ، وهي منذ البدء عاجزة ، اذا لم تعترف بتسامي الانسان على انه بعده الاول ، الاساسي . وكما كتب بشكل يدعو الى الاعجاب ، عالم لاهوتي من اميركا اللاتينية : « ان المسيحية هي مفترض النزعة الانسانية التي تتوقف كلياً على ثقتهما في قدرة تسامي الانسان كعامل وحيد للتحرير الممكن » (١)

هل هذا يعني ان الانسان سيبتزع من التاريخ ، مرة اخرى ، عن هذا الطريق ، كما لو ان امكانياته للتحرر تتوقف حصراً على اقتحام للتاريخ من قبل قوة آتية مما وراء التاريخ ؟

كلا . ان جميع القوى ، بما فيها تلك التي يستمدّها الانسان من الايمان بالبعث والقيامة ، تمر بضمير الانسان وارادته . ان التسامي ، هذا الحضور للمستقبل في الانسان ، هذا البعد الرسولي للحياة ، هو بُعد انساني يوحى له بالقوة على جعل الامور الكائنة والسلطات القائمة نسبية ، وإبطال قداستها .

ان البعث ليس ذلك التاريخ بلا أمل ، ولا ذلك الامل بلا تاريخ الذي كان يسمح لنا يشر وراحة باستعمال لغة ثورية في العالم الذاتي ، وبأن نعيش كاتقيادين ومحافظين في العالم الموضوعي .

انه ليس شيئاً آخر غير الخلق المستمر للانسان ولتاريخه . ان الخلق ليس هو فعلاً للطبيعة ، بل للحرية . والبعث ليس اكثر « اعجازاً » من الخلق .

وان الايمان بالبعث هو اليقين الفاعل بان الانسان انما يجد طريقه الحقيقي بصفته خالقاً للتاريخ .

(١) روبيم الفيز : « المسيحية : مخدّر ام تحرير ؟ لاهوتية للامل الانساني » منشورات

لوسير ، ١٩٧٢ . انظر ايضا كتاب الاب كوتيري : « لاهوتية التحرير » ليما ، ١٩٧٣ .

انه ليس مجمدا ولا منسلبا ، بل هو على العكس ، خميرة كل حياة ، شريطة الا نغفل ابدا ان البعث يذكرنا ، ويذكرنا في كل لحظة ، بعودة الى ارض العمل والنضال ، وان هذا الايمان بالبعث يجعل من الانسان شاعرا ، باقوى معاني الكلمة ، اي مبدعا للمستحيل ، هذا المستحيل الذي ليس هو مستحيلا الا بالنسبة لمن لا يملك قدرة الامل .

ان التسامي بجميع مظاهره : تجاوز الانسان ، قطع مع جبريات الماضي ، انفتاح على المستقبل ، هو جوهريا « اكتشاف إمكانات جديدة » . وأولا ، هذا الممكن الجديد الذي هو التخلص من حدودنا الخاصة . لان الانسان ، بالنسبة لجميع الاجناس الحيوانية الاخرى ، هو جوهريا تسام : انه ليس ابدا فحسب ما هو ، ولكنه قبل كل شيء ، ما ينقصه وما يخلقه .

هذا التسامي — كما اظهر متصوفو « الشرق » في ذواتنا ، بتعليم المنهج والطريق اللذين يتحتم علينا ، نحن الغربيين ، ان نتعلمهما منهم مجددا — يطلقنا في المغامرات التي تقود الى انتزاع ملكية الذات ، وانتزاع فردياتنا المسلكية الفقيرة . واذ ذاك ، لن تكون نجاحاتنا بعد نجاحاتنا : انها عمل « الكل » الذي يسكننا .

وحوار الحضارات بين « الغربيين » و « اللاتيريين » هو ايضا الشرط الرئيسي للتغير الثقافي ، ولسائر الوان التغير ، الاقتصادي والسياسي ، وكلها تمر بتغير جذري في علاقاتنا مع ما اتفق على تسميته بـ « العالم الثالث »

اي نموذج من المجتمعات نريد ان نهيه ؟

لقد قام ، حتى الآن ، نموذجان :

— المجتمع الفردي ، ذاك الذي رسم روسو موجزه في « العقد الاجتماعي » : ان المجتمع لا يسبق وجوده قرارات الافراد لتكوينه . ان المجتمع هو جمعية طوعية لافراد مستقلين ، عقلانيين ، يتعاونون لارضاء حاجاتهم الخاصة ارضاء مشتركا . وقد كان ذلك المثل الاعلى

لثورة الفرنسية التي تظل اسطورة « الديموقراطيات الليبرالية »
المزعومة .

— المجتمع الكلياني هو الصورة المناقضة : فالمجتمع هو التعبير عن
مجتمع يسبق وجوده الافراد الذين يكونونه .

وقد وجه ماركس نقدا مزدوجا لهذين النوعين من المجتمع . فأظهر
الطابع الشكلي لديموقراطية النموذج « الروسي » في « المسألة
اليهودية » والطابع الاسطوري للكليانية الهيجلية في كتابه « اسهام
في نقد فلسفة الحق لهيغل » . ولكن اذا قرر ان الاشتراكية لا يمكن
ان تكون فردانية مع برودون ولا كليانية مع هيغل ، فهو لم يستطع ،
لاسباب تاريخية (لان شروط التحقق لم تكن قائمة في زمنه) ان
يتصور النموذج الذي نحتاجه اليوم : مجتمع لا تنحط فيه حرية الانسان
الى فردانية غاية ، ولا ينحط المشترك الى كلياني .

ان المجتمع الكلياني ، الذي يرى ان الجماعة سابقة الوجود على
الفرد ، يقوم على الماضي . والمجتمع الفرداني (الناتج عن قرارات
و « عقود » وفق علاقات قوة متحركة بالضرورة بين افراد مفتتين او
تحالفات لهؤلاء الافراد) يقوم على الحاضر . ولا يقوم احد الاثنين على
البعد الاساسي للانسان : المستقبل . ففي الكلية العضوية للمجتمع الاول ،
ليس الانسان الا « موضوعا » ، وفي غابة المجتمع الثاني ، ليس الانسان
الا ذاتا ، مجردا وانانيا . والحال ان الانسان هو اولا « مشروع » .

فالطابع الجوهري للنموذج الذي نسعى اليه هو اذن ان نحترم في
الانسان ، خالق المشروع ، بعده الاساسي : المستقبل ، بعده الرسولي .
وهذا التعريف لنموذج المجتمع الذي تقصده مرتبط ارتباطا وثيقا
بشكل التغيير الضروري لتحقيقه . وهذا التغيير هو كذلك جديد (١)

ان الثورات العصرية ، منذ الثورة الفرنسية حتى الثورات الاشتراكية
التي تصورها ماركس ثم لينين ، كانت قائمة على مسلّمة تقضي بأن
تطور العلوم والتقنيات والانتاج كان في ذاته خيرا ، وكان يشكل

(١) راجع بهذا الصدد كتابنا « كلمة رجل » منشورات روبر لاغون ، ١٩٧٥ .

الشرط الجوهرى ، ان لم يكن الوحيد ، لتفتح الانسان وجميع الناس •

وبالمقابل ، وابتداء من اللحظة التي كانت فيها مسئلة « النهضة » - مسئلة ديكرت الذي يؤمن ايمانا أعمى بما كان يسميه في « خطاب المنهج » « علما يجعلنا سادة للطبيعة ومالكين لها » - مطروحة للبحث ، اي في اللحظة التي نعي فيها ، في الثلث الاخير من القرن العشرين - وخاصة بعد ١٩٦٨ - ان العلم والتقنية المنتجين يمكن ان يقدموا « وسائل » قوية جدا ، لا « غايات » ومعنى لحياتنا ولتاريخنا ، فأن الاساس النظري لثورة ما لا يمكن بعد الآن ان يكون قانونا « لتطابق » علاقات الانتاج والبنى الفوقية السياسية والروحية مع متطلبات انتشار التقنيات والانتاج بلا عائق ، بل يكون « قانونا للتسامي » يتطلب ان نلتزم غاياتنا لا في « علم » هو في الحقيقة « العلم الغربي » الوضعي ، بل في حكمة اوسع جداتيح لنا ان تفكر ، مع سائر رجال القارات الاخرى ، بمجموع علاقاتنا مع الطبيعة ، ومع سائر الناس ، ومع كلية ممكنات مستقبلنا ، المنفتحة دائما •

ان هذه الافكار عن التسامي لا تشكل ابدا امطرادا فلسفيا او لاهوتيا : فهي توجز مقدمات كل تغيير عميق للاقتصاد والسياسة والثقافة ، والا اصبحت كلمة « ثورة » تعني مجرد نقل للملكية والسلطة والمعرفة ونود هنا ان نعطي عن ذلك مثالا حسيا :

- في كل حقبة كبرى من تصدع التاريخ وثورة المجتمعات ، من المهم ان ترجم حسيا انتقالات النشاطات الضرورية استجابة للحاجات الجديدة ، وذلك باسقاط الطفيليات والتبذيرات والنشاطات الضارة بالترقية الجديدة للانسان وبالتطور الانساني للمجتمعات •

والتجربة الاولى من هذا النوع (وصحيح انها تمت باسم مباديء فيزيوقراطية أصبحت كلها اليوم بالية) كانت عمل الدكتور كيسني « لوحة فرنسا الاقتصادية » المقدمة للملك عام ١٧٥٦ • فاذا استلهمنا المشروع نفسه ، في حقبة تغيرت فيها الظروف تغيرا

جذريا ، فان « لوحة فرنسا الاقتصادية » يجب ان تعتمل :

— توجيهها جديدا للتصميم ،

— ونظاما جديدا لسياسة المداخل والاستثمارات والاتقالات

الاجتماعية .

والجال اتنا اذا حذفنا النشاطات الضارة ، والنشاطات الطفيلية والتبذيرات ، اي اذا سهرنا على الا « يعمل احد من اجل لا شيء » ، فمن الممكن ان نحافظ ، بل ان نتمي ونشارك الجميع بالتمتع بما نسميه « الاستهلاكات البديهية » (اي تلك التي تستجيب لحاجات طبيعية ولتصنيفها التاريخية والثقافية) مكتفين باستبعاد « الاستهلاكات الرمزية » (للنفوذ وادعاءات « الوضع الاجتماعي ») و « الاستهلاكات السحرية » (الناشئة من الرغبة في تعويض الوان الحرمان بمجتمعات النمو من اجل النمو ، من مثل الهروب والغيبة بالتخدير والسيارات)

هذه الامكانية لارضاء « الاستهلاكات البديهية » مستبعدة كل ارتداد طوباوي نحو الجنات الوهمية « للطبيعة النقية » او « للدعوة » ، أو « لثقافة » بلا تكيف تاريخي او لزهد مفروض ، تفترض تقصيرا لمدة العمل ، وخفضا للاسعار ، وانقاصا للضرائب ، لان توفيرات هائلة (من طراز نصف « مجمل الانتاج الوطني » للامة ، كما ينت المدرسة الحديثة للاقتصاد الاميركي) يمكن ان تتحقق بحذف النشاطات الطفيلية او الضارة .

ان رفع مجمل الانتاج الوطني مرتبط جوهريا :

١ — بعدم مساواة متنامية لمستويات الحياة والصحة ،

٢ — وبتدمير متزايد للبيئة باستنفاد الموارد ومضاعفة الاضرار .

فالنمو المحدد برفع « مجمل الانتاج الوطني » هو نمو العدوان ضد الطبيعة وضد الانسان .

لماذا عدم مساواة متنامية لمستويات الحياة والصحة ؟

لان المنشأة ، في مفهومها الرائج ، لا تبلغ ان تجعل التكاليف

الاجتماعية التي تخلقها « داخلية » • فهي في معظم الحالات ترهق بالتلويثات والاضرار عمالها بالذات حتى لا ترفع اسعار التكلفة عندها • وتكشف المجلة الاميركية « ستيل لابر » ، لسان حال اتحاد عمال الصلب ، ان « اكثر من نصف مليون عامل يصابون سنويا بأمراض مهنية من آثار « الاميانت » (الحرير الصخري) و « البريليوم » (عنصر فلزي نادر) و « اوكسيد الكربون » وغبار الفحم والقطن والمنتجات الكيماوية السرطانية والمواد الملونة ومقاومات الطفيليات والاشعاعات ، وبأمراض مهنية اخرى تنشأ من الحرارة والضجيج والاهتزازات » (١)

اما التكاليف الاجتماعية الاخرى ، الخارجية ، فان الطبقات الأكثر فقرا هي التي تتحمل عبثها الاثقل ، ليس فقط بتلويث المعانع ، وانما بتلويث المدن ، ولا سيما افقر الاحياء حيث يسكنون ، وحيث لا يملكون حتى امكانية قضاء نهاية الاسبوع في منازل ثانوية اسلم صحيا ، او الاجازات في الجبل او على شاطئ البحر •

بل ان مما له اثر ضئيل فرض ضرائب على التلويث لجعل التكاليف الاجتماعية « داخلية » ، لان الصناع يدرجونها في اسعار التكلفة ويوزعونها على الاثمان ، فيزيدون على نحو ما « الضرائب اللامباشرة » على الاستهلاك التي تثقل اكثر فاكثرا على الطبقات الفقيرة •

وعدم المساواة هذا شديد البروز في الولايات المتحدة حيث يتقاسم خمس العائلات الاشد فقرا ٦ بالمئة فقط من مجموع المداخيل العائلية للبلاد ، في حين ان خمس العائلات الاغنى يتقاسم من هذه المداخيل ٤٠ بالمئة (٢) •

(١) ذكرها رودساتش في كتابه Job Hazards Plague U.S. Workers

فارديان ، ١٢ كانون الاول ١٩٧٠

(٢) مصدر رسمي : وزارة التجارة الاميركية

U.S. Department of Commerce . Current Population

reports : Income in 1968 of Families and Persons in the United

States . Government printing office , 1969 , P . 22 .

واخيرا فان هجمة مجمل الانتاج الوطني يفاقم التباعد بين بلدان « العالم الثالث » : فان الولايات المتحدة، مع ٦ بالمئة من سكان الكرة الارضية ، تستهلك ٣٥ بالمئة من موارده الطبيعية .

ان الفأل « الكينسي » للنمو يود تبرير نفسه بضرورة المضي في استعمال مجمل الانتاج الوطني ، ولكن ينبغي ان يكون واضحا ان منع الاستعمال ليس « غاية » بذاتها ، بل هو « وسيلة » للابقاء على مدخول العمال الذين تقودهم لامعقولية النظام الاقتصادي الى البطالة والى غياب الراتب . ولاظهار لامعقولية النظام ، لنعمد الى مثال رمزي : ان شخصا مزملا ، في الصيف ، بمعطف مبطن بفرو يسيل عرقا : انه لا ينزع فروه ، بل يشتري مروحة . وهكذا يتضاعف مجمل الانتاج الوطني : يبيع المعطف ويبيع المروحة

ان الشرط الاول لابطس اشكال الديمقراطية هو توزيع اعدل للمداخل ولسلطة الاقتراح والتقرير ، وللمعرفة التي تكيف تلك السلطة .

وجوهر الاشتراكية الديمقراطية ، ليس في ان تترك الاقلية من « المقررين » الخاصين او العامين الاختيارات الاساسية للانتاج والاستهلاك التي تتبنى باسم جميع الآخرين النتائج الاخطر .

ان على كل فرد ان يشارك في القرارات المتعلقة بالمشكلات الاولى في مجتمعاتنا : ماذا نتج ؟ وكيف نتج ؟ وكيف نوزع هذا الانتاج وكيف نستهلكه ؟

ان تزايد مجمل الانتاج الوطني يقود الى تدمير البيئة باستنفاد الموارد ومضاعفة الاضرار بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ولكن بجميع عناصره :

— بانتاج السيارات والاجهزة الفوصوتية التي تبذر البترول وتقود الى الاتتجار بالمولدات النووية .
— باستهلاكه ، الذي يخرب الغابات ، لعجينة الورق وحدها .

ـ بـ « خدماته » ، من مثل تخزين النفايات •

ـ بالتدميريات التي يحدثها استعمال هذه المنتجات (من مثل ترميد مواد
الصر البلاستيكية التي لا يمكن اعادة دمجها بأية حلقة طبيعية)
ـ بالتوظيفات المالية الباهظة التي يتطلبها دون هواة ، منذ مصانع
الادوات الصغيرة حتى تجهيزات المساكن الثانوية المكيفة والطرق
السيارة ، بكل موكبها التدميري للاراضي الزراعية •

والحال ان جميع هذه التدميريات «تضاف» الى مجمل الانتاج الوطني لغايات
« النمو من أجل النمو » الذي لا مصلحة له بغير زيادة الارباح وسلطة
بعض الافراد الذين يضحى من اجلهم بشعوب برمتها ، بل بالكرة
الارضية كلها •

في دراسة شديدة الايحاء وضعها ثلاثة علماء اقتصاد اميركيين :
جون هاردستي ونوريس كليمانت وكلينتون جنكس ونشرت في مجلة
« اتحاد الاقتصاد السياسي الراديكالي » (١) يبدو ان بالامكان انقاص
نصف مجمل الانتاج الاميركي (٨٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٠) من غير
الاضرار بشروط حياة الشعب الاميركي ، اذا اقتطعنا جزءا كبيرا من
النفقات المخصصة للتسليح ولبرامج الفضاء ، ومن النفقات المرتبطة بسوء
استعمال السيارات الخاصة والطرق السيارة والدعاية والاعلان والديوانية ،
واخيرا الاستهلاكات التي وصفناها بأنها رمزية او سحرية •

واذا درسنا ، بالروح نفسها ، « تقرير حسابات الامة » في فرنسا ،
وصلنا الى نتائج مماثلة ، بالرغم من ان هذه التقارير موضوعة على
نحو لا يسهل معه دائما ان ندفع حتى النهاية توزيع نشاط مختلف
« العوامل الاقتصادية » ، خاصة بالنسبة لمجموع « منتوجات المنشآت غير
المالية » (اي التي تنتج الغلال) وفق فروع النشاط • والامر اسهل
بالنسبة للاستهلاك العائلي ، ليعود فيتعقد مع فئة المنشآت المالية ، وفئة
الادارات (التي لا تدرج خدماتها في « مجمل الانتاج الوطني » ، خلافا

(١) المجلد ٢ ، الجزء ٤ ، لعام ١٩٧١ •

لمعظم المحاسبات الوطنية) •

ليس هناك اي خطأ او سهو ، ولكن التعبير عن مفهوم ما للاقتصاد السياسي لم يوضع مرتبا « مع غايات » مجتمع معين في هذه الفترة او تلك من التاريخ ، بل وضع كتقنية لها قيمتها الذاتية ، تمزج « الوسائل مع الغايات » بحيث تعبّر عن مفهوم تجميدي للمجتمع وتصبح آلة لنزعة المحافظة في هذا المجتمع •

ان كل شيء يتم كما لو ان علماء الاقتصاد ليس لهم من مهمة اخرى غير موازنة النظام ، وغير مساعدة « الدولة » ، منذ كاينس ، على بلوغ هذه الغاية ، مستبعدين بذلك مسبقا كل تغيير عميق ، وذلك باسم هذه الوضعية المضرة ، غير المعترف بها (١) •

والمهمة التي اخذناها على عاتقنا في هذا الكتاب مناقضة تماما : انها قبل كل شيء تأمل في الغايات ، وهي ترمي الى تحديد الاهداف الممكنة وشروط تغيير جذري في وجه انحرافات انتحارية للاقتصاد الحالي في مجتمعاتنا •

وتجاه القصديات الانسانية للنمو من اجل النمو - الانتاج من اجل الانتاج ، والاستهلاك من اجل الاستهلاك - الذي ينكر بالفعل تسامي الانسان ويحيله الى حالة « الوسيلة » ، أردنا ان نثبت ان عكسا للمسألة هو ممكن ، ولكنه لا يقتضي فقط مفهوما جديدا للمنشأة التي اصبحت (منذ الامحاء التدريجي « للخورنية » القروسطية) خلية المجتمع القاعدية ، والتي تحتل بالتالي ، ليس فقط قصديات للربح داخلية وانتشارا وقدرة ، بل تحتل كذلك ابعادا جديدة (تقنية واجتماعية وثقافية) قادرة على الاستجابة لحاجة انسان كلي وخلاق ، لا انسان مجزأ • انه يقتضي كذلك مفهوما جديدا للمجتمع الاجمالي لا يحتل فقط طرقا اخرى لنقل السلطة ، بل مفهوما جديدا للسلطة لا يكون بعد وسيلة

(١) ان جاك اتالي ومارك غويوم في « الاقتصادي - الفسد » منشورات المطبوعات الجامعية في فرنسا ، ١٩٧٤ ، قد استخرجا الفرضيات المضرة لهذا الاقتصاد السياسي الموصوف بأنه « كلاسيكي » •

للضغط ، بل يكون جوهرها سلطة اقتراح وخلق قادرة على ان
تضطلع بتطور الجنس والكرة الارضية التي تحمله، واخيرا ، يحتمل مفهوما
جديدا للتربية لا يكون اساسا تكييفيا مع نظام حاصر ومع ثقافة ماضية،
بل يكون اثارة واعدادا لاختراع المستقبل .

كان الامر ، تجاه تكنولوجيا تغزو عدوا (بالمعنى الوبائي للكلمة)
رسم بنى ممكنة هدفها الاكبر (على جميع المستويات : المنشأة ، والمجتمع
الاجمالي ، والتربية المستمرة) ابراز الحاجات الجديدة ووعي كل فرد لها:
حاجة تثقف جديد يشجع على التعبير عن الذات والتواصل العميق مع
الآخر ، وحاجة تنظيم جديد للمنشأة والمجتمع بمكن كل فرد من الاسهام
الكلي في دراسة القرارات وفي وضع القرارات التي يتوقف عليها
مصيره ، وهي بالتالي حاجة لان يجد في العمل شيئا آخر غير الارتهان،
وان يجد خارج العمل اشكالا من التعبير الفني تدعو الى المشاركة
والى الاتصال والى الاحتفال والى متطلبات الايمان وتسامياته وتغيراته،
حاجة الى اكتشاف الاتصال مع الطبيعة ومع الانسان ، مع الطبيعة
باحترام يثبتها ، والتوازنات التي تكيف التوازنات البشرية ، ومع سائر
الناس بوضع حد لستراتيجيات « نمو » تشكل عدوانا مستمرا على
الطبيعة ، وتفترض المراتب الحرية لهذا العدوان ، وتؤدي الى تفتيت البشر
والى تكثيفهم في وقت واحد .

انه لا يفلت من العبودية الا من امكنه ان يحدد بجرية اهدافه
الخاصة ، وان يشارك في ابداع التاريخ الانساني ابداعا مستمرا .

ولما كان الشعر هو « الفعل الذي يخلق حقائق جديدة » ، فالمسألة
الاولى هي ابراز « الانسان الشعري » . انه تقيض الانسان العبد الذي
يشكل ، باسماء مختلفة ، الغالبية العظمى من سكان الكرة الارضية
منذ آلاف السنين .

ان هذا يستتبع اولا تغييرا جذريا في علاقاتنا مع « العالم الثالث » ،
لان « مساعدة التنمية » المزعومة ليست فقط وسيلة لضخ ثروات البلدان
الفقيرة نحو البلدان الغنية ، بل هي وسيلة لدمج ضحايا المساعدة بطراز

تتميتنا الذي أوضحنا ضلالاته • ولكن علاقات عميقة مع العالم الثالث
تكتشف الثروات الحقيقية للثقافات والحضارات التي خلقها ، تساعدنا
على ان نشكك في المسلّمات التي يقيم عليها « الغرب » ، منذ النهضة،
ضلالات نموّه الخاص •

والقرارات التي ينبغي ان تتخذ ملحة وعاجلة • وحتى لو وضعنا
موضع التساؤل هذا الرقم او ذاك او هذه النظرية من نظريات « نسبة
الحدود » التي طرحها « نادي روما » ، او ذاك المفهوم نفسه لنموذجه،
« نموذج بيستل - ميزاروفيك » ، فانه ، في ارادته طرح المشكلات على
المستوى الكوني واعطاء تحذيرات صحية حول الحدود المادية للنمو
الحالي ، يظل مؤشرا اساسيا : ان مجموعة من القرارات السريعة والمتفق
عليها ستسمح حتما بتغيير الاتجاه وبان نستعيد مستقبلنا بين ايدينا ،
وان نمنح انسان الكرة الارضية السيادة على مصير الكرة الارضية ، بدلا
من ان تتركه ينزلق نحو التشنجات والموت • وستكون الامور ما تزال
ممكنة خلال خمسة اعوام ، اما بعد عشرة اعوام ، فستصعب مواجعتها.
واما بعد خمسة عشر او عشرين عاما ، فسندخل في اللارجوع •

لقد كانت غاية هذا الكتاب ،الذي ليس هو بالبرنامج ، واما هو
استدعاء مستقبل ومشروع ممكنين لاثارة تأمل الجميع ، اظهر ضرورة
واستعجال قرارات متفق عليها لاحداث تغيير عميق وضروري •
انه لم يفت بعد أوان الحياة •

شنفير ، حزيران ١٩٧٤ - كانون الاول ١٩٧٥

فداء

مشروع الامل

اننا نعاني من العيش في عالم لا هدف له .

وما يسمّى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة . حتى ولو كانت آلة بلا فائدة ، او ضارة ، او مميتة . ان هناك مبدأ واحدا غير معترف به : فكل ما هو تقنيا ممكن ، هو ضروري ومرغوب فيه : صنع قنابل ذرية ، السفر الى القمر ، تدمير المستقبل بالنفائات الاشعاعية النشاط في المولدات النووية .

نمو لماذا ؟ نمو لمن ؟

— لا رباح بعض الافراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم .
ليس صحيحا ان النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الازمات : فهو يخلقها . انه يقود الى توزيع للسلطة والامتيازات يزداد تفاوتها .
وليس صحيحا كذلك ان بالامكان وقف النمو في حين لا يملك مليارات البشر في « العالم الثالث » وملايين البشر في البلدان « الغنية » وسائل حياة انسانية حقا .
ليس الامر وقف النمو، بل توجيهه لخدمة تفتح الانسان، لا انحطاطه .

لقد خلقت السوق الغاب الحيواني من جديد .
وفي هذا الغاب ، يفترس الاقوياء الضعفاء : فالمنشآت الكبرى تسحق الصغرى ، والمعدمون هم تحت رحمة المالكين . والعمالقة الضواري في المجتمعات المتعددة الجنسيات يستولون على العالم ويفلتون من كل رقابة للشعوب .

وفي مثل هذا العالم ، ثلاثة مليارات من البشر مُستغلّون ، وملياران منهم جائعون .
والاقتصاد أفسده تجميع السلطة على حساب غنى الوجود وتفتح الحياة .

والغاب نفسه يسود على المستوى السياسي .
والدعاية نفسها للقوى الكبرى المهيمنة لحساب مرشحين او برامج جاهزة الصنع ، والمصادرة نفسها لمبادرات القاعدة بتفويض للسلطة

مستمر ، وكلي ، وممهن ، والتصدع نفسه بين المتلاعبين والمتلاعب بهم ، بين القادة والمقودين • وليس ثمة في القاعدة من يملك امكانية المشاركة في وضع خطط المستقبل ومراقبة توجيهها او اوالياتها • والقرارات التي يتوقف عليها مصير الجميع ، من بناء المولدات النووية ، حتى تجارة الاسلحة ، انما تؤخذ خارج كل رقابة من المعنيين •

اما الثقافة والتعليم فوظيفتهما الجوهرية اعادة انتاج هذا الغاب ، بمراتبه ومنافساته ، مقلّصا الى أبعد حد التأمل في الغايات ، ومستخدما العلوم والتقنيات لصنع سلع والتلاعب بالبشر •

في البلدان الرأسمالية ، الانسان مشوّه بهذا الارتهان الثلاثي للملكية والسلطة والمعرفة • والبلدان الموصوفة بأنها « اشتراكية » (باستثناء الصين) تبنت المفهوم الفردي نفسه للانسان ، والقطع نفسه بين القادة والمقودين •

و« المساعدة المزعومة للعالم الثالث » ، بدلا من ان تقيم « حوارا حقيقيا بين الحضارات » لتحديد توجهات المستقبل ، تهدف الى دمج البلدان المستعمرة سابقا في الطراز الغربي للنمو الاعمى الذي يحافظ ، بل يفاقم ، ألوان اللامساواة بين الطبقات ، كما يفاقمها بين الامم •

ولم يؤد امتلاك البترول ومواد اولية اخرى من قبل بلدان غير غربية ، الى اعادة توزيع اللأوراق تضع حدا لجميع آثار الاستعمار والعنصرية ، وتتيح نهضة وازدهارا لثقافات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، بل أدى ذلك الى دمج أوثق لبعض البلدان في السوق العالمية والى مبادلة المواد الاولية بالاسلحة التي تستعمل لتعميق التمييزات العنصرية والاستغلالات الطبقيّة ، وتسهيل الانقلابات العسكرية •

تلك هي الفرص التي فانت من تاريخ نهاية هذا القرن العشرين : فلا تطور العلوم والتقنيات ، ولا القضاء على الرأسمالية ، ولا هزائم الاستعمار أدت الى ابراز مشروع جديد للحضارة او معنى جديد للحياة •

اتنا نريد ان يكون لحياتنا معنى ، ولتاريخنا هدف :

نريد ان يشارك كل منا في اكتشاف ذلك المعنى ، وتحقيق هذا الهدف .
نريد ان يصنع الجميع تاريخ الجميع ، وألا يفرضه بعض الافراد .
وليس ممكنا تعديل النظام باصلاحات جزئية .
بل يجب ان تغيّر مبادئه وبنيانه تغييرا جذريا .
والمبادئ القاعدية لهذا العالم اللانساني هي مبادئ « النهضة » ،
اي ميلاد الرأسمالية والاستعمار ونزعة انسانية مغلقة .
والقضاء على الرأسمالية بمبادئه نفسه ، يعني محاربة اقتصاد السوق ،
اي اقتصاد قائم على ربح بعض الافراد ، واستغلال الجماعات ، وذبح
الطبيعة المعتبرة مستودعا ومزبلة ، وحط الانسان ، المستغل كعامل ،
والتلاعب به كمستهلك .

والقضاء على جميع مخلفات الاستعمار ، هو اقامة حوار حقيقي
للحضارات مع اللغريين لتعلم من ثقافتهم علاقات أخرى مع الطبيعة لا
تكون فحسب علاقات تقنية ، بل حيوية ، وعلاقات اجتماعية لا تكون
كليانية ولا فردانية ، بل جماعية .

وخلق نزعة انسانية منفتحة هي وضع ثقافة لا تكون مصنوعة فحسب
من أجوبة الماضي ، بل من أسئلة يطرحها اختراع المستقبل ، ثقافة لا تكون
بعد امتياز بعض الافراد وزيتهم ، بل تكون امكانية تفتح انساني
للجميع ، ثقافة لا تغلق الانسان على نفسه ، بل تفتحه على ابداع لا نهاية
له للمستقبل بابرار ما هو الهى في الانسان ابرازا شعريا ورسوليا .
ان المهمة الاولى هي اعادة صنع النسيج الاجتماعي الذي فتته
الرأسمالية الكاسرة ، والاستعمار المدمر للثقافات ، والفردانية الخالية
من المحبة .

واعادة صنع النسيج الاجتماعي هي ملء الفجوة بين الافراد المفتتين
والدول الكلية القدرة لمجتمعاتنا التي لا تقوم فيها الا علاقات عمودية
من التسلسل وعلاقات افقية من المنافسة .

اعادة صنع النسيج الاجتماعي هي ان نخلق ، انطلاقا من مبادرات
القاعدة ، وعلى جميع مستويات الاقتصاد والسياسة والثقافة ، جماعات

مسؤولة تأخذ على عاتقها حياتها الخاصة لتحدد من جديد الاهداف الانسانية لكل نشاط اجتماعي ومناهجه للتنظيم والتسيير .

على صعيد العمل في المنشآت ، والجامعات ، والادارات : « مجالس للتسيير الذاتي » مهمتها ان تصبح مسؤولة عن تعيين القادة ، وتحديد طرائق العمل واشكال النظام ، حتى لا تتقرر اهداف عمل شعب برمته « من فوق » على يد مالكين او تكنوقراطيين او ديوانيين .

على صعيد الاستهلاك ، « جماعات قاعدية » اي تنظيمات لا تكون خاصة ولا حكومية ، بل مشتركة ، يديرها المستعملون انفسهم ، مراقبة الاسعار وتنظيمها ، وتسيير النقليات والتأمينات والايجارات ، حتى تبرز الحاجات عن غير طريق فوضى السوق والتلاعب الدعاوي للمستهجين وقرارات ديوانية مركزة واستبدادية .

على صعيد الثقافة ، « مراكز للمبادرة » من اجل التوجيه ورقابة المدارس والجماعات والتلفزيون والراديو ، والصحافة والنشر ، والمسرح والرياضة ، والمستشفيات والصحة والمنشآت الصيدلية ، وبيوت الشباب والثقافة ، حتى تبرز هذه الثورة الثقافية مشروعا جديدا للحضارة .

والجهاز المركزي ، المكلف بتحديد الاختيارات الكبرى والاولويات في مادة التخطيط والتشريع الاجتماعي ، والعلاقات الخارجية ، والتربية والثقافة ، لا يمكن ان ينبثق الا عن جماعات العمل هذه .

وهكذا فان النظام البرلماني القديم القائم على التمثيل بواسطة « الدوائر الاقليمية » - وهو تركة المجتمعات الزراعية والذي يقود اليوم الى تفتيت شعب ما الى مواطنين مجردين - يجب ان يستبدل بتمثيل « للنشاطات الاجتماعية » في « مؤتمر لمجالس العمال اليدويين والثقافيين » .

على هذا النحو ، يمكن ان يولد مفهوم جديد للسياسة ، لا يكون بعد تقنية الوصول الى السلطة والمحافظة على السلطة بالتلاعب او بقمع الجموع ، بل يكون ، انطلاقا من القاعدة ، تأملا في غايات المجتمع

وتنظيماً للمجتمع لبلوغ هذه الغايات .

وهذا المفهوم هو تفويض الفوضى : فهو لا ينهض على مبادئ فردانية ، بل ينهض على المشروع الجماعي لاعادة صنع النسيج الاجتماعي .

— انه لا ينكر ضرورة « تفويض السلطة » ، ولكنه يستبعد فقط التفويض المستمر والاجمالي والمهين الذي يقود دون ريب الى هيمنة فريق قائد مقطوع عن الشعب ، يتحدث ويتصرف بأسم الشعب من غير ان يستشير ، في الحكومات والبرلمانات والاحزاب .

ان اي جهاز مركزي لا يستطيع ان يضطلع الا بدور التنسيق والاعلام والتثقيف ، وليس بدور القائد .

ولتجنب الاشكال المخادعة والضاغطة لتفويض السلطة ، اي الارتهان السياسي ، يحسن انشاء :

— دوران للممثلين ، يمنع الانتخاب لاكثر من دورتين .

— تفويض أمر مزود بوزنامة تنفيذ بالنسبة لاي فرد يسعى الى منصب تمثيلي ، وامكانية فسخ آلية اذا لم تنفذ التعهدات المقطوعة .

— اعلام مستمر يقوم على تعددية الاختيارات : فهناك على كل صعيد او في كل برنامج بضعة فرضيات تقدم ، مع النتائج المحددة الناتجة عن كل فرضية .

— تثقيف مستمر ، لا يؤمن فقط الدوران السياسي ، بل يؤمن الدوران الاجتماعي : شهر من التدريب الثقافي كل عام لكل عامل او مستخدم ، والزام كل طالب او مدرس بأن يعمل دوريا في المنشأة او في مركز البحث ، حتى لا يكون هناك عمال يعملون في كل الاوقات ، ولا طلاب ولا معلمون ولا قادة يعملون في كل الاوقات .

أيقال ان هذا يعني طلب تغيير عميق لاسلوب حياتنا ؟ بلا ادنى شك : انه اتهام جذري للفردانية والانانية اللتين هما ، منذ خمسة قرون ، مبدأ مجتمعاتنا الغريبة .

ولكن الرهان هو بقاء الكرة الارضية ، وبقاء كل واحد منا .
ان الثورة الوحيدة التي لا بد منها اليوم ، لكي تستمر المغامرة

الانسانية استمرارا واحدا ، هي بهذا الثمن •

اتنا لن نغيّر العالم من غير ان نغيّر انفسنا ، في الوقت نفسه وبالحركة نفسها • كيف السبيل الى بلوغ مثل هذه الاهداف ؟ كيف السبيل الى ابراز مثل هذا المشروع الحضاري وتحقيقه ؟ من المهم الا تتكل على آخرين ، على مستوى الوسائل وعلى مستوى الغايات ، لنصنع تاريخنا الخاص •

ان التحديد الذاتي للغايات ، والتسيير الذاتي للوسائل ، في مجموع الحياة الاجتماعية ، لا يمكن ان يتحققا ما دامت قائمة الملكية الخاصة للوسائل الكبرى للنتاج والنقل والتسليف والتبادل • ولا يمكن ان يتحققا كذلك اذا أصبحت هذه الملكية حكومية ، منقولة الى فريق من التقنوقراطيين والديوانيين •

ان الاشتراكية ذات التسيير الذاتي لا تتوافق مع رأسمالية الغرب ولا مع دولانية الشرق

والممكن الوحيد، في الساعة الراهنة ، هو التسيير الذاتي «للمصراعات» • وتجربة اضرابات عدة من طراز جديد — تثبت ان هذا ممكن • والتسيير الذاتي للمصراعات هو تقيض الوهم البرلماني ، (أعطسونا اصواتكم نمنحكم الاشتراكية !)

وتقيض الوهم الحزبي (« انتسبوا وردّدوا شعاراتنا ، وسنقوم بالباقي ») والتسيير الذاتي للمصراعات هو تطوير مبادرات القاعدة ، في مكان العمل ، حتى لا نكتفي بالمصراعات الدفاعية الضرورية وحدها، بل لنشكل المجالس التي تهيب السلطات — المضادة لادارة المنشآت وتسييرها ، ولنخلق في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية ، جماعات قاعدية على درجات مختلفة من الدمج •

ولا يمكن للاشتراكية ان تتحقق بالفرق ، لان الاواليات التي تنظم النظام يمكن ان تخدم التجارب المنفردة • ولكن يجب ان نكون مستعدين ، من حيث وعي الاهداف ، وتنظيم السلطات ، المضادة ، لان تأخذ بيدنا مصيرنا الخاص ، في حالة ازمة عميقة وتحريك شعب برمته •

في عام ١٩٦٨ ، لم يكن أحد مستعدا لفتح منظور لاشتراكية تقسوم على التسيير الذاتي ، ولا لتشغيل المنشآت والادارات والثقافة بقواعد أخرى غير قواعد ارباب العمل والدولة .

اما المسألة اليوم ، فهي ان تتحرك بحيث لا تؤخذ مرة أخرى على حين غرة ، في «ظروف» مماثلة (ليس هناك الا شك قليل في الا تكرر)

ان الاختيارات التي تفرضها او تقترحها علينا « الدول » او الاحزاب ليست على مستوى الازمة ولا هي تستطيع حلها . ان هذه الاختيارات مصنوعة سلفا من الخارج ، من فوق .

لقد بلغت الشعوب رشدها . وأصبح مما لا يُحتمل اكثر فاكثر ان يقرر تاريخها وحياتها وان يصنعا على أيد غير أيديها .

ومن الضروري اليوم ان يشارك كل فرد في القرارات الرئيسية التي يتوقف عليها مصيره ، بغير اقتراع وهمي ، كل اربع سنوات او سبع .

ومن الممكن خلق ثقافة وتهذيب يساعدان كل انسان ، وكل البشر ، على ان يكونوا مبدعي المستقبل .

ان من الممكن تغيير الحياة .

ونحن نستطيع ، منذ الآن ، البدء بتحطيم منطق النظام الذي يحيلنا الى العجز حين يعزلنا .

والخطوة الاولى : هي الانطلاق لملاقاة الآخر - بقبول اختلافه - للمشاركة في خلق جماعات العمل والاستهلاك والثقافة هذه .

فلنخلق ، في وجه غاب المنافسات والمراتب الخائفة ، هذه العلاقة الانسانية الجديدة ، هذا النسيج الاجتماعي الجديد ، وستراجع السلطة الخارجية .

لنكن معاً مسؤولين ، والا كنا مقودين .

فمعكم ، وبكم ، وحيث تكونون ، يمكن للمستقبل والامل ان يبدأ اليوم بالتحقق .

ان هذا الكتاب مشروع . اي بدء عمل . وهو لا يزعم انه يحمل وصفة - معجزة لصنع مجتمع المستقبل .

انه يدعو الى تأمل اساسي في مباديء مجتمعنا نفسها ، وفي الاسباب التي من اجلها قادتنا هذه المباديء الى طريق مسدود .

وهذا المشروع - المضاد - مشروع الامل - قابل للتحقيق . انه ممكن بين ممكنات اخرى . وهو يطمع في دعوة كل فريق وكل فرد الى اضافة اسهامه النقدي والمبدع في وضع مشروع جديد للحضارة وفي تحقيقه .

والمسألة التي من اجلها نطلب معوتكم هي مسألة التنسيق والاختصاص المتبادل للمبادرات والتجارب .

هل تحسّون مثلنا الحاجة الى مركز للاتصال والتبادل ، والى مجلة او على الاقل نشرة تسمح باطلاع كل شخص على افكار جميع الآخرين وانجازاتهم ؟ هل تحسّون مثلنا الحاجة الى ارفاف الحس لدى طبقات متنامية من الرأي العام حول ضرورة ان يشعر كل فرد شخصيا بأنه مسؤول عن التغيير التاريخي الذي لا بد من احداثه وعن ضرورة المشاركة في ذلك ؟

هل تريدون ان تخلقوا مع ألوف الآخرين ، الذين تتنادى ايديهم للقاء ، الخلايا الحية الاولى للنسيج الاجتماعي الجديد ؟

اذا كنتم تريدون ذلك ، فان بإمكاننا ان نحقق معا ، خارج التخطيطات التقليدية ، هذا التجمع للطاقات الجديدة .

— أية مبادرات خلاقة تقترحون ؟

— ما هي امكانياتكم للعمل الشخصي في هذه الحركة ؟

— اي دعم مالي يمكن ان تضيفوه الى الاقلاع ؟

ان المشروع هو بين ايديكم . ولا يستطيع احد منا ، اذا لم يحمل تعهده الشخصي ، ان يتهم آخر بالاخفاق .

أجل ، معكم ، وبكم ، وحيث تكونون ، يمكن للمستقبل والامل ان يبدأ اليوم بالتحقق .

فهرسٲر

صفءة

٥	١ - مآزق النموّ الوءشئ واوءاره
٣٨	٢ - السوق والمنشاء والنموّ
٤٦	٣ - مقاومة السوق من القمة .
٦٢	٤ - مشركة السوق من القاعدة .
٨٧	٥ - مشركة السئاسة والدولة من القاعدة .
١٠٤	٦ - مشركة الشءافة والتربية من القاعدة .
١١٨	ءائماء
١٣٥	نساء : مشروع الأمل

هذا الكتاب

«أنا نعاني من العيش في عالم لا هدف له . . وما يسمى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة، حتى ولو كانت آلة بلا فائدة، أو ضارة أو ممتة . ان هناك مبدأ واحداً غير معترف به : فكل ما هو تقنياً ممكن، هو ضروري ومرغوب فيه : صنع قنابل ذرية، السفر إلى القمر، تدمير المستقبل بالنفايات الاشعاعية النشاط في المولدات النووية .

نمو لماذا؟ نمو لمن؟

- لأرباح بعض الأفراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم .

ليس صحيحاً أن النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الأزمات : فهو يخلفها . انه يقود إلى توزيع للسلطة والامتيازات يزداد تفاوتاً .

وليس صحيحاً كذلك أن بالامكان وقف النمو في حين لا يملك مليارات البشر في «العالم الثالث» وملايين البشر في البلدان «الغنية» وسائل حياة إنسانية حقاً .

ليس الأمر وقف النمو، بل توجيهه لخدمة تفتح الإنسان، لا انحطاطه . .

«ان هذا الكتاب مشروع، أي بدء عمل . وهو لا يزعم أنه يحمل وصفة معجزة لصنع مجتمع المستقبل . انه يدعو إلى تأمل أساسي في مبادئ مجتمعاتنا نفسه، وفي الأسباب التي من أجلها قادتنا هذه المبادئ إلى طريق مسدود . . وهذا المشروع المضاد - مشروع الأمل - قابل للتحقيق وهو يطمح في دعوة كل فريق وكل فرد إلى إضافة إسهامه النقدي والمبدع في وضع مشروع جديد للحضارة وفي تحقيقه . . .»

« من مقدمة الكتاب »

